المصارف العراقية

IRAQI BANKS

رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraq Private Banks league

السنة الثانية العدد(16) حزيران / 2015

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة العراقية

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١٤٤٦ في ٢٠١٤/٣/٤

مؤتمر إطلاق صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ندوة المعايير المحاسبية الدولية

أهلنا
لرعاية النازحين
ومؤتمر الخارجية

إنطلاق حملة أهلنا لرعاية النازحين بمشاركة واسعة من المصارف الخاصة

رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraq Private Banks league

المصارف العراقية
IRAQI BANKS

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة العراقية

السنة الثانية العدد(16) حزيران/ 2015

هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة
وديع نوري الحنظل

رئيس التحرير
محمود البرزنجي

مدير التحرير
علي طارق مصطاف

سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـ الاستاذ بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور حسيب كاظم جويد
٨ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
٩ـ الاستاذ سمير عباس النصيري
١٠ـ الاستاذ طارق حسين الهاشمي

المستشار القانوني للرابطة
السيد محمد موسى حسين الخضوري

الاشراف اللغوي
الاستاذ خليل عباس راشد

العلاقات العامة
ماجد ميشيل
نبيل النجار

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للرابطة
ipbl2004@gmail.com
الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org

المقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة
لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وإنما عن آراء كتابها ومعديها..

في هذا العدد

اطلاق مشروع تمويل المشاريع الصغيرة والنتوسطة	7-12
لقاء السيد المحافظ بمجموعة من المتميزين - مصرف ابوظبي الاسلامي	15
الاجتماع الخامس عشر للجنة الشؤون الاقتصادية	17
اختتام فعاليات منتدى اليات تجفيف منابع الارهاب بيروت - لبنان	21
ندوة معهد التقدم للسياسات الانمائية بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة في العراق "الأجراءات الجديدة لتطوير القطاع الخاص"	22-23
(حملة اهلنا) تنطلق من بغداد لدعم ورعاية النازحين	28- 30
ندوة رابطة المصارف الخاصة العراقية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين لتبني المعايير المحاسبية الدولية	34-39
منتدى الاقتصاد العربي	76-77

شارك في الإعداد
رفيف رياض النواف

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح شارع ٣٠ مبنى ٢٤
ص.ب (٢٧٦٦)الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450
الاشراف الفني احمد بدر غيلان
مصمم مساعد علي بدر غيلان

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002

مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .. الغاية.. وما بعدها ..

أقر البنك المركزي العراقي برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأطلاق مبلغ ترليون دينار عراقي لغرض صرفها على شكل قروض ميسرة عن طريق المصارف الخاصة الى الجمهور ولمختلف القطاعات التجارية والزراعية والصناعية والسكن والخدمات.

ان هذا المشروع سيسهم بشكل مباشر وكبير في زيادة فرص العمل والاستقرار الاجتماعي والتقليل من البطالة التي باتت تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد والمجتمع العراقي.

جاء هذا المشروع الرائد نتيجة لجهود البنك المركزي العراقي وتبلور الافكار التي تم طرحها في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية وبحضور البنك المركزي ورابطة المصارف الخاصة , ايضا تتويجا للنقاشات التي دارت في الفترة السابقة بين البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف وممثلي المصارف العراقية وشركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية والتي ستقدم خدماتها في كفالة القروض تحت هذا البرنامج والتي ستسهل بشكل كبير فرصة الحصول على التمويل للأصحاب الاعمال الذين لا يملكون ضمانات كافية.

وحيث تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة النسبة العظمى من مجموع المشاريع في مختلف دول العالم على وجه العموم وفي العراق على وجه الخصوص, سيؤدي هذا البرنامج الى تنشيط هذه الاعمال ودفعها لتقديم خدمات ومنتجات متنوعة واشراكها في التنمية الاقتصادية .

ان هذا المشروع رساله واضحة على التوجه الحكومي لأستغلال الموارد الحالية في دعم القطاع الخاص وتعظيم العوائد من قطاعات مختلفة.

نحن متأكدون بأن المصارف الخاصة ستقوم بدورها الوطني وستنفذ هذا البرنامج بصورته المثلى وبما تم التخطيط له, وان تفتح نوافذها للراغبين بالحصول على تمويل لتنمية وتطوير مشاريعهم وتقليل نسبة البطالة والفقر خصوصا في ظل الظروف التي يمر بها بلدنا العراق العزيز لتتكاتف كل الجهود لقطاع مصرفي متطور واقتصاد عراقي مزدهر .

وديع نوري الحنظل
رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية

إشكاليات النظام المحاسبي الجديد وسبل معالجتها

محمود البرزنجي
رئيس التحرير

يدور الحديث في الاوساط المحاسبية والقانونية والاكاديمية بشأن النظام المحاسبي الموحد الذي تعمل به حالياً دوائر القطاع العام ودوائر القطاع الخاص.
والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ماهي الاشكاليات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي الجديد المبني على المعايير الدولية ؟

وللأجابة عن هذا السؤال ينبغي ان نعلم ان هناك معارضة من قبل الحرس القديم على النظام المحاسبي الموحد وعلى وفق المثل الاقتصادي القائل " العملة القديمة تطرد العملة الجديدة من السوق ". في مقابل ذلك هناك اتجاه أخر جاد بالمطالبة بنظام محاسبي جديد يواكب التطورات العالمية في مجال المحاسبة والتدقيق .... مع الأيمان بأن هناك اشكاليات او عقبات قد تعرقل العمل بهذا النظام وبالتالي تؤدي الى افشاله ، ويمكن اجمال الاشكاليات التي ستواجه النظام الجديد بالأتي :

١- قلة خبرة الملاك الذي سيمارس اعماله وعدم قدرته على حل المشاكل التي ستواجهه اثناء التطبيق على ارض الواقع .

٢- صعوبة بناء الهياكل المحاسبية الضرورية التي بنيت لأكثر من ثلاثة عقود وبالتالي صعوبة مجابهة الكم الكبير من العمليات المحاسبية والمالية امام الجهة المعارضة (الحرس القديم) التي ستبقى تقاتل من أجل افشال النظام المحاسبي الجديد ... وأزاء هذا الواقع يتعين على واضعي النظام الجديد ايجاد ردود وحلول كبيرة للتساؤلات والأعتراضات الكثيرة التي ستواجهها .

٣- كما سيواجه النظام المحاسبي الجديد جيشاً من الممارسين للنظام المحاسبي الموحد وهم ممتهنون للحسابات وتعلموا هذه المهنة دون معرفة اكاديمية بعلم المحاسبة وهذه الظاهرة خطيرة لممارسي المحاسبة .

اضف الى ماتقدم ، ان النظام المحاسبي الجديد لايعتمد على الحرس القديم وإنما سيعتمد على اصحاب الأختصاص لأن النظام الجديد سيبنى على أسس عملية اكاديمية ومهنية وينبغي عليهم ان يفهموا صناعة القيد المحاسبي وفن الفكر المحاسبي وبالتالي يواكب التطورات المحاسبية والمهنية في العالم من أجل معرفة كيف يفهم وضع هذا القيد المحاسبي في مكانه الصحيح دون اللجوء الى صرفية عقيمة تعلمها اصحاب غير الاختصاص في النظام المحاسبي الموحد .

وهذا يتطلب جهداً اضافياً لأصحاب الاختصاص بفتح دورات تدريبية متخصصة على ايدى المحاسبين القانونيين اصحاب الخبرة والأختصاص في مجال عملهم لأن هؤلاءهم اصحاب الأفكار المحاسبية والابداع فيها وبالتالي بناء نظام محاسبي جديد .

٤- كما سيواجه النظام المحاسبي الجديد والذي سيزيد في الأمر سوءً انتشار الفساد الأداري والمالي والوظيفي من خلال تحليله للعمليات المحاسبية القديمة وكيفية التعامل معها من أجل وضع الحلول العلمية لها لأن النظام المحاسبي الموحد سيخلف كماً كبيراً من العمليات المحاسبية غير المدروسة التي تمت معالجتها عشوائياً ودون علمية .

٥- وهناك معضلة ستواجه النظام المحاسبي الجديد هي نظام التكاليف الذي خلفه النظام المحاسبي الموحد دون أسس علمية على أرض الواقع حيث أدرج ارقاماً وجعل المحاسب يعمل كالألة عليه دون فكر محاسبي كلفوى لأن محاسب الكلفة والأدارية هي من الامور المهمة للمحاسبة لأن نظام التكاليف هو الذي يراقب العلاقة الجدلية بين التطبيقات الصحيحة للفكر المحاسبي أي أن يكون هذا الجدل مرتبطاً منطقياً مع علم المحاسبة المالية لأجل استخراج نتائج صحيحة وعادلة على أرض الواقع من أجل الأفادة من البيانات المحاسبية المبنية على معايير المحاسبة الدولية التي تؤمن ولوج المستثمرين الأجانب والعراقيين من معرفتهم بقراءة وتحليل البيانات المحاسبية المستندة الى خلفية علمية وبالتالي توصلهم لأتخاذ قرار يكون صائباً وواقعياً لأعمالهم الاستثمارية في مجال الأعمال .

٦- والمشكلة الأخرى هي عدم وجود ملاكات في الدوائر يعتمد عليها لبناء النظام الجديد لأن اغلب الملاكات قد اصبحت آلات لا يعتمد عليها . وعلى أثر ذلك ينبغي فتح دورات مكثفة لهم في نقابة المحاسبين لحثهم نحو العملية المهنية للمحاسبة وادخال الاساليب الحديثة لعلم المحاسبة والتدقيق من أجل بناء هذا النظام الحديث الذي سيستقر على اتباع المناهج المتطورة لعملية الابداع المهني وبذلك سنطبق المقولة المحاسبية " فن وعلم " ومن هنا سنخلق ملاكات محاسبية علمية سيستفاد منها كل المستثمرين من الشركات الاجنبية والمحلية وبمرتبات عالية يستحقها كل محاسب مهني فاهم لروحية العمل المحاسبي المبني على الاصول المحاسبية والمهنية وفن المعايير المحاسبية الدولية في تطبيقاتها وبالتالي ستنتعش مكاتب التدقيق في العراق التي سيزداد الطلب عليها لمراقبة اعمال هذه الشركات المستثمرة ، وبالتالي ستقضي على الأمية المحاسبية .

ومن خلال ماتقدم يتضح ان النظام المحاسبي الجديد سيقابل هذه المشاكل شاء ام ابى . ينبغي حصر هذه المشكلات واستيعابها بنجاح ويجب على منفذي مفردات النظام المحاسبي الجديد رفد النظام الجديد بأمكانات علمية ومالية لمعالجة كل المشاكل التي ستواجهه ورفده ايضاً بالخريجين من حملة البكالوريوس في المحاسبة والمجاستير والدكتوراه في المحاسبة القانونية من أجل وضع اللبنات الأولى لبناء نظام محاسبي جديد ومن أجل بناء عراق عصري حديث يواكب التطورات المحاسبية العلمية لبناء الاقتصاد العراقي الجديد .

زوايا

علي طارق مصطاف
المدير التنفيذي
رابطة المصارف الخاصة العراقية

يمر الوقت وتتحول خلاله الافكار الى افعال والمقترحات الى آليات والنقاشات الى قرارات .. يمر الوقت لنتقدم فيه بخطوات ثابتة الى الامام, فريق عمل واحد غاياتنا مشتركة وهدفنا تقديم افضل خدمة للمصارف الاعضاء وللأقتصاد الوطني وخدمة للعراق.

إن تنوع النشاطات والخدمات مع ثبات الرسالة والهدف امر مهم لكل مؤسسة, لذا اود ان اسلط الضوء على اربع زوايا مختلفة كان لرابطة المصارف والمصارف الخاصة دوراً مهما واساسيا فيها في الايام الماضية.
اولها قرار البنك المركزي بتعيين الدكتور ماجد الصوري ممثلاً عن المصارف الخاصة في مجلس ادارته. خطوة كبيرة الى الامام جاءت نتيجة الاصرار على تطبيق وتنفيذ التوصيات التي خرجنا بها جميعا بعد المؤتمر المصرفي العراقي الثاني, هذا المقعد الهام يشغله اليوم من هو اهل له, نشهد له جميعا بكفائته وخبرته الطويلة والحياديه التي يعمل بها. نبارك للدكتور الصوري ونحن واثقون من الدور الكبير الذي سيلعبه لدعم القطاع المصرفي في العراق.

الزاويه الثانية هي مجلة المصارف العراقية, والتي اثبتت خلال الفترة السابقة تطورها وانتقالها الى مرحلة جديده شكلاً ومضموناً وانها باتت تشكل مصدرا مهما للمعلومة المصرفية . كم سعدت حين رأيت العدد الاول من مجلة المصارف والذي صدر في سنة ٢٠١٣ والذي كان على شكل نشره شهرية بسيطة في شكلها وحجمها ولكنها تحمل في مضمونها نظرة الى مستقبل واعد نتطلع بأن تكون مجلة حقيقية نحقق من خلالها جزأ من احلامنا ونأمل ان نتقدم بها نحو الافضل.
ثالث هذه الزوايا مشاركة رابطة المصارف والمصارف الخاصة في حملة أهلنا لدعم النازحين, والتي اثبتت من خلالها المصارف انها مؤسسات ذات رسالة أجتماعية اضافة الى رسالتها الاقتصادية, صورة عراقية وانسانية رائعة رسمتها المصارف الخاصة بتبرعها بمبالغ مالية شكلت الجزء الاكبر من مجموع التبرعات وساهمت بفتح الحسابات بكل يسر لجمع التبرعات, المميز في الامر مساهمة البنك المركزي العراقي في هذه الحملة من خلال الدعم المادي الذي تقدم به السيد المحافظ وموظفي البنك المركزي , وايضا من خلال تعيين موظف متابع لعملية الصرف ومراقبة الحسابات.

نعدكم بإستمرار رابطة المصارف الخاصة ومصارفها الاعضاء بدعم المبادرات الأنسانية والوطنية وابراز الصورة المشرقه لهذا القطاع الهام والذي يمثل عمودا حقيقيا من اعمدة الاقتصاد والمجتمع العراقي.

الزاوية الرابعة, موافقة اللبنك المركزي العراقي على اطلاق مبلغ ترليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق المصارف الخاصة مما يؤدي الى تعزيز عمل المصارف ويسند المشاريع الصغيرة في العراق واصدار تعليمات البرنامج وبالتعاون مع رابطة المصارف. ان زيادة فرص النفاذ الى رأس المال سيدفع بالعديد من الشباب والعاطلين عن العمل واصحاب المشاريع الى التقدم لهذا البرنامج والاستفادة من رأس المال لبداية مشاريع جديده او تطوير مشاريعهم القائمة, لا احد يختلف على اهمية هذه المشاريع مما تشكله من نسبة كبيرة من قطاع الاعمال في العالم وفي العراق على وجه الخصوص, وان استيعاب هذه المشاريع من خلال صندوق وطني يسهل عملية الحصول على التمويل سيؤدي بالنتيجة الى تنمية هذه المشاريع.

عندما كنت في مرحلة الدراسة الاعدادية, تطوعت لصبغ مكتب والدي رحمه الله, وعندما انتهيت منه بعد يومين زارني والدي في نهاية اليوم الثاني, وبدأ يتفقد الغرفة والجدران .. وقال لي "عمل جيد ولكنك لم تصل الى كل الزوايا .. ولكي تتميز بالعمل يجب عليك ان تتقنه وان تصل الى كل الزوايا"
سنحرص في رابطة المصارف بأن نصل الى كل زاوية .. وان نتقن ما يمليه علينا واجبنا تجاه مصارفنا الاعضاء وان نساهم مساهمه حقيقة وفاعلة في دعم وتطوير القطاع المصرفي ..
قال لوثر كينغ "وفيما نسير علينا ان نأخذ على انفسنا تعهدا بأن نتقدم دائما الى الامام" .. فعلاً ليس لدينا خيار اخر ...

المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في إنعاش الإقتصاد

محمد عبد الحميد موسى
سكرتير التحرير

اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها هو من اهم العوامل التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني , ذلك بأعتبارها الخطوة الاولى لزيادة الطاقة الانتاجية والمساهمة في معالجة مشاكل الفقر والبطالة , لذا فقد اولت دول عديدة الاهتمام بهذه المشاريع اهتماما كبيرا وقدمت لها كل التسهيلات وبمختلف الطرق والامكانيات لانجاحها..

ولاهمية مثل هذه المشاريع اخذت الكثير من الدول تركز الجهود لاقامتها وبشكل واسع , بعد ان اثبتت القدرة على حل المشاكل التي تواجه الاقتصاد في تلك الدول , من ناحية استيعابها الكبير للايدي العاملة وبشكل كبير وانخفاض قيمة ما يمكن انفاقه عليها مقارنة بالمشاريع الكبيرة , اضافة الى كونها تشكل فرصة لتطوير المهارات في كل المجالات , مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل وحل مشاكل الفقر..

ولمساهمة مثل هذه المشاريع في قطاع الصناعة , وجدت كل الرعاية والاهتمام من القطاعين العام والخاص , وحسب الاحصائيات العالمية توظف هذه المشاريع (٥٠%) من القوى العاملة في العالم وتشكل نسبة (٩٠%) من المنشآت في العالم.

ان اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو عدم قدرة توفير التمويل اللازم من قبل اصحابها لغرض استمرارية النشاط اضافة الى ان عدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم القروض..

لذا من الضروري الوقوف الى جانب مثل هذه المشاريع لانجاحها وتوفير جميع المتطلبات الاساسية لذلك , وتوفير الدعم لمواجهة كل العقبات , لاسيما ان هناك جهات تقدم الخدمات والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ولكنها دون المستوى ,وتتولى هذه الجهات اصدار القوانين المتعلقة بالمشاريع وتنظيم عملها وتقديم الخدمات لتنمية القطاع الصناعي ومنح القروض والتسهيلات .

وفي جلسة مجلس ادارة البنك المركزي العراقي رقم (١٥٢٥) ليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/٥/١٩ قرر البنك المركزي في جملة قراراته للجلسة اطلاق (١) ترليون دينار عراقي للمصارف الخاصة لغرض تمويل قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنين واقرار الضوابط الخاصة بها ..

مبادرة البنك المركزي العراقي ينبغي ان تستثمر في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال القطاع الخاص , مما يساعد على توفير فرص عمل جديدة للكثيرين من العاطلين عن العمل والقضاء على الفقر والاستفادة من الخبرات العراقية واستثمارها للنهوض بالقطاع الخاص..

برعاية السيد محافظ البنك المركزي العراقي
رابطة المصارف الخاصة العراقية تنظم مؤتمراً تحت عنوان
" اطلاق مشروع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"

برعاية وحضور السيد محافظ البنك المركزي العراقي السيد علي محسن العلاق اقامت رابطة المصارف الخاصة العراقية مؤتمراً اعلن فيه عن اطلاق" برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة" في بغداد يوم الثلاثاء المصادف ٢٣ حزيران ٢٠١٥ وبحضور عدد كبير من ممثلي الحكومة العراقية والمصارف الخاصة واقتصادين, حيث حضر هذا المؤتمر السيد وزير التخطيط سلمان الجميلي ,والدكتورة ابتهال كاصد الزيدي وزير الدولة لشؤون المرأة واعضاء من البرلمان العراقي من بينهم النائبة الدكتورة صباح التميمي ... وممثلين عن السيد رئيس الوزراء ووزارة المالية ووزارة الشباب, اضافة الى السيد باسم كمال الحسني مدير عام مصرف الرافدين والسيد محمد عبد الوهاب مدير عام مصرف الرشيد والسيد كاظم ناشور مدير عام المصرف الصناعي والسيد سامي الاعرجي رئيس هيئة الاستثمار والسيد محمد عبد الجبار الشبوط مدير عام شبكة الاعلام العراقي والدكتور علي مكي خليل مدير عام دائرة المنظمات غي الحكومية . وشهد الحدث تغطية اعلامية واسعة وبرعاية من شبكة الاعلام العراقي. حيث كان البنك المركزي قد اقر تعليمات مشروع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتاريخ ٢٦ ايار ٢٠١٥ وسيبدأ العمل في الاول من حزيران المقبل, المشروع يعمل على توفر ٢٠ الف قرض و ٢٥٠ الف فرصة عمل ويخفف ٣٠ بالمئة من نسبة البطالة هذا ماتضمنه برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق التمويل الوطني)..

وقد استهل الحفل بكلمة محافظ البنك المركزي د.على العلاق اعلن خلالها اطلاق ترليون دينار عراقي لدعم هذا المشروع الوطني المهم على طريق تحفيز الاقتصاد من خلال انشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة تسهم في تحقيق اهداف اقتصادية وتنموية في مقدمتها توفير فرص عمل للعديد من الشباب اللباحث عن الفرص . واضاف السيد المحافظ ان هذا المشروع جاء بدراسة معمقة بالتنسيق مع رابطة المصارف العراقية الخاصة، لافتا الى ان المشروع يتضمن تخصيص ترليون دينار عراقي توزع كقروض الى المشاريع

رعاة المؤتمر
KIB
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
المصرف العراقي الإسلامي
مصرف أشور الدولي

الصغيرة والمتوسطة عبر نوافذ المصارف الخاصة وتحت غطاء شركة الكفالات المصرفية. ولفت الى ان النجاح الذي يحققه هذا المشروع يحفز المركزي الى تطوير الفكرة وتقديم المزيد من الدعم، مؤكدا انه مشروع وطني مهم يحفز النشاط الاقتصادي ويشغل الايدي العاملة وينشط الحركة الاقتصادية، مبينا ان المشروع يمثل منطلقا للنشاط الاقتصادي في كثير من الدول التي وصلت مساهمة هذه المشاريع في الناتج الاجمالي فيها لـ ٧٠ بالمئة في بعض منها.

وذكر السيد المحافظ في الحالة العراقية نجد الظروف مناسبة لنجاحه ويأتي هذا المشروع لتوفير الدعم المالي لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي، كما انه يأتي الى جانب تخصيص ٥ ترليونات للمصارف المتخصصة (الزراعي، الصناعي ، العقاري) التي تنتظر التعليمات من الحكومة لاطلاق المبالغ بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي، مشددا على ان العملية يرافقها حرص شديد على توظيف الاموال بالاتجاه الصحيح الذي يحقق جدوى اقتصادية.

واضاف ان البنك المركزي يعلن اليوم عن مشروع وطني مهم يهدف الى تنمية الاقتصاد الوطني وتشغيل الايدي العاملة, مبيناً ان هذا المشروع يأتي من دور البنك المركزي في التعاطي مع حالة الانكماش الحالية, واشار الى أن البنك المركزي يأخذ بدور الضخ بالسيولة ليتعاطى مع الواقع الجديد والظروف التي يمر بها البلد طبقاً لقانونه ومسؤولياته, في التحفيز الاقتصادي والحد من البطالة, مشيراً الى أن هذا المشروع يتركز بشكل اساسي على تمويل المشاريع الصغيرة كدفعة اولى بهذا الاتجاه, مبيناً انه في حال سارت الامور وفق ما خطط لها فأن البنك المركزي على استعداد لتوسيع المشروع, وأكد أن بأمكان اي مواطن وفي اية محافظة في العراق أقتراض مبالغ تصل الى (٥٠) مليون دينار وأن لا تزيد مدة الاسترداد على (٣) سنوات.

وفي كلمة لرئيس الرابطة السيد وديع الحنظل جاء فيها: اننا هنا اليوم للاعلان عن نواه مشروع سيسهم في دفع عجله التنميه الى الامام من خلال دعم المشاريع الصغيره والمتوسطه , هاذا المشروع الذي تبناه البنك المركزي سيعمل على ضخ سيوله لتشغيل المشاريع الصغيره والمتوسطه بمقدار ترليون دينار للمرحله الاولى مما سيوفر التمويل لحوالي ٢٠،٠٠٠ مشروع وهاذا يعني توفير فرص عمل او استدامه تلك الفرص لما يناهز ٧٠ الف مواطن وبفائده تصل للمواطن لا تتجاوز ٥،٥% ولمده ثلاث سنوات وقد تمتد الى وقت اطول لتلبيه حاجيات الاسواق , ان النهوض بالقطاعات الزراعيه والصناعيه والتجاريه وتوفير امكانيه التمويل للوحدات السكنيه سيغير الكثير من واقع المجتمع وكما سيتجه بالمصارف الى توسيع خدمانها المصرفيه الحقيقيه. وأن هذه القروض تشكل خدمة كبيرة للاقتصاد في العراق كونها ستمتص جزءاً كبيراً من البطالة فضلاً عن أنها ستحرك القطاعات الانتاجية المحلية العراقية اضافة لدعم السوق العراقية.

واوضح الحنظل أن مبادرة البنك المركزي ستعزز الثقة بين المواطن والمصارف الخاصة وتجعل هناك جسور ثقة طويلة وعملاً مستمراً بين فروع المصارف وزبائنهم من المواطنين.

لقد مررنا كما مر بلدنا خلال الاشهر الست الماضيه بمخاض عسير في كافه الجوانب ونجحنا بتجاوز الكثير من العقبات بينما مازلنا نحاول تجاوز البعض الاخر , لقد شكلت العلاقه بين المصارف الخاصه والبنك المركزي العراقي خلال الست اشهر المنصرمه نقطه تحول في مفهومها لتبنى على التفاهم والشراكه وعلى دعم المصارف للبنك المركزي في تطبيق سياسته النقديه والحفاظ على سعر الصرف الذي كان للظروف التي يمر بها البلد اليد الطولى في تذبذبه ولكن كان لقرارات البنك المركزي السريعه ومنها تقليل مده المزاد الى خمسه ايام واشباع حاجه السوق مع العمله الاجنبيه اضافه الى التوصيه الاخيره لخليه الازمه بالغاء نسبه ال ٨% الاثر الكبير في استرجاع سعر الصرف لعافيته واننا نوءكد هنا استمرارنا بمسانده الجهود الخيره للبنك المركزي في هاذا الصدد .

وقدم السيد أحسان شمران مدير عام مدير الاصدار والخزائن وعضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي شرحاً تفصيلياً عن آلية المشروع الاول من نوعه في العراق, حيث تطرق السيد احسان شمران الى الاليات التي ستتبع لتنظيم العلاقة بين المركزي والمصارف الخاصة والية الاقراض والمدد الزمنية والية احتساب الفائدة اضافة الى القطاعات المستهدفة والتي ستشمل المشاريع الصناعية, الزراعية, السكنية, الخدمية والتجارية. واضاف السيد شمران ان هذا المشروع هو مشروع رشيق وبسيط ولا يحتمل امور التلاعب, واضاف ان المصارف عليها ان تتعامل مع زبون ناجح يستطيع اعادة المبلغ، حيث ستستخدم المصارف سيولتها في القروض ومن ثم يدفع لها المركزي تخصيصها..

واشار الى وجود تفاهمات مع رابطة المصارف لتخفيض نسبة الفائدة لما دون الـ ٥ بالمئة لمشاريع النساء، لافتا الى ان مبالغ القروض لاتزيد عن ٥٠ مليون دينار بفترة استرداد لا تتجاوز ٥ سنوات وللمصرف صلاحية بتمديد فترة القرض، كما ان المصرف مسؤول عن فترة استرداد القرض.

رعاة المؤتمر

كما قدمت السيدة رولا الصالح المدير المفوض للشركة العراقية للكفالات المصرفية دور الشركة في ضمان القروض المقدمة من قبل المصارف للمواطنين والية كفالة هذه القروض لتخفيف عبئ الصمانات على المواطن, وبين المدير المفوض لشركة الكفالات المصرفية ان الشركة لديها تجربة في هذا المضمار وحققت نجاحا كبيرا في اغلب مدن العراق، إذ ان الشركة دعمت جميع القطاعات باستثناء المحظورة، حيث بلغ عدد القروض التي كفلتها الشركة ١١٩٣٥ قرضا خلال ٨ سنوات,ثم عرضت عدة تجارب ناجحة ممولة من قروض سابقة لمشاريع صغيرة ومتوسطة في مختلف المحافظات وكانت طبيعة المشاريع تعليمية وتجارية وغذائية ومشاريع تربية دواجن وغيرها حيث تمكنت من تطوير نفسها واصبحت توفر فرص عمل وتحقق جدوى اقتصادية كبيرة لاصحابهوتم استعراض التجارب الاقليمية والنجاحات التي حققتها وكيف كان للدول دور في دعم تلك المشاريع.

سفير النوايا الحسنة والموسيقار نصير شمة تقدم بكلمة في المؤتمر وذكر بأنه اليوم تجتمع الرؤى لمشروع يخدم الاقتصاد العراقي، لافتا ال تجارب بعض الدول الاوربية في هذا المجال. وشدد على اهمية هذا البرنامج وهدفه الاجتماعي اضافة الى الاقتصادي والذي سيخدم بالنتيجة المواطن العراقي وانه سيسهم بشكل مباشر في تقليل البطالة وتنشيط الحركة الاقتصادية.

وقدم السيد علي طارق المدير التنفيذي لرابطة المصارف عرضا توضيحياً عن تجربة المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعن طريق برنامج الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة, حيث قدمت المصارف ما يزيد عن ٤٥٠٠ قرض بمبلغ يزيد عن ٨٤ مليار دينار عراقي.

رعاة المؤتمر
KIB
مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
المصرف العراقي الاسلامي
مصرف أشور الدولي
الشركة العراقية للكفالات المصرفية

تكريم المؤسسات والمصارف المساهمة في دعم حملة أهلنا لرعاية النازحين

على هامش مؤتمر اطلاق برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة, قدمت رابطة المصارف الخاصة العراقية وجمعية اهلنا لرعاية النازحين دروع الشكر والتقدير للمساهمين في حملة اهلنا. قدم الدروع السيد محافظ البنك ا لمركزي العراقي والسيد نصير شملة رئيس جمعية اهلنا لرعاية النازحين والسيد رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية.

دائرة المنظمات غير الحكومية

السيد محافظ البنك المركزي العراقي

شبكة الاعلام العراقي

المنسق الحكومي لحملة اهلنا

مصرف الاستثمار العراقي

مصرف التنمية الدولي

رعاة المؤتمر

مصرف كوردستان الدولي

المصرف المتحد للاستثمار والتمويل

المصرف العراقي الاسلامي

مصرف الموصل

مصرف الشرق الاوسط العراقي

مصرف اشور الدولي

مصرف عبر العراق

مصرف الشمال للاستثمار والتمويل

رعاية المؤتمر

الشركة العراقية للكفالات المصرفية

شركة اموال

سيادة رئيس مجلس النواب

مستشار المصالحة الوطنية

رئيس هيئة النزاهة

مصرف الاقليم التجاري

فخامة رئيس الجمهورية

مصرف جيهان الاسلامي

الشركة العراقية
لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الشركة العالمية للبطاقة الذكية

رعاة المؤتمر

المصرف العراقي الاسلامي

العلاق: حان دور الشباب لقيادة القطاع المصرفي

تقرير: محمد عبد الحميد موسى

خلال الحفل التكريمي الذي نظمه مصرف ابو ظبي الاسلامي بمناسبة تخرج دفعة من المتدربين الذين حصلوا على المراتب المتقدمة الاولى في دورات برامج القيادات المصرفية والتي نظمها مصرف ابو ظبي الاسلامي ،اكد محافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق: ان الاستثمار البشري من اهم عوامل ومقومات التطور الاقتصادي مؤكدا اهمية التدريب والاعداد المستمر لكل منتسبي القطاع البنكي .

واعرب عن ثقته بالملاكات الشابة والطاقات الجديدة في امكانية تولي ادارات القطاع المصرفي بكل نجاح وحيوية.

وقال مخاطباً الشباب المتدربين" انكم الان اثبتم للعالم ان لديكم القدرة على الابداع والتميز رغم الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد".

وقدمت السيدة منى ياسين المدير الاقليمي لبنك ابو ظبي الاسلامي في العراق شرحا مفصلا عن طبيعة الانشطة المصرفية التي تمارسها فروع البنك في عموم مناطق العالم ومن ضمنها اعتماد الخريجين الاوائل في الجامعات العراقية وتعيينهم في فروع العراق يأتي ذلك لتجسيد العلاقة الطيبة بين البنوك العربية والعراقية.

وتطرقت الى النشاط الواسع الذي تضطلع به المصارف الاسلامية في العالم والانتشار والنتائج الايجابية المتحققة على مستوى الاستثمار في المنتجات البنكية الاسلامية.

ممثلوا رابطة المصارف الخاصة العراقية
خلال اللقاء

واكد السيد المحافظ ان وجود المصارف العربية والاجنبية على ارض العراق تسهم بطبيعة الحال في تبادل الخبرات واعداد الشباب القادر على الاداء الاجود في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي الحديث.

وعادت ياسين لتشير الى ان بنك ابو ظبي الاسلامي يستعد لفتح فرع جديد في البصرة الى جانب فرعي بغداد واربيل، لافتة الى ادخال ثماني خبرات شبابية مختصة في القطاع المالي في دورة ثانية لاعدادهم للغرض ذاته.

وحضر حفل التخرج عدد من المسؤولين في البنك المركزي ورابطة المصارف الخاصة في العراق والمتدربون الاوائل وجمع من منتسبي بنك ابوظبي الاسلامي.

نائب رئيس الوزراء الدكتور روژ نوري شاويس
يترأس إجتماع اللجنة الاقتصادية الخامس عشر

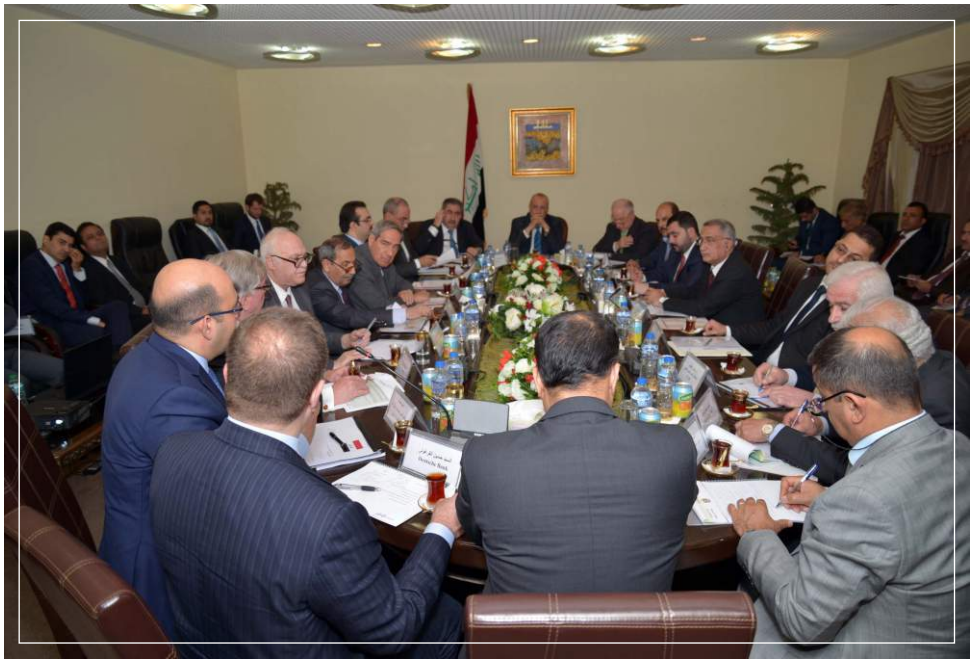

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية جلستها الخامسة عشرة بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٥ برئاسة نائب رئيس الوزراء د.روژ نوري شاويس / رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية وعضوية وزراء (المالية ، التخطيط ، التجارة ، الزراعة) ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ومستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ونائب الامين العام لمجلس الوزراء للشؤون المالية والادارية ومدير الدائرة القانونية بمكتب رئيس الوزراء ، واستضافت اللجنة كل من رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب د.احمد الجلبي ورئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار جواد البولاني وحضرها كل من ممثلي البنوك المالية (مكتب كليري جوتليب ستين اند هاملتون أل البي Citibank و Deutsche bankو (Jp Morgan، لمناقشة المادة (٢/ثانياً/أ) من قانون الموازنة العامة الاتحادية حول اصدار سندات القرض الخارجي وماهي النتائج المتوخاة من اصدار تلك السندات وكذلك التأثير الايجابي الناتج عن الاستحصال على تصنيف ائتماني من وكالات التصنيف الدولية لدعم الاقتصاد والبناء والاعمار في العراق من خلال زيادة الموارد المالية للدولة المتأتية مانحين استئناف البنك المركزي هذه السندات.

اخبار مصرف الرشيد

مصرف الرشيد /يصدر تعليماته لبيع الدولار للمسافرين

اصدر مصرف الرشيد تعليماته بخصوص بيع الدولار الأمريكي للمسافرين أكد ذلك السيد محمد عبد الوهاب عبد المدير العام للمصرف وأضاف أن هذا الإجراء جاء من اجل تغطية المصاريف التي قد يحتاج إليها المسافر في تعاملاته أثناء سفره وقد تم تكليف فرع المطار كإجراء مبدئي للقيام بالمهمة والمصرف سيباشر عمله ببيع الدولار للمصارف.

مصرف الرشيد/ يوجه فروعه بترويج معاملات سلف الزواج للموظفين

من اجل التخفيف عن كاهل الشباب قرر مصرف الرشيد منح من يروم الزواج من موظفي المصرف والدوائر الأخرى سلفه أكد ذلك السيد محمد عبد الوهاب المدير العام للمصرف وأضاف أن السلفة ستمنح لمرة واحدة فقط وتم تحديد المبلغ كحد أعلى (٥٠٠٠٠٠٠) فقط خمسة ملايين دينار عراقي بموجب عقد الزواج القانوني وأضاف أن على المستلف تقديم وثيقة تامين من إحدى شركات الحكومية وكفيل ضامن موظف على الملاك الدائم على أن يتجاوز تاريخ عقد الزواج سنة من تقديم الطلب .

مصرف الرشيد يكمل اجرائته بمنح سلف للمتقاعدين

اصدر مصرف الرشيد تعليماته بخصوص منح المتقاعدين سلف لحاملي بطاقة كي كارد الصادرة من مصرف الرشيد وأوضح المدير العام للمصرف السيد محمد عبد الوهاب أننا وجهنا فروعنا في كافة المحافظات بترويج معاملات الراغبين بالتسليف من المتقاعدين وسيكون المنح حسب الراتب الشهري وكحد أعلى (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار عراقي بكفيل ضامن على الملاك الدائم .

للوقوف على سير العمل / المدير العام في زيارة لفرع مطار بغداد الدولي

زار السيد محمد عبد الوهاب المدير العام لمصرف الرشيد فرع مطار بغداد الدولي وجاءت الجولة استكمالا للخطة التي سبق وان وضعها لزيارة فروع وأقسام الإدارة العامة ، وإثناء تفقده الفرع أكد على المعاملة اللائقة مع المسافرين خلال تقديم الخدمة المصرفية لهم واطلع على المعوقات التي تواجه سير العمل بهدف تذليلها وتوفير كافة الاحتياجات كما أثنى السيد عبد الوهاب على جاهزية الإجراءات التي سيباشر بها الفرع لغرض بيع وشراء الدولار للمسافرين وبالسعر الرسمي والتي حددت بموجب التعليمات الإدارية وتجول خلال الزيارة داخل المطار للاطلاع على عمل مكاتب الصيرفة وفروع المصارف المنافسة .

العلاق: الغاء نسبة ٨٪ من الرسوم الكمركية والضريبةعلى شراء الدولار سيسهم بانخفاض الدولار.

المصدر: شبكة اخبار العراق

اعلن محافظ البنك المركزي وكالة علي العلاق ، " تطبيق قرار الغاء نسبة ٨% من الرسوم الكمركية والضريبية المفروضة على شراء الدولار سيعمل به قريباً ، مشيرا الى ان" هذا القرار سيسهم بانخفاض سعر الصرف خلال الاسبوع المقبل، كما سيسهم بانخفاض اسعار السلع الاستهلاكية ".وذكر العلاق في مؤتمر صحفي :ان " ارتفاع سعر الصرف يستحق المتابعة والتصحيح لان ماحصل في الايام الماضية من ارتفاع سريع لسعر الصرف هو لجني الارباح وايضا تنطوي اهداف اخرى لا ندخل بتفاصيلها لانها لم تكون طبيعية، حيث ادت خلال يوم واحد الى ارتفاع مئة درجة وهذه عوامل واسباب غير طبيعية ادت الى هذا الارتفاع؛ لكن السؤال هنا هل تصمد مثل هذه المحاولات وهل ستتغير سعر الصرف نقول هنا ان الحقائق العملية لايمكن ان تتوافق مع هذه المحاولات ".واشار الى ان" سعر الصرف لربما يتاثر بالانفاق الاستهلاكي وضخ الاموال في السوق وضعف الانفاق الحكومي ، مؤكدا وجود تنسيق المالية والبنك بدرجة عالية وبشكل يومي وهناك تشاور في الامور التي تجنب التاثير على سعر الصرف ". وقال " الصدمة البسيطة التي حصلت بالنسبة لارتفاع سعر الصرف يدعونا الى البحث عن لماذا الطلب على الدولار ازداد ، ونرى ان ذلك حصل لعدة عوامل منها زيادة حجم الاستيرادات وهجرت الاموال الى بلدان الاخرى وعلينا الوقوف مع هذه الظاهرة وطنيا وكيف يمكن تحقيق الاستقرار وجلب الاموال وابقائها بالداخل وجلب استثمارات خارجية ودخول عملةاجنبية الى البلد.وشدد على ضرورة اطلاق نموذج اقتصادي للعراق كونها خطوة مهمة، مبينا انه " لعدم وجود هذا النموذج الذي يحدد البرامج والمسارات تكون هناك مشاكل اقتصادية ، ويجب ان نضع هذه الاطار المتفق عليه لكي لاتكون هناك مشاكل".

وانتقد العلاق بعض التوجيهات لتاثيرها على سعر الصرف والسياسة النقدية ، مؤكدا ان السياسة النقدية يجب ان تكون حرة طليقة وتحجيمها يؤدي الى ارباك ويجعل حسابات البنك قاصرة وغير متمكنة ، منوها الى ان " البنك المركزي ليس بديلا عن دوائر في مؤسسات الدولة الاخرى ولايمكن ان يحاسب الجميع وهذه مهمة الجهات المعنية في الضريبة والكمارك ووزارة التجارة ووزارة الداخلية من خلال الجريمة الاقتصادية في متابعة المخالفين ، كما ان تكون تلك الجهات دليلا ومرشدا للبنك المركزي من اجل اتخاذ الاجراءات على ضوء التقارير الواردة منها ".واكمل ان " موضوع استقلالية البنك مهم جدا ويحافظ على البنك المركزي وهذه الاستقلالية محترمة لكن تحدث بعض الضغوطات والتصريحات تؤثر عليه".واكمل بالقول " ان العراق يصدر اكثر من ٣ ملايين برميل من النفط يوميا ولديه ٦٨ مليار دولار احتياطي وهو غير مفلس لكن هناك مشكلة في السيولة ونقص لايصل الى حد ان يهدد رواتب الموضفين مع اننا لم نستنفذ كل المصادر والموارد ونعمل بشكل وثيق مع وزارة المالية لسد اي مشكلة بهذا المجال".واعلن العلاق " موافق خلية الازمة على اصدار وزارة المالية سندات بقيمة خمسة مليارات دولار لبيعها على الجمهور وهذا الامر يحدث لاول مرة بعد ان كانت السندات تباع الى الخارج ".ونوه الى ان " فئة ٥٠ الف دينار قيد الطبع وسيتم العمل بها نهاية العامل الجاري ولكن فئة الـ ١٠٠ تم تاجيلها في الوقت الراهن على الرغم انها لاتؤثر على مستوى التضخم ". وحول المصارف وتاثيرها على سعر الصرف قال العلاق ان " هناك تنسيق بين المصارف لكن الارتفاع غير طبيعي وهناك لاعب كبير في السوق خلق هذه الحركة وجر بقية الاطراف ، مشيرا الى ان المصارف هجمت على بيع العملة وسعر الصرف لعدم وجود تسديد قروض بسبب ضغط الانفاق الحكومي وعدم وجود نشاط مصرفي ، مبينا ان "نشاط بيع العملة لدى المصارف امر ثانوي ولاتعتاش عليه ". واكد ان" سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي وصل الى ١٢٥٠ دينار عراقي مقابل الدولار وسينخفض خلال الاسبوع المقبل .

اختتام فعاليات منتدى اليات تجفيف منابع الارهاب بيروت- لبنان

مصرفيون عرب يناقشون آليات مكافحة تمويل الإرهاب

ركزت الدورة الأولى لمنتدى "آليات تجفيف منابع تمويل الإرهاب" الذي يقيمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب على سبل التعاون بين المصارف العربية والشرطة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

ويأتي المؤتمر -الذي تحتضنه العاصمة اللبنانية بيروت اليوم الخميس وغدا الجمعة- في وقت توسعت فيه ظاهرة تمويل الإرهاب وأصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل، في حين باتت الآثار السلبية لغسل الأموال تشكل خطرا مباشرا على البنوك وعلى وجودها.

اتفاقية وتوصيات

وشارك في المؤتمر أكبر تجمع مصرفي أمني لبناني وعربي ودولي ناشط في مجال مكافحة عمليات تمويل الإرهاب برعاية وزير الداخلية اللبناني نهاد المشنوق، وحضور قادة المؤسسات العربية والدولية الناشطة في المجالات الرقابية والمالية حول العالم يتقدمها الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب محمد بن علي كومام الذي وقع اتفاقية الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية.

ونصت الاتفاقية على مكافحة تمويل الإرهاب والمجموعات الإرهابية، وعلى مناقشة ما يعرف بـ"اعرف عميلك وعميل عميلك" وفقا لدرجة المخاطر وإجراءات التحقق، بالإضافة إلى كيفية معرفة العمليات المصرفية التي يمكن استغلالها وطريقة رصد العمليات وحركة الأموال المشبوهة أو غير الاعتيادية, بالاضافة لمشاركة رابطة المصارف الخاصة العراقية التي مثلها السيد وديع نوري الحنظل رئيس الرابطة , وقد القى كلمة في المنتدى بهذه المناسبة ..

وتوصل الاجتماع إلى إعلان بيروت الذي شمل توصيات تتماشى مع أحكام القانون الدولي والإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب، أبرزها تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال ملاحقة تمويل الإرهاب على مستوى الجماعات أو الأفراد، والتطبيق الكامل للعقوبات المالية المقررة على مستوى الأفراد أو الجهات طبقا لقرارات مجلس الأمن.

وخلص كذلك إلى وجوب تعزيز أنشطة الرقابة والتحقق المالي والأجهزة الأمنية المعنية لتبادل الخبرات ومتابعة القرارات المستجدة دوليا في هذا الإطار، وتحديد مصادر وآليات تمويل الإرهاب، ومكافحة أنشطة جمع الأموال للجماعات الإرهابية من خلال شبكة الإنترنت، واستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني والعملات الافتراضية من قبل العناصر الإرهابية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات.

وشدد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح على أهمية المنتدى، مشيرا إلى أنه يشمل جميع القوانين والتشريعات في ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مع التركيز على نقطة أساسية هي التعاون بين القطاع المصرفي والأجهزة الأمنية.

ولفت في حديث للجزيرة نت إلى أهمية ملاحقة الأجهزة الأمنية للأموال النقدية في السوق والأموال النقدية التي تعبر الحدود لمنع استعمالها في تمويل عمليات إرهابية، في استكمال لعمل القطاع المالي الذي يحرص على عدم دخول أموال مشبوهة ضمن دورته المالية.

وأضاف فتوح أن لبنان من أكثر الدول التي تطبق القوانين والتشريعات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب لكن تعترضه تحديات كبيرة، أبرزها الأزمة السورية ووجود حزب سياسي على لائحة العقوبات الدولية إضافة إلى ضغوط أميركية حول هذا الموضوع "ومع هذا لا نشهد أي عقوبات على المصارف اللبنانية كذلك المصارف العربية التي تعمل بشكل سليم".

وكان بارزا التركيز على دور العراق وكيفية مواجهة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر على جزء من أراضيه.

وقال رئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة وديع الحنظل للجزيرة نت إن البنك المركزي العراقي بصدد إصدار قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وإنشاء وحدات متطورة ومتكاملة في المصارف العراقية لزيادة وتكثيف الرقابة.

وأوضح أن المصارف العراقية باتت مجبرة على العمل وفق آليات حديثة ومعايير دولية تمكنها من مراقبة ومتابعة الأموال التي يجري تحويلها عن طريقها، مشيرا إلى أن مراقبة عمل المصارف وعلاقاتها الدولية تجبرها على الالتزام بقوانين غسيل الأموال، وإلا لن يكون لديها اسم وسمعة جيدة في السوق الدولية.

معهد التقدم للسياسات الانمائية وبالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة في العراق يقيم ندوة تحت عنوان"الأجراءات الجديدة لتطوير القطاع الخاص"

محمد عبد الحميد موسى

في ندوة موسعة حضرها جمع كبير من خبراء الاقتصاد والمال ومصرفيين ورجال الاعمال حاضر فيها الدكتور مهدي العلاق مدير مكتب رئيس الوزراء ورئيس فريق الخبراء الوطني لمناقشة جملة من " الاجراءات الجديدة لتطوير القطاع الخاص " .
وفي مستهل الندوة تحدث النائب د. مهدي الحافظ مرحبا بالسادة المشاركين في الندوة مبينا اهمية الموضوع الذي تتم مناقشته كونه يتعلق بواقع القطاع الخاص والسعي لجعله شريكا اساسيا في البناء التنموي السليم .
وشدد الحافظ على ان تطوير القطاع الخاص في العراق هو من القضايا المهمة والرئيسية في الاصلاح الاقتصادي. وتساءل الحافظ هل يمكن اصلاح القطاع الخاص بدون اصلاح اقتصادي شامل وماهي آلية التنفيذ للاجراءات المنتظرة لاصلاح القطاع الخاص وكيف يمكن ان يحصل التنفيذ.
و استعرض الدكتور مهدي العلاق حزمة من الاجراءات الجديدة لتطوير القطاع الخاص وهذه الاجراءات منبثقة من حاجات القطاع الخاص واكد على ان الحكومة عازمة على تطوير القطاع الخاص, واضاف العلاق " اقترحت على السيد رئيس الوزراء تشكيل فريق عمل من خبراء وفرق فنية متخصصة , وفعلا تم تشكيل فريق عمل بادارتي خلال الشهور الثلاثة الماضية, وكان ضمن الفريق رابطة المصارف الخاصة والاستاذ باسم جميل وكان لهم دورا كبيرا في هذا المجال لانضاج الافكار.

وقد ركزت هذه الاجراءات على عدة محاور مهمة, ندرج ادناه بعضا من هذه المحاور:

محور التجارة

- تفعيل التعامل بالمقايضة بالمنتجات النفطية لسد احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية.
- استكمال اجراءات انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (WTO) لما فيه من فوائد تعود على القطاع التجاري ومن اهمها جودة البضائع الى العراق والتخلص من الازدواج الضريبي .
- تفعيل صناديق دعم الصادرات وتمكين الشركات المحلية من شراء مكونات المواد الداخلة في التصنيع من الشركات العالمية والتعاون مع هذه الشركات لانتاج المواد الصناعية المطلوبة محلياً .
- تفعيل دور اتحاد الغرف التجارية في مجال تقديم المشورة والبيانات والمعلومات لتزويد التجار بها" الاستفادة من الميزة النسبية للصناعات العراقية ومنها صناعة الاسمنت و الاسمدة والمواد الانشائية والبتروكيمياوية والغذائية .

محور التمويل

- انشاء مصرف تمويل
- محفظة ائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- العمل على تطبيق قرارات اللجنة الاشرافية العليا لاعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد
- العمل على اعادة هيكلة المصارف الحكومية الاخرى واقرار قانون المصارف الحكومية وتطبيقه.

محور التأمين

- تشجيع العاملين على الإدخار بأقتناء وثائق التأمين على الحياة الإدخاري وذلك لسحب السيولة من الشارع و السيطرة على معدلات التضخم في البلد.
- توسيع أغطية التأمين التي تقدم الضمان المعيشي للعاملين في

القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ومنها على سبيل المثال وثيقة تأمين متعددة المنافع التي تقدم للعاملين الضمانات المعيشية لهم و لعوائلهم ، حيث توفر لهم ما يلي:

أ. مبالغ تدفع لمن أكمل الخدمة التقاعدية تدفع له منفعة تقاعدية أخرى بالإضافة لاستحقاقاته التقاعدية لدى الحكومة

ب. مبالغ تدفع لمن تعرض لأمراض تعيقه عن مواصلة عمله و يكون قد أكمل ١٠ سنوات خدمة ولم يكمل الخدمة التقاعدية

ج. مبالغ تدفع للورثة لمن يتوفى و يكون قد أكمل ١٠ سنوات خدمة وظيفية ولم يكمل الخدمة التقاعدية ، تسدد لهم بالإضافة لإستحقاقات المتوفي التقاعدية لدى الحكومة في حال إستحقاقه لها.

- الإهتمام بتنظيم المتطلبات التأمينية للمشاريع الإنشائية، يراعى فيها عدم الإكتفاء بضمان الأضرار المادية للممتلكات ، بل يتم التوسع ليشمل ضمان إصابات العمل للعاملين في المشاريع.
- استقلالية ديوان التامين العراقي عن وزارة المالية وتكريس مكانته كمؤسسة شبه حكومية
- تعزيز ودعم دور جمعية التامين العراقية، ومن الضروري جدا قيامها وبقية المؤسسات التامينية الاخرى بحملة مكثفة لزيادة الوعي التأميني لدى المواطنين والمؤسسات الحكومية، لزيادة اقبال المواطنين على شراء مختلف وثائق التامين لحماية ممتلكاتهم اضافة الى زيادة الاقساط التامينية وزيادة حجم المبالغ المتراكمة منها واستثمارها في مجالات اخرى لدعم الاقتصاد العراقي والقطاع المالي .
- اتخاذ خطوات جادة لجذب كفاءات التأمين العراقية المتواجدة في الخارج.
- تكثيف التدريب المهني للعاملين والعاملات في قطاع التامين وتقديم الدعم لهم وتشجيعهم لتطوير قدراتهم التأمينية والمهنية .
- دعم دور شركة اعادة التامين العراقي لأهمية دورها على قطاع التامين والاقتصاد الوطني، ولضعف مواقفها الحالية الداعمة لشركات التأمين المحلية .

رابطة المصارف الخاصة العراقية...

وفي تعقيب لممثلي رابطة المصارف تم التأكيد فيه على قضايا مهمه:

١- ضرورة تفعيل برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي دعمه البنك المركزي العراقي ولكننا نأمل بأن يتم اطلاق المبلغ المخصص بالقريب العاجل.

٢- متابعة تفعيل مقررات لجنة الشؤون الاقتصادية الهامة والداعمة للقطاع والتي صدرت بتاريخ ٨/٥/٢٠١٥ وضرورة تطبيقها بشكل كامل.

٣- اشراك رابطة المصارف الخاصة في العراق في جميع اللجان المتابعة لتنفيذ القرارات التي كانت جزأ منها.

٤- تشكيل لجنة لمتابعة وتنفيذ قرارات لجنة الخبراء الوطنيين ومن جميع الاطراف.

٥- مراجعة وتطبيق مقررات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الخبير المصرفي سمير النصيري اكد على اهمية هذه الاجراءات وهي مهمة واكد على وجود اجراءات سريعة وتطبيقية. واقترح تشكيل هيئة اقتصادية عليا من ٥٠ % من خبراء الحكومة و ٥٠ % من خبراء القطاع الخاص مهامها الاساسية وضع السياسات والسياقات للبرامج التنفيذية ويكون لها صلاحيات تنفيذية وتعالج القصور في البيئة التشريعية للاقتصاد .

الخبير الاقتصادي ماجد الصوري تساءل عن المنهاج الحكومي الذي طرح في الاقتصاد هل يعني اقتصاد السوق ؟ هل هو اقتصاد السوق الحر او الاجتماعي او الاشتراكي في الصين . واشار الى اننا نتكلم عن القطاع الخاص ولكن اي قطاع خاص هل هو انتاجي او خدمي او متنوع المصادر ؟ واكد وجود تباطؤ في اتخاذ الاجراءات .

وفي نهاية الندوة اكد الدكتور مهدي العلاق على حرص الحكومة بتطبيق هذه الاجراءات الجديدة لتطوير القطاع الخاص واكد دراسة كل المقترحات الواردة من قبل المشاركين في الندوة .

مصرف التنمية الدولي

البيانات المالية (قائمة المركز المالي و قائمة الارباح والخسائر) كما ورد في ٢٠١٥/٣/٣١ مصرف التنمية الدولي

قائمة المركز المالي			قائمة الارباح والخسائر	
اسم الحساب	2015/3/31		اسم الحساب	2015/3/31
النقود في الصندوق ولدى المصارف	303,371,799		المصاريف الادارية	2,871,072
الائتمان النقدي	269,201,816		مصروفات العمليات المصرفية	2,301,117
المدينون	16,341,259		مصروفات العمليات التأمينية	-
الموجودات الثانية	64,701,389		مصاريف الاندثار	136,587
اجمالي الموجودات	653,616,263		مصروفات تحويلية	43.548
الحسابات الجارية والودائع	306,560,757		مصروفات اخرى	2,688
الدائنون	25,008,692		مجموع المصروفات	5,355,012
التخصيصات	13,008,246		ايراد النشاط الخدمي	-
راس المال المدفوع	250,000,000		ايراد العمليات المصرفية	8,343,905
الاحتياطيات	3,753,305		ايراد العمليات التأمينية	-
الارباح المدورة	28,276,638		ايراد الاستثمار	19,118
الارباح القابلة للتوزيع	24,000,000		ايرادات تحويلية	-
الارباح المتحققة خلال الفترة	3,008,625		ايرادات اخرى	613
اجمالي المطلوبات	653,616,263	غير مدققة	مجموع الايرادات	8,363,636

الارقام بالآف الدنانير

المصرف التجاري العراقي

البيانات الفصلية للمصرف التجاري العراقي للربع الرابع كما في ٢٠١٤/١٢/٣١.

Account name	2014/12/31	2014/9/30	2014/12/31	اسم الحساب
Assets				الموجودات
Current Assets				الموجودات المتداولة
Cash in hand and at banks	191,803,964	97,674,741	134,597,669	النقد في الصندوق ولدى المصارف
Investments	112,852,275	276,281,328	280,262,998	الاستثمارات
Total	304,656,239	373,956,069	414,860,667	المجموع
Monetary credit	3,956,342	5,952,387	7,154,495	الائتمان النقدي
Debtors	24,632,689	25,740,512	25,831,732	المدينون
Fixed Assets				الموجودات الثابته
Fixed Assets(Net book Value)	1,597,981	1,476,418	1,425,674	الموجودات الثابته (قيمة دفترية)
Totel Assets	334,843,250	407,125,386	449,272,568	مجموع الموجودات
liabilities				المطلوبات
Current & depositor accounts	96,691,418	81,868,515	121,063,103	حسابات جارية وودائع
Creditors	41,572,654	42,877,820	43,824,224	الدائنون
Total	138,264,072	124,746,335	164,887,327	المجموع
Equity				حقوق الملكية
Capital	150,000,000	250,000,000	250,000,000	راس المال
Reserves	46,579,178	32,379,051	34,385,241	الاحتياطيات
Total Equity	196,579,178	282,379,051	284,385,241	مجموع حقوق الملكية
Total liabilities and equity	334,843,250	407,125,386	449,272,568	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
Income				الايرادات
Banking operations revnue	9,948,032	5,829,144	6,717,526	ايرادات العمليات المصرفية
Investment revenues	11,020,064	7,808,323	12,174,864	ايرادات الاستثمار
Total	20,968,096	13,637,467	18,892,391	المجموع
Transferable and other evenues	1,111,057	81,208	365,318	ايرادات تحويلية والاخرى
Totel Incom	22,079,152	13,718,675	19,257,709	مجموع الايرادات
Expenses				المصروفات
Banking operations expenses	1,280,838	916,266	1,263,626	مصروفات العمليات المصرفية
Administrative expenses	8,541,047	3,764,131	5,690,452	المصروفات الادارية
Depreciation	486,996	297,362	352,501	الاندثارات
Total	10,308,882	4,977,759	7,306,578	المجموع
Transferable and other expenses	1,080,924	558,278	1,488,839	مصروفات تحويلية واخرى
Total expenses	11,389,805	5,536,037	8,795,418	مجموع المصروفات
Profit before tax	10,689,347	8,182,638	10,462,291	الارباح المتحققة قبل الضريبة
Incom tax	1,812,345	954,193	1,247,773	حصة ضريبة الدخل
Net profit after tax	8,877,002	7,228,445	9,214,518	الفائض بعد الضريبة

(حملة اهلنا)
تنطلق من بغداد لدعم ورعاية النازحين

اعــداد: احمد الهاشمي

انطلقت في بـغداد اول حـملة غير حـكومية لدعم ورعاية النازحين في العراق حملت اسم (حـملة اهلنا) وبمسـاهمة كبيرة واساسـية من رابـــطة المصارف الخاصة العراقـــية ومؤسسات اخرى وبرعاية رسمية من شبكة الاعلام العراقية التي قـامت بـتغطية اعلامية متميزة للحملة.

واعلن الفنان نصير شـــمه في مؤتمر صحـــفي ان السبب الاساس في انطلاق الحـمله في هذا الوقـت بـالذات هو اعلان منظمه الامم المتحـدة بـان الاموال المخصصه لمساعدة النازحـين لاتكفي الا لمده شـهر واحد وهو الامر الذي يهدد حياه الالاف من النازحين كما ان هذه الحـمله تهدف الى تقديم مسـاعدات عينيه مثل الكرفانات والمواد الغذائيه ومستلزمات المعيشه , وكان السيد محـافظ البنك المركزي الاسـتاذ علي محسن العلاق قد التقى الفنان نصير شـمه ورئيس رابـطه المصارف الخاصه العراقـيه في جلســه رسـمت الخطوط العريضه للحـمله وابـدى السـيد المحـافظ اسـتعداده وجميع موظفي البـنك المركزي لدعم الحمله وقد خصص موظف من البنك المركزي لمتابعة الحملة.

حملة أهلنا

وبدأت الحملة التي كانت بالاساس مبادرة من الفنان العراقي الكبير نصير شمه في الاول من ايار (مايو) بفعاليه الماراثون الشعبي الذي شارك فيه عدد كبير من المواطنين من الشباب و الطلاب و الاعلاميين و المثقفين و الرياضيين , و الذي انطلق من جسر الجمهوريه الى الجسر المعلق مروراً بشارع ابي نواس. تلاها تنظيم بزار كبير على حدائق متنزه الزوراء متضمناً عروض فنيه مختلفه خصص ريعها لدعم اهداف الحمله .

واقام الموسيقار نصير شمه حفلاً موسيقياً خيرياً في قاعه المسرح الوطني قدم فيه مقطوعات موسيقيه متميزه امتعت الجمهور الكبير و الذي غصت به القاعه وشهد حضور شخصيات رسميه هامه كما شارك في الحفل الفنان الشاب سيمور جلال و عدد من الموسيقيين العراقيين يقودهم الفنان ادور الملا, وشكل الحفل الذي استغرق زهاء ساعتين ونصف رساله حب وسلام تجسد اصرار العراقيين على التلاحم و الاحساس بالفن و الجمال و هو اقوى رد على اعداء الانسانيه و السلام .

وشكلت فعاليه اليوم المفتوح ذروه النشاطات التي شهدتها الحمله عبر تخصيص يوم مفتوح من البث التلفزيوني المباشر على قناه العراقيه و الذي هدف الى الترويج لاهداف الحملة وتشجيع روح التكافل الاجتماعي وجمع التبرعات ومن مواقع مختلفة منها فندق بابل وشارع المتنبي ومخيمات النازحين وتمت من خلاله اذاعة اسماء الشخصيات التي قامت بالتبرع و المبالغ التي تبرعوا بها، ونظراً للنجاح الكبير الذي حققته الحملة و الذي تجسد في الاستجابة الكبيرة من مختلف الشرائح و المستويات للمساهمة في الحملة و التبرع فان الحملة ستستمر الى ان يتحقق الهدف الاساس من انطلاقها و هو عودة اخر نازح الى داره.

وكانت الرئاسات الثلاث قد اشادت بالحملة و اهدافها وباركت ودعمت الجهود التي بذلت من مختلف الاطراف الراعية لها و المساهمة فيها واعتبارها مبادرة وطنية تستحق الثناء وقام السيد رئيس الجمهورية و السيد رئيس مجلس النواب بالتبرع بمبالغ كبيرة اضافة الى عدد من المسؤولين وفي المقدمة منهم السيد محافظ البنك المركزي وموظفي البنك المركزي و السيد حسن الياسري رئيس هيئة النزاهة و الذي تبرع براتبه لمدة شهر دعماً للحملة .

ماراثون حملة اهلنا

بزار حملة اهلنا

الحفل الموسيقي للفنان نصير شمه

وكان للمصارف الخاصة دور متميز بالتبرع حيث شكلت المبالغ التي تبرعت بها المصارف الخاصة النسبة الاكبر من كل الجهات المتبرعة كما ساهمت في انجاح وتفعيل الفعاليات المالية من خلال فتح الحسابات المصرفية المخصصة للتبرع وتوفير كل مستلزمات العمليات المصرفية التي تتطلبها الحملة، وساهمت شركة (كي كارد) للبطاقة الذكية بتوفير خدمة التبرع المباشر من خلال منافذها المختلفة، كما شكل قيام شركة (الاموال لخدمات الصيرفة الالكترونية) بجمع التبرعات من خارج وداخل العراق عبر الفيزا كارد والماستر كارد مساهمة مهمة وفعالة .

كما ساهم السيد محافظ البنك المركزي العراقي علي العلاق والسيد في الحملة من خلال التبرع للحملة مساهمة منهما في توفير الاحتياجات اللازمة للنازحين من المحافظات .

ممثل الرابطة مع رئيس هيئة النزاهة

لقاء مع السيد محافظ البنك المركزي العراقي علي العراق

ان هذه الحملة الانسانية الكبيرة والتي سوف تقدم الدعم لاكثر من مليونين ونصف نازح ستستمر وبدعم واشراف مباشر من قبل رابطة المصارف الخاصة العراقية بكافة اعضائها والتي لن تتوانى عن تكملة المشوار لتكون سنداً وعوناً لكل العراقيين وفي المقدمة منهم النازحين لتجسد صورة مشرقة لما يجب ان تكون عليه المؤسسات الوطنية والتي تؤدي ادواراً في البناء والتقدم الاجتماعي اضافة لدورها الاساس في بناء وتقدم الاقتصاد الوطني.

تغطية خاصة من قناة العراقية الراعي الرسمي لحملة اهلنا

QiCard
كِي كارد

حملة اهلنا لرعاية النازحين وعودتهم لديارهم

يكاد ملف النازحين ينفرد بمأساويته المفرطة عن بقية الملفات المضاهية له إقليمياً و عالمياً فيعتبر ملف شائك وشابه الكثير من الملابسات والثغرات أهمها: أن النازحين العراقيون يزدادون يوماً بعد آخر حيث أعلنت المنظمة الدولية للهجرة في العراق عن إرتفاع عدد النازحين مؤخراً ليلامس ٣ ملايين نازح، والرقم قابل للزيادة وتزامن نزوحهم مع ذروة الضائقة المالية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهنا جاءت مبادرات شركات القطاع الخاص والمختلط لدعم الحكومة والتصدي لهذه الظروف.

كانت للشركة العالمية للبطاقة الذكية بصمة في حملة أهلنا فهي شريك أساسي وحقيقي لها تمثلت بالمساهمه بالتحضيرات اللوجستية لماراثون أهلنا الذي اقيم على شارع أبو نؤاس ببغداد وبمشاركة اكثر من ٣٠٠ شخص من مختلف الاعمار والسوق الخيري الذي أقيم على حدائق الزوراء عوضاً عن انشاء الشركة حساب للتبرع بإسم "حملة اهلنا" لرعاية النازحين وعودتهم لديارهم في منظومة مصرف الرافدين ليصبح بإمكان الجميع التبرع للحملة على الحساب المرقم ٦٣٣٠٠٠٣٥٤٣٥٢٣٦٥٠ من خلال منافذ الشركة المتوزعة على عموم العراق والبالغة ٢٦٠٠ منفذ.

أصدرت الشركة العالمية للبطاقة الذكية بطاقة كي - كارد للموسيقار نصير شمه لغرض التبرع لحملة أهلنا والذي أكد بدوره على اهمية مشاركة الشركة العالمية للبطاقة الذكية في الحملة خلال زيارته الى مقر الشركة والتي اعرب خلالها عن شكره الكبير لما بذلته الشركة وكوادرها في انجاح حملة أهلنا وحث الموظفين ليكونوا يداً واحدة لمساعدة جميع أهلهم العراقيين حيث قال "احبوا بعضكم وامشوا على طريق الزهور".

مشروع إصدار البطاقة الذكية للنازحين

بدأت وزارة الهجرة والمهاجرين منذ أوائل نيسان وبالتعاون مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية ومصرفي الرافدين والرشيد بمشروع إصدار البطاقة الذكية للنازحين من المحافظات التي شهدت عمليات التهجير، حيث باشرت الوزارة وبناءاً على قانون الموازنة الإتحادية وقرار الحكومة باصدار (بطاقة كي) للعوائل النازحة ولهذا المشروع أهداف وفوائد كثيرة تصب في خدمة النازحين إضافة إلى الحفاظ على المال العام والحصول على قاعدة رصينة.

وأوضحت شركة كي كارد ان المستمسكات المطلوبة لاصدار بطاقة كي من المصارف تشمل هوية الأحوال المدنية حديثة الإصدار ومستمسكاً آخر كالبطاقة التموينية أو بطاقة السكن أو شهادة الجنسية مع إستيفاء مبلغ عشرة آلاف دينار من قبل المصارف لكل نازح، علماً أن منافذ إصدار البطاقة الذكية موزعة في مصارف الرشيد والرافدين في المحافظات وتعهدت شركة كي كارد بزيادة عدد منافذ الإصدار لإستيعاب الاعداد الكبيرة للنازحين والاسراع في شمول الجميع بعملية الإصدار. وتم تهيأة غرفة عمليات خاصة بالبطاقة الذكية لحل المشاكل التي تعترض عملية الاصدار والإجابة على استفسارات المواطنين بشأنها.

وبينت الوزارة ان الاعداد المشمولة بالبطاقة الذكية للفترة الحالية تبلغ ٥٦٠ الف اسره نازحة مسجلة لدى الوزارة ستشمل بالاصدار وسيتم شمول الاخرين بعد ادخال معلوماتهم في قاعدة بيانات الوزارة كما بينت شركة كي كارد حسب احصائياتها الخاصة إن اصدارات البطاقات منذ بداية المشروع الى الآن قد تجاوز نصف عدد الاسر المشمولة بالاصدار في عموم العراق، وهذا انجاز يحسب للشركة في فترة قياسية.

كي كارد تترشح لجائزة أفضل مبادرة دفع في الشرق الأوسط

عقد مؤخراً "معرض ومؤتمر بطاقات ومدفوعات الشرق الأوسط الخامس "، الحدث الرائد في مجال البطاقات الذكية وحلول الدفع في المنطقة، خلال حفل خاص أقيم خلال الفترة ١٣-١٢ آيار ٢٠١٥ بدولة الامارات العربية المتحدة أعلن عن أسماء الفائزين بجوائزه هذه السنة.

حيث شارك في المؤتمر عدد من البنوك وشركات الاتصالات والمؤسسات المالية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط كرم بعضهم على منتجاتها المبتكرة والمتميزة في مجال المدفوعات والبطاقات.

وإختيرت وتنافست الشركة العالمية للبطاقة الذكية -كي كارد- مع حكومة دبي من بين ? مرشحين لجائزة "أفضل مبادرة دفع ذكية في القطاع المختلط" تقديراً للنجاح الذي حققته الشركة في برنامج QiCard STI.

كما وتعد بطاقات "كي" الذكية التي تحمل العلامة التجارية للشركة هي الأوسع إنتشارا في العراق والأكثر نمواً في الشرق الأوسط وهذا ما يعكس النجاح الكبير الذي حققته بطاقات "كي" التي تتيح للعملاء سهولة صرف الاموال وخدمات أخرى.

برعاية البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين رابطة المصارف الخاصة العراقية اقامت ندوة بعنوان "تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نافذة نحو تشجيع الاستثمار وعلاقات خارجية اوسع"

تقرير:محمد عبد الحميد موسى

بالتعاون مع البنك المركزي العراقي والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين اقامت رابطة المصارف الخاصة ندوة بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٦ بعنوان ((تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نافذة نحو تشجيع الاستثمار وعلاقات خارجية اوسع)) بحضور السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق والسيد فاروق عبد الحليم توفيق رئيس ديوان الرقابة المالية والسيد وليد عيدي مدير عام مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي والاستاذ عادل حسون رئيس الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين والسيد احسان شمران الياسري مدير عام الاصدار والخزائن في البنك المركزي والسيد عبد الحسين الياسري رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين وما يقارب ١٢٠ ممثل عن المصارف العراقية وفروع المصارف الاجنبية في العراق.

وفي بداية الندوة قدم السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق كلمة حث فيها على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية والتي تسهم في تحقيق الافصاح والشفافية وان المنظمات الدولية تتابع مدى تطبيقها وتطورها في بلدان العالم.

العلاق: القطاع المصرفي العراقي بحكم حداثته بحاجة الى تحوط بدرجة عالية

واكد السيد المحافظ "ان القطاع المصرفي في العراق بحكم حداثته والتحديات التي يمر بها من خلال البيئة العامة والامنية والجوانب الاقتصادية والمالية التي يعتريها الخلل تشكل تحديات وعقبات كبيرة لذلك فهو بحاجة الى تحوط بدرجة عالية من جانب البيانات المالية التي تشكل جزئاً مهما واساسيا وان هناك عدد من المصارف بعيدة عن تطبيق المعايير حيث تشكل خطراً عليها وعلى القطاع الخاص وهذا ينعكس بشكل عام على المصارف وسمعتها ولا بد من التعاون ما بين تشكيلات القطاع للوصول الى تطبيق هذه المعايير".

الدكتور علي العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

واضاف السيد المحافظ: عندما نرى تأخراً أو تلكؤاً في تطبيق هذه المعايير في جزء من هذا القطاع يجب ان نتحرك جميعاً لاجل تقويمهُ ونجعله الاتجاه الصحيح لان المخاطر التي تعكس من هذا الواقع سيؤثر على الجميع, ان المصارف اليوم تمثل تشكيل مهم في القطاع الخاص وان تظافر جهودها من اجل تحقيق هذا الهدف الذي يخدم الواقع الاقتصادي الذي يمثل القطاع المصرفي فيه الاساس . واتمنى للندوة و رابطة المصارف كل النجاح والموفقية.

فاروق: تبني المعايير المحاسبية الدولية يوفر مرجعاً ثابتاً يسهم في تعزيز مهنة المحاسبة

وفي كلمة القاها السيد فاروق عبد الحليم توفيق رئيس ديوان الرقابة المالية اشار فيها الى اهمية القطاع المصرفي العراقي لما يشغله من موقع حيوي ضمن الهيكل المالي للدولة وتقديم خدمات اسهم في مجملها في تحقيق التنمية الشاملة ويمكن من خلاله الحكم على الوضع المالي في البلد وتأثيره في قطاع الدولة الاخرى تجارية, صناعية وزراعية كونه المرآة العاكسة لهذه القطاعات ويجب تقليل المخاطر التي تواجه عمل المصارف من خلال تطبيق المعايير ضمن اطر محدودة تحقق استقراره المالي ولحماية القطاع واداء دوره بذكاء وفاعلية فهنالك حاجة ملحة لتبني هذا القطاع معايير المحاسبة الدولية .

ومن جانب آخر وانطلاقاً من ايماننا بأن تبني المعايير المحاسبية يوفر مرجعاً ثابتاً يسهم في تعزيز مهنة المحاسبة وتنمية اقتصاديات دولية مع تحقيق التقارب الدولي في هذه المعايير والتعبير عن قضايا المصلحة العامة فقد حرصنا في العراق على مواكبة التطورات الحديثة والقيام بدور فاعل في هذا المجال من خلال الجهات المتخصصة المتمثلة بديوان الرقابة المالية التي تقوم ابرز اهدافه على نشر نظم المحاسبة والتدقيق حسب نظم المعايير المحلية والدولية وتحسين العمل بشكل مستمر وكذلك الحال مع مجلس المعايير المحاسبية الذي يعد الجهة المسؤولة عن اقرار القواعد المحاسبية والرقابية في الوحدات الاقتصادية والخدمية والمنظمات المهنية والعلمية في الدولة وفق المعايير الدولية.

فضلاً عن دوره المشهور في تقديم المشورة في تطبيق المعايير للجهات ذلك العلاقة تباعاً مع البرنامج الحكومي ٢٠١٤ - ٢٠١٨ في تنمية الاقتصاد عن رفع مستوى شركات التدقيق .تأتي ورشة العمل هذه لتضع تطوراً لما يجب علينا القيام به لتحقيق الهدف المنشود وهو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القوائم المالية للمصارف .

ولتحقيق ذلك هناك عدد من الخطوات اللازمة لانجاح ذلك يمثل اهمها :-

-عقد المؤتمرات وندوات وورش العمل قبل البدأ بالعمل بمعايير المحاسبة الدولية.

-ضرورة اعادة النظر بالنظام المحاسبي للمصارف والعمل على مواكبة محتوياته مع معايير المحاسبة الدولية.

-تهيئة المحاسبين وتعزيز معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية وأسس تطبيقها من خلال الدورات المكثفة.

-صياغة القرارات بما ينسجم بتطبيق معايير المحاسبة .

-دراسة مدى جاهزية البيئة المصرفية العراقية للتحول الى المعايير ودفع خطة للتنسيق على مراحل.

-تأمين الجوانب المالية الكافية لتغطية مشروع التحول الى معايير المحاسبة الدولية من خلال الترجمة والاعداد والنشر والتدريب ومتابعة الاصدارات الجديدة وتحديثها.

فاروق عبد الحليم
رئيس ديوان الرقابة المالية

نتقدم بوافر الشكر والامتنان للجهود المبذولة لعقد هذه الندوة ونتطلع الى الخروج من هذه الندوة بمنهجية واضحة قابلة للتطبيق تلى الكلمات عرض توضيحي من رابطه المصارف الخاصة قدمه السيد هشام عبد الجبار واشار الى ان العديد من دول العالم قضت شوطاً كبيراً في تبني المعايير الدولية للمحاسبة وان الهدف الاساس والرئيسي لعملية تبنى المعايير هو مخاطبة المستثمرين ورؤوس الاموال بقوائم مالية موحدة مفهومة عالمياً وتسهل هذه القوائم الموحدة على اتخاذ قرار الاستثمار ووضع رؤوس الاموال في الاقتصاديات المحلية. كما ان عملية تبنى هذه المعايير معقدة ومكلفة وبحاجة الى خبرات وامكانيات كبيرة نظراً لدرجة التعقيد في الانشطة الاقتصادية والادارات المحلية. المهم في هذه المرحلة ان نحدد الجهه التي ستقود عملية التغيير والاطار الزمني اللازم وخطة واضحة المعالم للبدء بتطبيقها.

هشام عبد الجبار

السيد عادل حسون رئيس الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين اشار الى ان الغاية من الندوة هو الوصول الى تطبيق المعايير الدولية المحاسبية في اعداد البيانات المالية للمصارف , حيث تعتمد المصارف العراقية عن الافصاح عن بياناتها المالية الختامية نماذج الكشوفات الخاصة بالبيانات المالية الختامية كما هي مثبتة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وطبيعتها كحجم ونوع ومنهجية يعتمد على القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والتدقيقية بشكل خاص.

هذه القواعد بالنسبة للمصارف القاعدة رقم (١٠) الخاصة بالافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية والقاعدة رقم (٧) الخاصة بكشف التدقيق النقدي والقاعدة رقم (٦) الخاصة بالافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية .ان اعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية بشكل عام.

وفي توضيح للسيد عادل حسون: ماذا نقصد بالمعايير الدولية للقياس والافصاح :

- معايير المحاسبة الدولية (IAS)الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (ISP)وعددها (٤١) معيار ملخصة ومحدثة وتصدر المعايير بصيغ مختلفة وتحديث لاحقاً باستمرار ..
- المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS)وعددها (١٣) معيار .
- تفسيرات معايير المحاسبة لاعداد التقارير (32) (SIC) تفسير مجمل هذه المعايير هي ما يعقد به المعايير المحاسبية الدولية, وحيث تسير العولمة بخطى متسارعة اكثر من ذي قبل.

ويتزايد النشاط المالي عبر الحدود بشكل كبير وتصبح اصوات المال اكثر اعتماداً بعضها على بعض وهنا تكون الحاجة اشد لوضع معايير معترف بها ومعقولة دولياً تتطرق الى تنظيم سوق المال, هذه المعايير مهمة آساساً لدعم بيئة مستقرة وتسعى لرفع مستوى الشفافية وتجاوز عدد الدول المطبقة للمعايير الـ (١٥٠) دولة.

واضاف السيد عاد حسون الى ان بعض المصارف تصدر بياناتها المالية وفق للمعايير الدولية ولكنه وللضرورة الداخلية والالزام تصدر بيانات ايضا وفق النظام المحاسبي الموحد.

ان التوسع الحاصل في النشاط المحاسبي والمصرفي لم ينعكس على القطاع المصرفي بشكل مطلق ولم يجري تحديث النظام منذ أن بدأ ولحد الآن والامر ذاته بالنسبة للمعايير المحاسبية حيث ان اول نظام محاسبي عملت به عام ١٩٨٩ واخرها كان عام ٢٠٠١ وعددها (١٤) معيار ومنذ عام ٢٠٠١ ولحد الآن لم يصدر اي معيار محاسبي داخل العراق..

وفي كلمة القاها السيد وليد عيدي عبد النبي ذكر بأن البنك المركزي العراقي يعمل على تحديث عمل الجهاز المصرفي والجانب المحاسبي والمالي لضمان شفافية ومصداقية القوائم المالية للمصارف. حيث سعى البنك المركزي العراقي لاعتماد المعيار رقم (٢١) وصدر قانون من اللجنة الاستشارية المصرفية بضرورة اعتماد هذا المعيار ودراسة وتقييم اثار سعر صرف العملات الاجنبية, وعلية فقد قرر مجلس ادارة البنك المركزي العراقي أعتماد هذا المعيار واحتساب الموجودات من العملة الاجنبية بالقيمة العادلة .

الاستاذ عزام بديع بكر من هيئة الاوراق المالية ذكر ان تطبيق المعايير الدولية يجب ان يكون شاملاً والمعايير الدولية ليست ملزمة بحد ذاتها لاي بلد ولكل بلد ذو سيادة حق الاختيار فيما هو مناسب له من معيار دولي او محلي يعمل به ومناسب لبيئته الاقتصادية. المعايير الموجودة في العراق هي مأخوذة من المعايير الدولية , لكن ما موجود في المعايير المحلية لا توجد فيها تفاصيل دقيقة كالتي في المعايير الدولية, ولكن ومع الاسف ان المعايير المحلية تباطئت وتوقفت ولم تواكب التطورات خلال الـ (١٥) عام الماضية وجميعها تحتاج الى تحديث وتطوير , المعايير العراقية تسمح بتطبيق المعايير الدولية في حال عدم اصدار معيار يخص الموضوع, وعليه فأن ما يتوفر لدينا اليوم من معايير بأستطاعتنا ان نطورها لتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

ستقوم رابطة المصارف الخاصة العراقية والاطراف ذات العلاقة بمتابعة هذا الموضوع والعمل بشكل جدي للبدء بخطوات عملية تضم تطبيق المعايير الدولية في العراق وبضمن إطار زمني محدد..

ورشة المعايير الدولية
للأصلاح المالي للمصارف(IFRS)

الاستاذ محمد صالح الشماع

أقام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع مجلس المعايير المحاسبية والرقابيه في العراق ورابطة المصارف الخاصة في العراق يوم ٢٠١٥/٥/١٦ في قاعة فندق بغداد ورشة علمية عن المعايير الدولية للإفصاح المالي للمصارف (IFRS) حسبما ورد في مرفق كتاب البنك العدد ٩/١/٧٠٤٤ في ٢٠١٥/٤/٣٠ .ولي بهذا الصدد الملاحظات الآتية:-

1ـ يسهم الإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق(الإفصاح والشفافية) حسبما ذكره السيد محافظ البنك المركزي العراقي وكالة في كلمته التي افتتح بها الندوة أو الورشة, ونضيف: ما ورد في الأدبيات المحاسبية أن الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك التجارية وفقاً للمعايير الدولية يعطي صورة واضحة عن المركز المالي ونتيجة الأعمال للبنك, فضلاً عن توضيحه لمؤشرات السيولة والقدرة على الوفاء بالإلتزامات، وعن الربحية والمتاجرة في أنشطة الأدوات المالية وكيفية قياس وإدارة المخاطر، بما يمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم مقدرة البنك على مواجهتها والتي سيكون لها تأثير جوهري على قراراتهم الحالية والمستقبلية.

لذلك تبنت التشريعات العراقية منذ سنة ٢٠٠٣ وما بعدها مبدأ تطبيق أو اتباع "معايير المحاسبة الدولية".وقد ذكرت ورقة عمل البنك المركزي العراقي النصوص القانونية التي وردت في قانون المصارف وقانون البنك المركزي العراقي التي أكدت على حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في قبل المصارف العراقية. ونضيف إليها،بشأن المصارف الأهلية كشركات مساهمة، ما جاء في المادة(١١٧/ثامناً) من قانون الشركات رقم(٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل أن من اختصاصات وصلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة إنشاء(لجنة الرقابة والتدقيق المالي) التي من مهامها ضمان تماشي سجلات المعاملات المالية للشركة مع "معايير المحاسبة الدولية", وماورد في القسم(٣) من القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم(٧٤) لسنة ٢٠٠٤ حول كون التقارير الفصلية غير المدققة المعلنة أو المنشورة المقدمة من قبل الشركة(المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية) إلى سوق الأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية معدة طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، وأن تقدم البيانات المالية المدققة التي يتضمنها التقرير السنوي وفقاً لـ"معايير المحاسبة الدولية".

2ـ عقدت الورشة تعقيباً لطلبات البنك المركزي العراقي المتكررة من المصارف بتطبيق "معايير المحاسبة الدولية" التي كان آخرها كتابه العدد ٥١/٢/٩ في ٢٠١٥/٢/٢٢ حول ضرورة تكييف أوضاع المصارف لإنجاز الحسابات الختامية وفق المعايير المحاسبية الدولية مع ضرورة تطوير الكادر المحاسبي لدى المصارف. وقد خاطبت الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين البنك المركزي العراقي بكتابها العدد٧ في ٢٠١٥/٣/٣ الذي إرتأت فيه عقد ندوة لغرض مناقشة منهجية الإفصاح في القوائم المالية الختامية للمصارف، وأن يهيء البنك المركزي نموذجاً متكاملاً لهذه القوائم وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) يعرض على المشاركين في الندوة. وبنفس الوقت نشرتُ بحثاً خلاصته أن المصارف العراقية تطبق المعايير المحاسبية المحلية التي في بعضها ما يتعارض أو يختلف مع المعايير الدولية أشار البحث الى بعضها على سبيل المثال، فلابد من اتخاذ اجراءات عملية ناجعة لجعل التشريعات المحلية تتفق مع أحكام "معايير المحاسبية الدولية" في مقدمتها النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وتعليمات النظام المحاسبي للشركات رقم(١) لسنة ١٩٩٨, وأن يفصح البنك المركزي العراقي عن مايريده مع اقامة ندوات وعقد دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المحاسبية في المصارف بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية ونقابة المحاسبين والمدققين ورابطة المصارف الخاصة في العراق....الخ .

3ـ وُضعت معايير المحاسبة الدولية لكي تُطبق من قبل الراغبين من دول العالم التي ليس لديها معايير محاسبية خاصة بها. ونحن في العراق لدينا معايير محاسبية محلية, كما اسلفنا, أصبح عليها منذ عام ٢٠٠٣ أتباع المعايير المحاسبية الدولية, ولم تكن طلبات البنك المركزي العراقي المتكررة من المصارف طيلة المدة لتطبيق المعايير الدولية ناجحة لكونها محكومة بالتشريعات القانونية النافذة وتطبق المعايير المحاسبية المحلية, وكان الأصوب هو التوجه إلى مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق لجعل المعايير المحلية مطابقة أو متفقة أو منسجمة مع المعايير الدولية, وأصداره للوائح التنظيمية والأحكام القانونية حول النظام المحاسبي والقواعد المطبقة على المصارف تنفيذاً لما هو مطلوب منه بموجب المادة (٢/٢٤) من قانون المصارف. فعلى سبيل المثال، عندما وجد الأستاذ حكمت جرجيس بهنام،عندما كان المدير المفوض لمصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، نفسه في حرج من طلبات البنك المركزي العراقي(وهو الخبير في المحاسبة المصرفية وأحد

المشـــاركين عام ١٩٨٤ في وضع النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين) وجَه في عـــام ٢٠٠٩ الى ديوان الرقابة المالية(وليس البنك المركـــزي العراقي) اسئلة مباشرة واستفسارات محددة حـول اعداد البـيانات المالية للحسابـات الختامية وفق معايير المحاسبـــة الدولية آجابت عليها الدكتوره آلاء حاتم كاظم- مدير عام الشؤون الفنية والدراسـات في ديوان الرقابة المالية بأنه هناك مخاطبات سابقة بين الديوان والبنك المركزي العراقي بصدد الموضوع حيث قام البنك المركزي بإعداد دليل محاسبي جديد والديوان بصدد دراسته ومراجعته وتقديم الرأي بشأنه، وإن طريقة عرض البـــيانات المالية وإعدادها وفق المعايير الدولية تتطلب تعديل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين،وختم الجواب بـــأن المعايير التي تعتمد هي المعايير المحـــلية الصادرة من مجلس المعايير ويستمر العمل بها.

4ـ حسبما ورد في تقرير رابطة المصارف الخاصة في العراق حول الورشة، فقد ذكر السيد رئيس ديوان الرقابة المالية في كلمته التي القاها الخطوات اللازمة لإنجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القوائم المالية للمصارف ومنها(ضرورة إعادة النظر بالنظام المحاسبي للمصارف والعمل على مواكبة محتوياته مع المعايير المحاسبية الدولية) و(تهيئة المحاسبـــين وتعزيز معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية وأسس تطبيقـــها خلال الدورات المكثفة). كما أشار،بهذا الصدد،السيد ممثل هيئة الأوراق المالية إلى ورود بـــيانات مالية فصلية وختامية إلى الهيئة منشورة من قبل بعض الشركات تعوزها الموثوقية لافتقارها إلى ابسط القواعد أو المبادىء المحاسبية لاحـــتوائها على أرقـــام أو مجاميع غير صحيحة مما يدل على المستوى المتردي لمدراء حسابات هذه الشركات. أما السيد المحاسب القانوني رئيس الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين فقد أكد في الندوة أكثر من مرة على وجوب إقامة دورات تدريبية للمحاسبين القانونيين مراقبي حسابات المصارف. كما أشار كتاب البنك المركزي العراقي العدد٩/٢/٥١ في ٢٠١٥/٢/٢٢ المذكور في الفقـــرة(٢) أعلاه إعداد الحسابات الختامية للمصارف وفق المعايير المحاسبـــية الدولية إلى ضرورة تطوير الكادر المحاسبي للمصارف.

وبشـــان اعادة النظر بـــالنظام المحاسبي الموحد للمصارف فإنها لوحدها غير كافية مالم تقـــترن بـــتعديل "تعليمات النظام المحاسبي للشركات رقم (١) لسنة ١٩٩٨" التي تعد المصارف حسابـــاتها الختامية وكشوفاتها التحليلية بموجبها لتصبح هي الأخرى متفقـــة مع المعايير المحاسبـــية الدولية.

5ـ فقـــدت إحـــدى الدراســـات الأكاديمية الجامعية المقـــدمة عام ٢٠٠٨ بشـــأن دور المعايير المحاسبية في تعزيز كفاءة اسواق المال ثقـتها بـــالنظام المحاسبـــي الموحـــد فأوصت بإلغائه في حـالة عدم امكانية تكييفه وتطويره بما ينسجم مع المعايير المحاسبية الدولية لما يضيفه في مصداقية وعدالة على التقارير الراهنة من وجهة نظر مستخدميها مقابل تفعيل دور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية المحلي لكي يرتقي مع المستوى الـذي وصلـت إليـه المجالـس العالميـة والدولية، والتعاون مـــع الجهات المستفيدة وتفعيل دور الأكاديميين والمهنيين وســوق العراق للأوراق المالية والهيئة المشـــرفة عليها في هذا المجال.

وقد توجد دراسـات أكاديمية أخرى مماثلة حول قصور المعايير المحاسبية المحلية في الإيفاء بمتطلبـات حـملة أسـهم الشـركات والآخرين أصحاب المصلحة فيها، مما يدل على أن مشكلة البحث مشخصة وحلولها موضوعة منذ سـنوات عديدة ولكن لم يقـدم أي من الجهات المسـؤولة على معالجتها أو تنفيذها وإنما هـــي محفوظة في رسائـــل جامعية ودراســـات أكاديمية, وتُعقـــد لها اجتماعات ومؤتمـرات ونـدوات لغـرض الكلام الذي وحـده لا يجدي نفعاً ولا يحقـق الغرض الذي أقيمت من اجله. وكلي أمل أن لا تكون حـــال توصيات ورشـــتنا أو الندوة التي نحـن بـصددها (التي لم احـصل عليها) حال التوصيات المماثلة السابقة التي أهملت أو لم تطبق بـالكامل لعدم توفر صفة الإلزام فيها وفقدان متابعة تنفيذها.

6ـ سبـــق أن وضعتُ في تشـــرين الثاني ٢٠٠٧ كراســاً من(١٥) صفحـــة يتضمن معلومـات تعريفيـة موجـزة عن"معايير المحاسبية الدولية" تم توزيعه في حينه على رؤســـــاء مجالس إدارة مصارف أهلية وجهات أخرى ورد في ختامه أن اتبـــاع معايير المحاسبـة الدولية عندنا يحـتاج إلى توعية وإرشاد، وعقد ندوات وإقامة دورات تعريفيـة وتخصصيـة, لتكـون المعايير المطلوبة مفهومة من قبل المنفذين، وأن تُعد اللوائح التنفيذية المطلوبـة في المادة(٢/٤٢) من قـانون المصارف مع وجود رقابـة فعالة تتابع التنفيذ....ألخ.

خلاصة الأمر إن المصارف العراقـية تطبـق ما يُفرض عليها، ويتطلب الأمر قبـل كل شـيء توفير غطاء قـانوني لها بـجعل المعايير المحاسبـية المحـلية متفقـة مع المعايير المحاسبيه الدولية حسبـما طلبـه القـانون منذ مايزيد على عشـر سـنوات دون جدوى.

محمد صالح الشماع
alshammaa@yahoo.com

هذه هي الفائدة..!

د. مظهر محمد صالح
المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء

من منا نحن معشر الاقتصاديين من لا يعرف أرفنك فشر الشخصية الاوسع تأثيراً في التاريخ الاقتصادي الحديث والذي توجت نظريته الكمية في النقود مبادئ وأسس المدرسة النقودية في علم الاقتصاد. وهو الرجل الذي قال عنه عالم الاقتصاد جوزيف شومبيتر بانه اعظم ما انجبت الولايات المتحدة من اقتصادي في تاريخها .ففي كتاب السيرة الذاتية لارفنك فشر كتب نجله نورتن في العام ١٩٦١ قصة إقتصادية رواها والده وجرت في عيادة المساج وبالشكل الاتي:

فخلال انهماكه بمهام عمله، أفصح عامل المساج عن نفسه مخبراً البروفسور أرفنك فشر بأنه رجلُ اشتراكي يؤمن ان الفائدة هي اساس النظام الراسمالي وهي سرقة بحد ذاتها.
وقد تابع عامل المساج حواره...وبعد ان توقف عن الكلام.. سأل فشر عامل المساج قائلاً: كم انا مدينٌ لك ايها الرجل؟ اجاب عامل المساج انت مدين لي بثلاثين دولاراً ثمن اتعابي. اجاب أرفنك فشر مستطرداً: سوف أعطيك ورقة اتعهد فيها بدفع المبلغ آنفاً بعد مئة عام. مفترضاً انك ستأخذ ذلك التعهد القابل للدفع بدون فائدة تذكر. وانه في نهاية المدة او في تاريخ الاستحقاق فربما انت او احد احفادك سيتولى تحصيل المبلغ! اجاب عامل المساج من فوره قائلاً : لا يمكنني تحمل كل تلك المدة حتى يتاح لي التمتع باتعابي!! هنا استدرك فشر قائلاً: اظن انك قلت لي ان الفائدة سرقة!! فاذا كانت الفائدة سرقة حقاً، فما عليك الا ان تنتظر طوال تلك المدة حتى تتسلم نقودك. هنا وامام حيرة العامل المسكين ودهاء فشر عرض الاخير رأياً آخر مفاده ما ياتي: اذا كانت رغبتك بالانتظار عشر سنوات بدلاً من مئة عام ...فكم ستطلب عن اتعابك؟ اجاب عامل المساج: سأطلب بالتاكيد اجرا اكثر من ثلاثين دولاراً...هنا رد فشر من فوره قائلاً:
هذه هي الفائدة...!!!

يقول فشر عندما ننظر من زاوية العرض في سوق الاموال المعدة للاقراض، ستجد ان معدلات الفائدة التي تترتب على القروض المدفوعة تحتاج شيء ما لاغراء جمهور المقرضين كي يضحوا في انفاقهم الاستهلاكي الحالي بغية السماح لآحد ما ان يستعمل نقودهم والتمتع بمنافع استعمالها لمدة معينة. جاءت القصة التي رواها الينا ارفنك فشر١٨٦٧-١٩٤٧ في حواره مع عامل المساج، لكي تساعدنا في تصور ان هناك قيمة زمنية للنقود! ختاماً، قد لا يعترف النظام الراسمالي ان للزمن بُعدا فيزيائيا رابع للمكان حسب النظرية النسبية الخاصة . وان الزمن هو احد مكونات المسرح الكوني الذي تجري فيه الاحداث وان لكل جملة فيزيائية زمنها الخاص الذي تختلف فيه عن زمن جملة فيزيائية اخرى. وان السفر عبر الزمن هو الى المستقبل تماشياً مع ظاهرة التمدد الزمني في النظرية النسبية .

ربما سنجد واحدا من الاقتصاديين من يفلسف لنا اليوم الفائدة كقيمة زمنية للنقود ولكن وفقا للزمن بكونه البعد الرابع للمكان..!عسى ان يقل الجشع الراسمالي ولا يتكاثر..!!!

وظيفة مراقبة الامتثال في المصارف التجارية

Compliance Function

محمود البرزنجي
مستشار بنك التنمية

نظراً للتطورات المصرفية التي تؤكد على أهمية أرساء مبادئ نهج الادارة السليمة في البنوك وعلى أهمية وجود الآليات والأطر التي من شأنها تطوير الممارسات الصحيحة والمحافظة على القيم والممارسات السليمة في العمل المصرفي ، وتأكيداً على رؤية البنك المركزي في ايجاد نظام مصرفي يعمل بكفائة وتنافسية وملتزم بالمعايير الدولية التي يتعين على البنوك اتباعها واتخاذ الأجراءات اللازمة بشأنها .

اولاً : تعريفات :

١- مراقبة الأمتثال :-

وهي وظيفة مستقلة هدفها التأكد من أمتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والارشاد وتراقب وترفع التقارير الى مجلس الادارة حول مدى الأمتثال في البنك .

٢- مخاطر الأمتثال: Compliance Risk

هي مخاطر العقوبات القانونية او الرقابية ، او الخسائر المادية ، أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الأمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة .

٣- الأدارة التنفيذية :

المدراء العامين ونوابهم ومساعديهم والمستشارين ومن في حكمهم في البنك او في اي شركة تابعة للبنك .

ثانياً : مسؤليات مجلس الأدارة والأدارة التنفيذية :

أ- مجلس الأدارة :

١ - اعتماد سياسة مراقبة الامتثال ، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك (مخاطر الامتثال) مرة واحدة في السنة على الاقل ومراجعتها عند اجراء اي تغييرات عليها .

٢ - مراقبة ومتابعة تطبيق هذه السياسة وله ان يقوم بتكليف لجنة منبثقه عنه لتتولى هذه المهمة .

٣- اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والانظمة والتعليمات والاوامر والمعايير المطبقة هدفاً اساسياً واجب التحقيق .

ب- الأدارة التنفيذية :

١- وضع سياسة مكتوبه لمراقبة الامتثال واعتمادها من مجلس الادارة بحيث تحدد الاجراءات التي يجب اتباعها من قبل الادارة والموظفين وتوضح العمليات الرئيسية بشأن التعرف على (مخاطر الامتثال) وادارتها ضمن جميع مستويات البنك ، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري وتحديثها اذا لزم الامر .

٢- تعميم سياسة مراقبة الامتثال على كافة الادارات والعاملين في البنك بحيث يتعين على كل موظف يكتشف او يشتبه بوجود مخالفات للقوانين والانظمة والتعليمات والاوامر والممارسات المصرفية السليمة او عدم توافق اجراءات العمل معها ابلاغ رئيس مراقبة الامتثال بذلك .

٣- التأكد من انه قد تم تطبيق الاجراءات والتدابير التصحيحية و / أو التأديبية المناسبة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال ، وابلاغ ذلك لمجلس الادارة او لجنة الامتثال المنبثقة عنه فوراً (وخصوصاً في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية او تعرضه لخسائر مالية كبيرة او خسائر السمعة) ، وعلى البنوك تحديداً الحدود التي يجب ابلاغ البنك المركزي عنها واعلامه بهذه الحالات كل حالة على حدا .

٤- مراعاه الفصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وانشطة التدقيق الداخلي ، على ان تتضمن سياسات وبرامج التدقيق الداخلي القيام بالتدقيق على انشطة مراقبة الامتثال .

٥- وضع خطة سنوية على الاقل لأدارة (مخاطر الامتثال) بالتعاون مع وظيفة مراقبة الامتثال ويجب ان تأخذ هذه الخطة

بالاعتبار أي قصور في السياسة او الاجراءات او التطبيق وان تكون مرتبطة بمدى فعالية ادارة (مخاطر الامتثال) القائمة وتحدد الحاجة الى اي سياسات او اجراءات اضافية للتعامل مع (مخاطر الامتثال) الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر .

٦- انشاء ادارة مراقبة امتثال دائمة وفاعلة في البنك كجزء من سياسة الامتثال مهمتها تعريف وتقييم (مخاطر الامتثال) الاساسية التي يواجهها البنك بحيث تحقق المتطلبات التالية :-

أ- ان تتمتع بالاستقلالية عن انشطة واعمال البنك الاخرى .

ب- ان تكون وظيفة مراقبة الامتثال موجودة على الهيكل التنظيمي للبنك ، ولها وجود فعلي .

ج- وضع اطار واضح ومنظم للمسؤليات والاجراءات التي تضمن سريان فعال للعمل في هذه الوظيفة ، وتحدد علاقتها بالوظائف والادارات الاخرى في البنك .

د- ضمان توفر الصلاحيات الكافية التي تخول موظفي مراقبة الامتثال الاتصال مع اي موظف بالبنك والاطلاع على الملفات والسجلات ، وكذلك الوصول الى المعلومات الضرورية التي تمكنهم من القيام بعملهم .

هـ - توفر صلاحيات القيام بالتحقيقات اللازمة لمعرفة اسباب حدوث المخالفات ، وطلب مساعدة المختصين في البنك ((الدائرة القانونية ، دائرة التدقيق الداخلي)) او اية جهة خارجية دون الاخلال باحكام السرية المصرفية الواردة في قانون البنوك.

و- واجبات مسؤلي هذه الوظيفة في أعداد التقارير بحيث يتم رفعها الى مجلس الادارة او لجنة الامتثال المنبثقة عنه ونسخة الى الادارة التنفيذية .

ز- تزويد ادارة مراقبة الامتثال بالموارد البشرية الكافية لتمكينها من تنفيذ مسؤولياتها بكفائة وفعالية .

ح- ان يكون هناك رئيس مراقبة امتثال يقوم بمسؤوليات شاملة لتنسيق ادارة (مخاطر الامتثال) لدى البنك ومسؤلاً عن ادارة المهمات اليومية لوظيفة مراقبة الامتثال والرقابة على الانشطة التي يقوم بها باقي موظفي مراقبة الامتثال .

ط - عدم تكليف موظفي مراقبة الامتثال وتحديداً رئيس مراقبة الامتثال بأعمال تنفيذية يكون فيها مجال للتعارض بين مسؤلياتهم في مراقبة الامتثال وبين اية مسؤليات أو وظائف اخرى يكلفون بها .

ى- ان يتوفر في الموظفين الذين ينفذون مسؤليات وظيفة مراقبة الامتثال مايلي :-

١- المؤهلات والخبرة والصفات الشخصية والمهنية التي تمكنهم من تنفيذ واجباتهم بكفاءة .

٢- الفهم السليم للقوانين والقواعد والمعايير الواجب على البنك الامتثال لها وتأثيرات ذلك على عمليات البنك .

٣- مواكبة التطورات التي تطرأ على القوانين والقواعد والمعايير الواجب على البنك الامتثال لها وذلك من خلال التعلم والتدريب المستمر .

ثالثاً : مهام وظيفة الامتثال :

١- مساعدة الادارة التنفيذية وموظفي البنك في أدارة (مخاطر الامتثال) التي يواجهها البنك .

٢- تقديم النصح للأدارة التنفيذية حول القوانين والانظمة والمعايير المطبقة واي تعديلات تطرأ عليها .

٣- تزويد مجلس الأدارة بالنتائج التي يتم التوصل اليها في حال حدوث خرق لقانون معين او سياسات معينة ووضع التوصيات اللازمة للحد من المخاطر المترتبة على ذلك وتزويد الادارة التنفيذية بنسخة عنها .

٤- تقييم مدى ملائمة اجراءات وارشادات الامتثال الخاصة بالبنك ، وتتبع اي قصور يتم اكتشافه فيها ، وصياغة الاقتراحات المناسبة لأجراء التعديلات .

٥- تعريف وتوثيق وتقييم (مخاطر الامتثال) المتصلة بأنشطة البنك وفقاً للأسس المدروسة مسبقاً بما في ذلك (مخاطر الامتثال) المرتبطة بتطوير او استحداث منتج مصرفي جديد .

٦- تثقيف الموظفين حول مواضيع الامتثال واعداد ارشادات مكتوبة بهذا الخصوص مثل وضع دليل للأمتثال يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيد عمليات البنك وتنظيمه الداخلي ، ودليل ارشادات الممارسة العملية وميثاق السلوك المهني .

٧- التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعة وذلك من خلال اجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الادارة او اللجنة المنبثقة عنه ونسخة الى الأدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم (مخاطر الامتثال) والاختبارات التي تم أجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها .

٨- وضع برنامج أمتثال يحدد الانشطة والمهام المخطط لها والمشار اليها في البنود من (١ - ٧) أعلاه .

رابعاً : أحكام عامة :

١- على البنك تزويد البنك المركزي بسياسته المعتمدة من قبل مجلس الادارة عند بدء العمل بهذه الاجراءات وعند اجراء اي تعديلات عليها وعند كل تقييم .

٢- يجب تزويد البنك المركزي بأسماء ومؤهلات وخبرات رئيس وموظفي الامتثال وأية تغييرات تطرأ عليها في حينه .

٣- للبنوك في ضوء حجم وتعقيد عملياتها تنظيم وظيفة الامتثال لديها لتكون على شكل وحدة منفصلة او بتخصيص موظفين لمراقبة الامتثال في دوائرها المختلفة مع مراعاة عدم وجود اي تعارض في المهام الموكلة لهم .

٤- على البنوك الالتزام بالقوانين والتعليمات السارية في جميع المناطق التي تمارس فيها انشطتها كما يجب ان يكون تنظيم وبناء وظيفة الالتزام ومسؤلياتها منسق مع المتطلبات التنظيمية والقانونية .

تجربة بنك ابوظبي الإسلامي انموذج الكفاءات المصرفية

ياسر المتولي

سـرني جدا نبـأ تفوق (١٠)عراقـيين واجتيازهم لدورة تطوير القـيادات المصرفية والتي استغرقت مدة ١٨ شهرا تنقل خلالها المتدربون بين اربيل والقاهرة وابوظبي وهذه دلالة اخرى على مدى قدرات العراقين اجتياز الاختبار بتفوق رغم المحن التي تعيشها البلاد .

واكثر من ذلك فان هذا العطاء الثر الذي قدمته كوكبة من الشبـاب العراقـي المتألق سـيكون مبعث تنافس يدفع الشباب نحـو التفوق خصوصا وان اختيارات هذه المجموعة من الاوائل في كلياتهم المتخصصة وهذا بحد ذاته يكفي لاندفاع الشباب نحو التفوق .

هذه الفعالية التي نظمتها واشرفت عليها ادارة بنك ابو ظبي الاسلامي انما تؤشر لنا مدى اهمية تواجد المصارف العربية والعالمية على ارض الوطن في اكساب الشباب العراقي بخبرات عالية فضلا عن توفير فرص عمل مرموقـة وبمسـتوى يليق بمقـدرات وكفاءات الشبـاب المنضوي في هذه الدورات التدريبية .

لقد حظيت هذه الكوكبة المتفوقة بحضور وتشريف محافظ البنك المركزي والذي ابدى اعجابه وشكره لبنك ابـو ظبـي في المسـاهمة في اعداد ملاكات مصرفية شابـة تقود المصارف نحـو التطور المشـهود في العالم ،اقول ان هذا الحـضور عكس اهتمام السـلطة النقـدية بـمثل هذه الفعالية المهمة .

في المقابـل ،كم من المصارف اولى المتفوقـيين واصحـاب الاختصاص مثل هذا الاهتمام ؟استثناءات بسيطة ، واقول لنجعل من هذه المبـادرة انموذجا يحـتذى بـه في عملية الاسـتثمار البشـري واعتماد القدرات العراقية ورعايتها في سبيل خلق جيل متجدد وجديد لقـيادة العمل المصرفي مستقبلا.

وهنا اقترح على مجالس ادارات المصارف ومدرائها المفوضين ومن خلال رابـطتهم العتيدة رابطة المصارف الخاصة في العراق اعتماد هذا النموذج والتجربة والعمل على الاسـتفادة من خبرات وطرق التدريب التي يتبعها بنك ابو ظبـي الاسـلامي في اعداد القيادات المصرفية من اجل تحسين اداء قطاعنا المصرفي .

صحـيح ان عدداً من المصارف قـد اعتمدت في اعداد ملاكاتها على دورات في عمان ،لبـنان وغيرها ولكنها كانت بـمدد محـدودة ،المطلوب اعتماد هذه التجربـة و توقـيع اتفاقـات ثنائية للتعاون مع بنك ابو ظبي في مجال تدريب الكفاءات الشابـة العراقية في دورات مطولة امدها اكثر من سنة شريطة اتقـان اللغة الانكليزية للتعاطي مع متغيرات الصيرفة في العالم ان امكن .

بنك ابوظبي ارسل عدة رسائل من خلال فعالية نوعية بحـضور رفيع المسـتوى عن تصوراته لتطوير العمل المصرفي وتسويق نفسـه وعرض قـدراته جيدا وهذه هي احـدى سـمات النجاح التي تتمتع بها البنوك الرصينة .

المنهج الإقتصادي المنشود والتجربة العراقية

سمير عباس النصيري
خبير اقتصادي
المدير التنفيذي الاقدم لادارة الفروع
مصرف الخليج التجاري

في ظل الظروف السياسيه والامنيه والاقتصاديه التي يعيشها بلدنا حاليا وبشكل خاص مايعانيه الواقع الاقتصادي المضطرب والازمه الماليه التي بدات تؤثر تاثيرا واضحا على عرقلة تنفيذ خطط الحكومه والقطاع الخاص في المساهمه بالتنميه الاقتصاديه حيث ان لهذه الازمه اسبابها وتداعياتها الحاليه والمستقبليه بسبب الهبوط المفاجئ لاسعار النفط في السوق العالميه وهو المورد الاساسي للعراق اقتصاديا والذي يشكل بحدود ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي و ٩٥% من الايرادات السنوية في الموازنة العامة والفشل الواضح في خلق موارد اقتصاديه جديدة وضعف التخطيط الاقتصادي وعدم التنسيق بين السياسيتين الماليه والنقديه واستمرار العجز من سنه الى اخرى في الموازنات العامه بسبب عدم الاحتفاظ بالاحتياطات النقديه لافتقار وجود صندوق سيادي اسوة بالدول النفطية الاخرى .

يضاف الى ذلك ارتباك الرؤية الاقتصادية المعمقه بالخلفيات وبواقع الاقتصاد العراقي الريعي وهجرة رؤوس الاموال الوطنيه الى الخارج بسبب الظروف الذاتية والموضوعية اعلاه .

ان الذي يهمنا هنا هو الاقتصاد العراقي وماهو الجديد فيه ما هي درجات التطور والتخلف في حلقاته الاساسية وما هي انعكاساتها على التنمية المستدامة ؟ وما هي ابرز مؤشرات الاقتصاد طيلة السنوات الاثنتى عشرة الماضيه ؟

وما هي الافاق للسنوات المقبلة على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد وعلى مستوى الفكر الاقتصادي الذي يؤطر الخطى باتجاه الانظمة الاقتصادية التي تنسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي في العراق في الظرف الراهن , هل نحن نعمل وفق آليات النظام الاقتصادي المركزي ام وفق آليات اقتصاد السوق, هل اقتصادنا من حيث الاهداف والاليات والنتائج اشتراكي ام رأسمالي هل هو خليط من هذا وذاك؟؟ , هل الاسس والرؤى هجينية ام واضحة المعالم ؟؟ وما هو دور القطاع الخاص في الاقتصاد وفي كل ذلك ؟

تساؤلات عديدة يطرحها الواقع الاقتصادي خلال الفترة ما بعد (٢٠٠٣) وحتى الوقت الحاضر الامر الذي ادى بالنتيجة الى اختلالات بنيوية وهيكلية في الاقتصاد جعل الخبراء والباحثين والمعنيين بالشأن الاقتصادي امام حيرة في تحديد مسارات الاقتصاد العراقي والى أي افق هو يسير والاهم من ذلك التخبط الواضح في جميع القطاعات الاقتصادية,بالرغم من ان جميع هذه القطاعات الزراعيه والصناعيه والنفط والمال والتشييد والاعمار والخدمات رسمت لها استرتيجيات ومبادرات لكن واقع الحال يؤكد لم يحصل شيىء مهم طيلة تلك السنوات واخرها اطلاق استراتيجية القطاع الخاص للسنوات (٢٠١٤ــ ٢٠٣٠) بالرغم من الجهود التي بذلت ويأتي السبب في ذلك لاعتبارات كثيرة وتعقيدات تخطيطيه وتشريعيه وتنفيذيه مما كان له اثره في البنى التحتيه والفنيه والهيكليه للاقتصاد.

كل ذلك ادى الى ضبابية الرؤيه والرؤئ والافكار المطروحه لادارة الاقتصاد العراقي ، فهل ما مثبت في الدستور العراقي في المادة ٢٥ منه يكفي لان نقول ان منهجنا الاقتصادي يسير باتجاه سليم نحو اليات اقتصاد السوق هل هناك شفافيه ومصداقيه في البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهات ذات العلاقه بالبناء الاقتصادي في القطاعين العام والخاص وتحقيق ما تخطط له الحكومات المتعاقبة .

هل ان هذا المنهج هو فعلا ينسجم مع الظروف التي تعيشها البلاد هل نحن بحاجه الى وضع الاسس والسياقات والقوانين التي تخدم اعادة بناء الاقتصاد وفق نظرة ثاقبه جديدة. تعتمد تعبئة امكانات الدوله والقطاع الخاص بمختلف نشاطاته في رسم خارطه طريق مرحليه واستراتيجية لبناء مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق بحيث ياخذ القطاع الخاص دوره الاساسي في عدم تلقي الدعم من الحكومه الابمقدار الدعم القانوني والرقابي ويتولى القطاع الخاص دوره في دعم البرامج الحكوميه بالاموال والخبرات لكي ياخذ دوره في قيادة السوق .

اذن ماهو المنهج الاقـــتصادي الذي يجب ان نؤســـس له وما هي المفاهيم والمبـادئ والاسس ومتطلبـات البـناء لهذا المنهج وما هي الخطط والبرامج وخطوط التواصل والتعاون بين الحكومه والقطاع الخاص في تطبـيق فلسـفة اسـتراتيجيه مبـرمجه زمنيا وواضحـة الملامح لجميع الجهات وتنطلق من هدف مركزي محدد ايضا (كيف نبدأ وكيف نبـني اقـتصادنا الوطني ومن الذي يبـني وكيف تبـنى مرتكزاته ومن الذي في النهايه يقوده هل هو القطاع العام ام القطاع الخاص وكيف الوصول الى رؤيه مشتركه بينهما لادارته) .

ولكـــي يتحقق ذلك لابد ان نسير بالخطوات التاليه :

هيئة اقتصادية مستقلة عـــليا

١- تشكيل هيئة اقتصاديه مستقـلة عليا مشـتركه تضم ٥٠ % من خبراء الحكومه و ٥٠ % من القطاع الخاص تتولى:-

أ- رسم خارطة الطريق على المسـتوى المرحـلي والاسـتراتيجي لاعادة صياغة المنهج الاقتصادي الجديد للعراق والذي يعتمد آليات الانتقال الى اقتصاد السوق .

ب- تشكل لجان مشتركه لكل قطاع من القطاعات الاقتصاديه تتولى تطبـيق خارطة الطريق لكل قـطاع اقـتصادي وتخضع هذه اللجان للمتابعه والمراقبه والتقييم مـن قبل الهيئة المستقلـــة .

ج- تشـكيل لجنه قـانونيه مشـتركه لاعادة صياغة وتعديل واصدار قـوانين جديدة تخدم تطبـيق خارطة الطريق التي يتم اقـرارها وهي جميع قـوانين البـيئه التشـريعيه التي تنظم وتدير الاقـتصاد العراقـي بمنهجه الجديد .

من يمثل القطاع الخاص العراقي

نرى ان يتم اعادة النظر بـجميع الاتحـادات والجمعيات والمنظمات المشكله بقـانون او تدار بـأنظمه داخليه وتاسـيس منتدى اوملتقـى يجمعها ويوحـد رؤاها واهدافها الخاصه والعامه بـما يخدم قـيادة القطاع الخاص للسـوق مستقبـلا ويمكن ان يلعب هذا الدور منتدى بغداد الاقتصادي وهو وليد جديد يحمل هموم القطاع الخاص ويعمل وفق فكر جديد بالمشاركه مع البرامج الحكوميه الاقتصاديه من اجل ان يبلور دور واضح واساسي للقطاع الخاص في ادارة الاقـتصاد خلال العشرة سنوات المقبله وعلى مرحـلتين حـتى عام ٢٠٢٠ كمرحلة اولى والى عام ٢٠٢٥ كمرحلة ثانية .

التجربه العراقيه وتجارب الدول في بناء المنهج الاقتصادي

ان العديد من الدول قـد مرت بـنفس تجربـتنا وتجاوزت المرحـلة الانتقالية في الاقتصاد بهدوء وبشكل سلس وباليات تنفيذية معتمدة و اشراك الجميع فيها القطاعين العام والخاص والخبـراء المختصين ضمن هدف مركزي هو الانتقـال الى الاقـتصاد المستقـر والحـر واعتماد اليات وسبـل واجراءات واضحـة للجميع مع اعطاء دور خاص وقيادي للقطاع الخاص في ادارة العجله الاقتصاديه .

وان هناك نماذج من الدول التي سبقـتنا في الانتقـال الى اقـتصاد السوق وبـناء فلسـفة اقـتصادها وفق نظرة جديدة تنطلق من قـيادة القطاع الخاص لادارة الاقتصاد كالمانيا واليابان وحققت قصة نجاح يقتدى بها .

ولكن مع احترامنا الشديد لقيادات هذه الدول السياسية والاقتصادية ولشعوبها والنتائج التي حققتها ، فان نقل تجاربها كما هي الى واقعنا العراقي كقوالب جاهزة من الاخطاء الجسيمة حيث ان ثقافه الشعوب والوعي والتاريخ والمشـاكل والحـروب التي مرت بـــهذه الدول وواقـــعها الاجتماعي يختلف كليا عن مانعيشـــه نحـــن من ظروف سياسيه وامنيه واقتصاديه ومراكز قوى واحداث اقتصاديه وسياسيه مختلفه كلا يحـاول تسير الاقـتصاد بـما يخدم اهدافه ومنهجه وفكره السياسي الاقتصادي لذلك فنحن بحاجه الى (تجربه عراقيه خالصه) في بـناء وادارة الاقـتصاد وفق اليات اقـتصاد السوق تنسجم مع كل شـــي عراقـــي صميمي في الوعي والثقـــافه والعمل والتاريخ والغد المشـرق الذي نراه بـعيون متفائله يعني ان نعمل وفق مبدأ (نختلف في السياسـه ويوحـدنا الاقـتصاد) لان الشـعوب لاتتحقـق رفاهيتها وسـعادتها ومستقبـلها السـعيد بـدون اقـتصاد وطني متين يســاهم في بناءه الجميع.

تبعات الفشل الإداري في المصرف

عصام المحاويلي

لا أريد أن أتساءل ماهو علم الإدارة لأن هذا سؤال تاريخي قد لايجد فيه القارئ أي معنى ,خاصة وقد يكون قد قرأه وعرف جوابه في أول سنوات الكلية أو مر عليه في احد الكتب التي قرأها.

لكني سأكتفي وأقول أن المدير وهو ركن مهم من اركان علم الإدارة (وقد يكون شخصاً واحداً أو مجموعة اشخاص) هو الذي يجب أن يلمّ بكل تفاصيل العمل ويحدد اجراءات الأداء أو التنفيذ ويوصلها إلى تحقيق الأهداف.وهو لا يعمل وحده بل مع الآخرين ممن معه ولهذا فعمله يشبه الى حد بعيد قائد الفرقة الموسيقية التي مهما اختلفت وتعددت آلاتها الموسيقية فإنها في النهاية تعزف معزوفة واحدة فقط!

فتحقيق الهدف هو النجاح , ويدل على أن المدير قد أفلح في عمله ووجه (كل المتوفر من افراد ومواد ومزج بينهما)الى الغاية المرسومة في خطته.

ولكن ماذا لو لم يصل الى تحقيق هدف الخطة؟

ماذا لو فشل ؟! ماذا لو أن المدير أخفق في أن يصل الى نقطة النجاح ؟

وقبل أن نوضح ألفكرة كاملة في هذه ألخاطرة,نتساءل:

ماهو الفشل؟وماهو الإخفاق؟

ألفشل هو ببساطة عدم تحقيق النتائج المرجوّة والمُخطط لها.

وللفشل أنواع,فهناك الفشل التام (ألذريع) والذي يمثل إخفاقاً تامّاً في تحقيق الهدف.أي عدم إنجاز أي شيئ مما خُطّط له المدير.

وهناك الفشل المتوسط والذي يعكس نجاحا جزئياً واخفاقاً جزئياً.

وهناك الفشل المحدد الذي يُعتبر قريبا من النجاح ,أي ان معظم الأهداف قد تحققت ولكن ليس كلها.

هذه رؤيا عامة جداً من الممكن أن يتوسع بها القارئ دراسة أو تقصياً إن شاء.

والآن لنسأل :

ماهو الفشل في العمل المصرفي؟

كيف نعتبر أن مصرفاً ما , قد اخفق في عمله؟

لننظر بشكل عام إلى (هدف المصرف)..يهدف المصرف إلى جذب فوائض الجمهور و قبولها كودائع ومنح جزئ منها إلى الأطراف التي تحتاج إلى تمويل ,وهو يحقق الربح جرّاء هذه العمل.ولعل أهم واجب يضطلع به المصرف :

هو ردّ ودائع الجمهور وقت ما يشاء هذا الجمهور . ولا يجوز له أن يتعذر بأيّ عذر لعدم الوفاء وإلاّ فقد مصداقيته وشرعيته وقد يُشهر إفلاسه .

أي أنه ملزم بالإستجابة لطلبات الجمهور في أي وقت .ولذلك لايسمح له البنك المركزي (وهو جهاز نقدي رقابي حكومي ومستقل) لايسمح له منح (كل) الودائع كقروض وتسهيلات الى طالبيها.فيُبقي جزء منها كإحتياطي ويتصرف بالجزء المتبقي فقط.

إذن تحقيق الربح هو هدف المصرف لكنه ليس الهدف الوحيد,هناك هدف لايقل عن تحقيق الربح أهمية بل لعله أهم منه. وهو أن يرد المبالغ التي أؤتمن عليها.

ومن هنا نسأل: ماهو مفهوم الفشل ألإداري في المصرف وماهي أبعاده وحدوده؟

لنرجع إلى أنواع ألفشل التي ذكرناها ,ولنقيس فشل المصرف عليها .

الفشل التام (الذريع) يقع إذ ماأخفق المصرف في ألإستجابة لطلبات الجمهور في ردّ المبالغ التي أودعوها لديه.ويكون المصرف قد دخل حينئذ مرحلة بالغة الخطورة.

الفشل المتوسط يقع إذا لم يتحقق للمصرف الربح المخّطط له.في هذه الحالة فمن الممكن دراسة اسباب الإخفاق ومحاولة تداركها في المرحلة القادمة,آخذا بنظر الإعتبار متطلبات السيولة والسحب المفاجئ المتوقع.

اما الفشل المحدد فيقع إذا ما حقق المصرف معظم أهدافه في الربح وفي ألإستجابة لطلبات السحب.(أي في مواجهة متطلبات السيولة).وألإدارة في هذه الحالة تكون قد شارفت على النجاح ومن الممكن أن تتفادى الخسائر القليلة مستقبلا إذا عرفت نقاط الإخفاقات.

ماهو الحل في حالة وقوع الفشل التام؟

هناك جملة حلول منها:

تحديد اسباب الفشل ووضع الخطة المضادة للفترة القادمة.

تحديد اسباب الفشل ومحاسبة المسوؤلين ومحاولة تغيير الخطط المتبعة الحالية التي أدّت الى الفشل.

تغيير المدير (أو كل المسوؤلين) وحلّ مجلس الإدارة وتعيين أو انتخاب أعضاء جُدد.

كذلك من الممكن أن يندمج المصرف مع مصرف آخر أقوى منه واقضل من ناحية الربحية والسيولة.

أن يقوم البنك المركزي بمدّ يد العون لأنقاذ المصرف حماية لودائع الجمهور وحفاظا على النظام المصرفي والإقتصادي ككل.

الفشل يدل على سوء التخطيط والتدبير والتنبؤ الإقتصادي , كما قد يدل من ناحية أخرى على أن المدير يحتفظ لديه بالقرار النهائي دون أن يسمع ويستجيب لآراء مَن حوله من خبراء.وهذه النقطة في حد ذاتها من الممكن أن تُشكّل مقتلاً للمصرف من الصعب تجاوزه ومن الصعب مداراة تبعاته المالية والإقتصادية والإجتماعية, خاصة إذا ما شعر الجمهور أن المصرف قد خان أمانته وأنه قد استغل الأموال المودعة لديه لتحقيق ارباح على حسابه (حساب الجمهور),وسيكون من الصعب جدا أن يعاود هذا الجمهور التعامل مع مصرف خذله ..وخان أمانته.

هذا ما أظن...

إدارة السيولة النقدية في المصارف

المستشار القانوني
اوس طارق حميد

يقصد بالسيولة المصرفية انها قدرة المصارف على مواجهة التزاماته المالية و التي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع وتعرف بانها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية و على الاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة و هذا يستدعي توفر نقداً سائلاً لدى المصارف حيث ان دور الوساطة المالية للبنك يتمحور بادارة التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجية بظل ما يعرف باهداف المحفظة المصرفية للبنك و التي تتمثل في تحقيق اقصى ربح ممكن و عدم الوقوع في ازمة نقص السيولة و عدم التضحية بكبار المودعين وبالتالي عدم الوقوع بالافلاس حيث ان ادارة السيولة في ظل هذه الاهداف المتناقضة تتطلب مهارة وكفاءة عالية لان كمية السيولة التي يجب ان يحفظ بها البنك تعتبر مشكلة اساسية وذلك لان زيادة السيولة في المصرف يفوت عليه فرصة تحقيق ارباح توظيف و استثمار تلك الاموال السائلة وتعني من جهة اخرى ان البنك لا يقوم بواجبة بشكل كامل في تحريك وتدعيم متطلبات الاقتصاد الوطني وفي المقابل فان النقص في السيولة قد يكون مميتاً ليس فقط للبنك بل ايضاً للبنوك الاخرى و الجهاز المصرفي ككل و التركيب الاقتصادي و المالي للدولة ككل وفي هذه الحالة ليس امام البنك سوى البحث عن التوازن الامثل بين الربحية و السيولة في ادارة اصوله وخصومه من خلال العمل على تنظيم جهاز قانوني متكامل لدى البنك لمراقبة كمية الديون المستحقة بتواريخ استحقاقها من خلال اتخاذ الاجراءات القانونية التنفيذية حال استحقاقها و وفقاً للضوابط القانونية من خلال التنفيذ على الضمانات وتسيلها لسد اي عجز قد يحصل في السيولة وبذلك نكون قد وازنا توازناً دقيقاً بأستمرار عملية تدفق السيولة وتقليل نسبة المخاطر ومعالجتها لدرء خطر الافلاس.

الإقتصاد ومستقبل تكنولوجيا المعلومات

اطلقت اليابان مؤخرا مشروعا مهما على صعيد خدمة الجمهور وهو اصدار المستمسكات الرسمية ومنها جواز السفر عن طريق الخدمة الالية باستخدام البطاقة الاليكترونية او ما بات يعرف بالبطاقة الذكية ،ويعتبر هذا المشروع خطوه متقدمة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في خدمة المجتمع واحد الظواهر الدالة على تقدم المجتمع نحو طريق بناء مجتمع معلومات يختصر فيه الزمن وتقل فيه التعقيدات وتضغط فيه النفقات. .

الأستاذ طارق حسين علي

ان المعلومات باتت تشكل اليوم احد مؤشرات القوة والثروة بل التقدم والتطور فمن يمتلك المعلومات وتقنيات حفظها وتداولها واسترجاعها وتشكيلها يمتلك مفاتيح القوة والنجاح لان اي تخطيط او عمل يجب ان يستند بالاساس الى المعلومات التي سوف توفر له ارضية قوية للانطلاق وقدرة كبيرة على تحقيق الاهداف وهي اليوم مورد اساسي واستراتيجي لا يقل اهمية عن موارد القوة الاخرى وذلك لكونها عنصرا اساسيا لاغنى عنه في الحياة اليومية واتخاذ القرارات ودعم الخطط ونشاطات التخطيط والتطوير والبحث العلمي وهو وسيلة من وسائل زيادة الانتاج وتطوير المنتجات ، واصبحت قدرة الانسان على استثمار كل الموارد المتاحة مرهونة بقدرته على التعامل مع المعلومات واستثمارها بهذا الاتجاه

لقد احدثت ثورة وتكنولوجيا المعلومات قفزات كبيرة في صناعة ادوات واجهزة واوعية الحصول على المعلومات وتنظيمها وخزنها واسترجاعها وانتجت عملية التزاوج بين تكنولوجيا الحواسيب وتكنولوجيا الاتصالات تقنيات عالية وكفؤة تختصر الجهود والاجراءات والزمن والكلف لتحقيق اهداف ونتائج كثيرة اولها الدقة والجوده في الخدمات المختلفة ومنها عمليات نقل وتبادل المعلومات المالية واللارقام والحسابات المصرفية وما الى ذلك من تفاصيل العمل الاقتصادي والنقدي.

ونتج عن ظاهرة تطور التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات قيام مؤسسات تعنى بانتاج و تنظيم وتسويق المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بها فظهرت شركات صناعة الحواسيب وشركات انتاج البرامجيات ومؤسسات اخرى تعنى باستثمار هذا التطور ليصبح مفيدا في الحياة اليومية وليتم استخدامه في اعمال الحكومة وعمليات نقل المعلومات وتداولها كالوثائق واصبحت المصارف تعتمد نظما متطورة في عملياتها المختلفة من فتح حسابات وعمليات السحب والايداع واصدار شهادات ووثائق الائتمان المصرفي الخ من عملياتها المالية .

واخذ الجهاز المصرفي في كل انحاء العالم ومنها العراق يسعى الى تقليص عملياته التقليدية واختصارها سالكا كل السبل ومستخدما كل الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الغاية فاتجهت المساعي الى دخول تكنولوجيا المعلوماتية الى القطاع الاقتصادي والمالي والمصارف وفي مقدمتها عمليات التداول للوثائق والحسابات واصبحت عمليات واجراءات المصارف تتم اليا وباستخدام كل الوسائل التي تحقق هذا الهدف ودخلت عمليات الاتمته في التعامل مع الصكوك والرواتب ونقل الحسابات والودائع اضافة الى استخدام البطاقات الذكية بدلا من النقد في عمليات كثيرة منها توزيع الرواتب وعمليات التبضع والشراء والحجز لدى شركات الطيران ودفع الرسوم والغرامات والكمارك وحتى الضرائب وهذ الخطوة تشكل علامة متقدمة تحقق الكثير من الفوائد منها الحفاظ على الكتل النقدية في المصارف وتجنب عمليات الغش والتزوير وتلف العملة والتحايل في حساب النقود الخ وكذلك فان لهذه التكنولوجيا فوائد اخرى منها كشف عمليات التلاعب بالقوائم والاعداد للموظفين او المستحقات المالية وهذه العملية سوف تكشف كذلك الفضائيين من الموظفين .

ان ثقافة التداول بالبطاقات الذكية بدلا من النقد لا تزال ضعيفة ومحدودة وذلك للتركة الاقتصادية الثقيلة الموروثة من السياسات القديمة والتي عزلت العراق عن العالم فلم يواكب ما كان يحدث على صعيد العالم من تطورات تكنولوجية واجتماعية ومنها التقنيات المتطورة في المجال المصرفي مما جعل فكرة التحول الى التداول الاليكتروني للنقد تواجه صعوبة في تقبل الناس لها وبنفس السياق صرح المهندس ابراهيم عبد الهادي نائب مدير الشركة العالمية للبطاقة الذكيه (كي كارد) :ان ما يحتاجه الجمهور في المرحلة الراهنة من قبول التعامل بالبطاقات للذكية والنقد الاليكتروني هو نشر الوعي والتثقيف في التداول بمثل هذه الوسيلة الخاصة الجديده المتعلقة بالمدفوعات واكد اهمية هذا التداول في التعاملات التجارية والتبضع من الاسواق التي تتعامل بهذا النوع من النقد في تقليل الاعتماد على النقد الورقي (الكاش) والحد من حجم الكتلة النقدية الورقية المتداولة الى جانب ان البطاقات الذكية اخف وزنا واقل حجما عند حملها والتنقل بها فضلا عن انها تؤدي الغرض نفسه من الدفع ، وبين ان الظروف التي مر بها البلد في السابق في اواخر القرن الماضي رسخت فكرة التعامل بالنقد (كاش) في الوقت الذي شهد فيه العالم اطلاق نوع جديد من نظم المدفوعات المصرفية المتمثلة ببطاقات التسوق وانتشارها السريع في دول عدة بما يوازي عملية الدفع النقدي عند التبضع من المحال والتزود بالوقود ودفع الفواتير والاجور وغيرها من العمليات الاخرى

ان هناك وزارات ودوائر تشجع على العمل بنظام المدفوعات هذا حيث ان البطاقات الذكية التي تصدرها الشركة وتحديدا فيما يتعلق بدفع الاجور والغرامات كوزارة الداخلية وعدد من دوائرها كالمرور العامة والجنسية مشيرا الى وجود تنسيق مع دائرة الجوازات بهذا الخصوص لتوفير الوقت والجهد على المراجعين ولفت الى اطلاق تجربة التبضع الالكتروني في عدد من اسواق بغداد وعدد من المحافظات كالبصرة والناصرية وواسط والنجف وميسان الى جانب كون عدد من هذه الاسواق منافذ لتوزيع الرواتب للموظفين والمتقاعدين وبقية الفئات من حاملي البطاقة الذكية واوضح ان عدداً من المواطنين يرغبون باستخدام وسيلة الدفع هذه عند قيامهم بالتسوق من الاسواق الاان بعض المحال تفتقر الى الاعلان عن امكانية قبولها الدفع بالبطاقات الذكية مما يلعب دورا في عملية الترويج لها .

هنا يتضح جليا ان تشجيع الدخول الى عالم التطور التقني في كل مناحي الحياة والاقتصاد والمال منها بل في طليعتها سوف يؤدي الى فوائد كبيرة وكثيرة منها التخلص من كل العمليات السلبية التي ترافق عمليات التداول النقدي ويختصر كثيرا من الخطوات الغير ضرورية بل والمكلفة والمستهلكة للجهد والوقت والمال وهنا يتوجب على الجهات الحكومية المسؤلة ان تتخذ خطوات جريئة وعملية وواثقة للترويج لكل المنتجات والابتكارات التي تودي الى نقلة كبيرة للاقتصاد الوطني الذي ما زال يعاني من العمليات التقليدية التي تقيده وتمنع انطلاقته نحو التطور والازدهار

مصرف بغداد

حسابات المصرف كما في 2015/3/31 (مليون دينار عراقي)

Account	الميزانية العامة 31/12/2014	ميزان المراجعة 31/3/2014	ميزان المراجعة 31/3/2015	اسم الحساب
Assets				الموجودات
CACH	992,409	1,065,678	1,050,530	النقود
INVESTIMENTS	455,022	347,945	354,428	الأستثمارات
MONETARY CREDIT	228,904	253,562	232,611	الائتمان النقدي
DEBTORS	93,753	55,005	106,921	المدينون
FIXED ASSETS	57,418	56,879	57,914	الموجودات الثابتة
TOTAL ASSETS	1,827,506	1,779,069	1,802,504	مجموع الموجودات
LIABILITIES				المطلوبات
CURRENT ACCOUNTS&DEPOSIT	1,491,599	1,434,096	1,152,882	حسابات جارية وودائع
CREDITORS	19,833	23,738	322,011	الدائنون
PAID-IN CAPITAL	250,000	250,000	250,000	رأس المال المدفوع
RESERVES	42,420	52,872	53,957	الاحتياطات
PROVISIONS	23,654	18,363	23,654	التخصيصات
TOTAL LIABILITIES	1,827,506	1,779,069	23,654	مجموع المطلوبات

حسابات الارباح والخسائر للفترة من 2015/1/1 ولغاية 2015/3/31

ACCOUNTS	الميزانية العامة 2014/12/31	ميزان المراجعة 2014/3/31	ميزان المراجعة 2015/3/31	اسم الحساب
INCOMES				ايرادات
BANKING OPRATIONS REVENUES	57,058	16,590	16,733	ايرادات العمليات المصرفية
INVESTMENT REVENUES	18,209	4,946	3,552	ايرادات الاستثمار
TRANSFERABLE REVENUES&OTHER	998	310	390	الايرادات التحويلية والاخرى
TOTAL INCOMES	76,265	21,846	20,675	مجموع الايرادات
EXPENSES				المصروفات
BANKING OPRATIONS EXPENSES	12,176	3,673	2,686	مصروفات العمليات المصرفية
ADMINSTRATIVE EXPENSES	24,941	4,876	5,074	المصروفات الادارية
DEPRECIATION	2,889	717	714	الاندثار
TRANSFERABLE EXPENSES	3,412	956	1,090	المصروفات التحويلية والاخرى
TOTAL EXPENSES	43,418	10,222	9,564	مجموع المصروفات
NET PROFITS	32,847	11,624	11,111	الارباح المتحققة
TOTAL	76,265	21,846	20,675	المجموع

إعداد: ليلى طاهر
مديرة فرع بغداد
مصرف كوردستان الدولي

السلطة والصلاحية

Authority and Authorisation

يرى بعض المدراء أن عملية تفويض جزء من صلاحياته لا تستحق المخاطرة, وبعضهم قد سبق أن اخفق في اجراء هذه السياسة, لذلك فهو غير مستعد لخوضها مرة أخرى, والمدراء الذين يفكرون بهذه الطريقة إما أنهم لا يدركون فوائد هذه السياسة أو انهم لا يعرفون سبل تحقيقها بنجاح, ففكرة تفويض شخص بأداء مهمة لا تقتصر على تفويض شخص بعينة للقيام بهذه المهمة بطريقة أفضل, ولكن الأمر له أثر من مغزى, فهو يوفر على المدير الوقت والمجهود الذين عليه أن يستثمرونها في أنشطة أخرى.
والتفويض كإحدى المهارات التي يقوم بها المدير الناجح, تمتاز بأن لها أصول وقواعد, وكذلك مراحل, وتتصف بأنها سيف ذو حدين, بمعنى أن لها العديد من السلبيات والايجابيات, علاوة على أن ليست كل صلاحية قابلة للتفويض بل إن هناك أمورا لا يجوز فيها إجراء تفويض, والبعض الآخر من الممكن إجراء التفويض فيها.

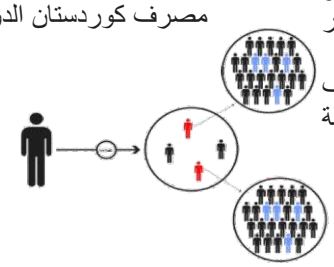

أولاً: مفهوم تفويض الصلاحية :

إنها العملية التي تستخدم لمنح صلاحيات معينة لمختلف مستويات النظام الأداري, وتحديد الإطار الذي يمكن لكل منهم العمل فيه, وذلك لتسيير عملية اتخاذ القرار عند مستواه الأنسب, فالتفويض يتضمن تعيين مهام للمرؤوسين ومنحهم السلطة اللازمة لممارسة هذه المهام, مع استعداد المرؤوسين لتحمل تبعات المسؤولية لآداء مقبول لهذه المهام.
١- إن تفويض الصلاحية يعني منح الغير (المفوض إليه) حق التصرف واتخاذ القرارات في نطاق محدد وبالقدر اللازم لإنجاز مهمة معينة والواقع أن صفة المدير الكفء هي تفويض السلطة لمعاونيه ليعفي نفسه من التفاصيل الجزئية للإدارة ويكرس نفسه لوظائفه الاساسية وهي التخطيط العام ورسم السياسة والتنظيم والرقابة إلى جانب حل المشكلات.
٢- إن تفويض السلطة لا يعني فقدان المفوض لسلطته بل يظل محتفظاً بها كاملة وله حق استردادها في أي وقت.
٣- لا يعفي المفوض من مسؤوليته أمام من يعلوه عن كفاءة وفعالية أداء المهام الموكلة, وتجدر الإشارة إلى أن الثقة هي الاساس في تفويض السلطة ويمكن أن يكون التفويض لفظي شفهي أو كتابي, والواقع أن تفويض السلطة يحمل في طياتة تعبير ((لامركزية السلطة)).

ثانياً: خصائص التفويض

التفويض هو إجراء وقتي يقوم به المدير من أجل تخفيف الأعباء الملقاة عليه. وذلك بإعطاء غيرة صلاحيات التصرف باتخاذ القرارات المناسبة في شأن محدد ومعين. ومن خلال التعرف السابق نستخلص السمات الأساسية للتفويض والتي تتمثل فيما يأتي:
١- أن التفويض هو إجراء وقتي,بمعنى أنه محدد في مدته, وبالتالي لا يتسم بالإطلاق لأجل غير محدد. بل ينتهي بانتهاء المهمة التي تم إجراء التفويض بشأنها.
٢- ان الهدف من إجراء التفويض هو الاقلال من العبء الملقى على عاتق المدير, والذي قد يأخذ منه الوقت الكثير, الامر الذي قد يقلل من مهارة التركيز من قبل المدير في اتخاذ العديد من القرارات التي يقوم المدير باتخاذها وبالتالي يتيح له متسعاً من الوقت.
٣- التركيز على الاختصاصات الرئيسية والهامة للمدير, وبالتالي الدخول في تفاصيلها, وتقديرها قبل اتخاذها.
٤- يمتاز التفويض بأنه محدد بخصوص صلاحيات معينة, وليست شاملة, لانه إذا كان شاملاً فإنه سيكون سالباً لمنصب صاحبها, بل هو محدد بمسائل معينة على سبيل الحصر.
٥- التفويض يصدر عمن يملك السلطة بالتفويض, وبالتالي فإنه لا تفويض لمن ليس له السلطة و الحق في اتخاذه.

ثالثاً: الأمور التي لا ينبغي الصلاحيات فيها

١- حق تفويض الصلاحيات نفسه.
٢- المسؤولية النهائية لجودة العمل كماً وكيفاً.
٣- تخطيط برامج التدريب أثناء الخدمة للعاملين.
٤- رفع التقارير عن سير العمل ألى الرؤساء.
٥- الفصل في الخلافات الداخلية بين الموظفين.
٦- البت النهائي في حالات الغياب والتأخير ومشكلات النظام.

رابعاً: شروط التفويض

يشترط لاتخاذ التفويض مجموعة من الشروط هي :
١- ارتباط السلطة بالمسؤولية, حيث لا يمكن إعطاء المرؤوس سلطة دون تحملية بالمسؤولية عن ممارسة تلك السلطة.
٢- ارتباط السلطة المفوضة بقدرات المرؤوس وخبرته, حيث لا يمكن تحميل المرؤوس ممارسة السلطة في أمور غير مدرب عليها, ولا تتوفر له الخبرة فيها.
٣- ارتباط التفويض بخطة متكاملة وواضحة في ذهن المدير الماهر لتنمية مرؤوسيه, ولإعدادهم للوظائف والمسؤوليات الإكبر, كما أن التفويض يجب أن يكون قراراً انفعالياً غير مبني على تقييم موضوعي لقدرات المرؤوس وإمكانياته, وتصور خط التقدم الوظيفي المناسب له.
٤- استمرار مسئولية المدير الذي فوض سلطته إلى بعض مرؤوسيه, فلا يزال هو المسئول الإول والأخير عن مباشرة تلك السلطات, وما يترتب عليها من نتائج..
٥- يجب أن يكون التفويض محدد من حيث مدى السلطة ومجالات استخدامها, فليس التفويض تصريحاً مفتوحاً للمرؤوس باستخدام الصلاحية المفوضة بلا قيد أو حد, بل هو محدد بالمجالات والقواعد التي ينص عليها في قرار التفويض.

خامساً:سلبيات التفويض.

يرى العديد من الاشخاص وجود بعض السلبيات لعملية تفويض السلطة ومن هذه السلبيات كما يرى البعض:
١- فقدان السيطرة: لأن المدير يكون معتاداً على أن يقوم بنفسه بإنجاز كل شيء مع الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على كل المجالات, وكذلك على النتائج, فأنه يشعر أنه سوف يفقد هذه السيطرة إذا ما قام بتفويض شخص اخر يحل محله في أمر من الأمور.
٢- ضياع الوقت: إن المدير عندما يقوم بالعمل بنفسه, فذلك لانه لا يثق بمرؤوسيه, فهو يؤمن بأن تفويض بعض المهام لموظف أخر ليس سوى مضيعة للوقت, لأنه سيكون عليه أن يعلمه ويدربه أولا, وكذلك عليه أن يتقبل أخطاءه, فلذلك يشعر المدير أنه من الافضل أن يقوم بإنجاز العمل بنفسه توفيراً للوقت والجهد, أما اذا كان لزاما عليه أن يفوض, فهو يشكو ويلقي باللوم على الاخرين لتسببهم في ضياع وقته.
٣- فقدان التحكم والنفوذ: فعندما يتخلى المدير عن أداء بعض الأعمال ليقوم بها شخص أخر فإنه يشعر بأنه سوف يفقد قوته, ونفوذه على مرؤوسيه, وفي نفس الوقت يؤمن بأن فقدان القوة والنفوذ قد يؤدي به إلى أن يفقد وظيفته.
٤- ضياع المكافات والتقدير: يشعر المدير أنه سوف يفقد كل التقدير والمكافأت التي كان يحصل عليها عندما يؤدي عمله بنفسه, بينما إذا قام بتفويض الآخرين أداء بعض المهام فإنه يرى فقدانه بعض الجوانب التي يتمتع بها في عمله سواء أكان مكافأة معنوية أو مادية.
٥- الخوف من اللوم: يخشى المدير أن يلام إذا ما فوض إلى أحد عمل ما, ولم يقم هذا الشخص بالعمل على ما يرام, وهو سيشعر أنه يستحمل عبء اللوم وحده, وأنه سيدفع ثمن أخطاء غيره.

سادساً: ايجابيات ومزايا التفويض.

يحقق نظام التفويض العديد من الفوائد التي تتمثل فيما يلي:
١- إن التفويض يعمل على تخفيف العبء عن المدير, وبالتالي فإنه يوجد أمامه متسعاً من الوقت الذي من الممكن أن يستثمره المدير في إنجاز الشيء الكثير من الأمور الهامة والمتعلقة بمسؤوليه.
٢- أن نظام التفويض يعد بمثابة فرصة كبيرة لتوفير الكوادر القادرة على الادارة والقيادة, فهي ميدان لثقل مهارات الإدارة والاعتماد على النفس بحيث يساهم هذا النظام في توفير قادة لمستقبل المؤسسة أو الشركة.
٣- يعد التفويض من أهم الوسائل التي تؤدي إلى تحفيز الموظفين, وشحن الناحية المعنوية لديهم, لأن المدير عندما يقوم بتفويض شخص أو أكثر من الموظفين-بعض الصلاحيات- فإن ذلك سيعمل على قيام الموظف الذي تم تفويضه- في كثير من الاحيان- ببذل قصارى جهده لإثبات الوجودية, والكفاءة, من أجل إعطاء صورة مشرفة عنه, يساهم ذلك في توليه المناصب الإدارية القيادية في المستقبل.
٤- يعد نظام التفويض بمثابة المتنفس للمدير, وذلك لان من شأن هذا النظام أن يقلل من الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق المدير, وبالتالي فإن ذلك يساهم في تقليل الضغوطات النفسية التي يشعر بها المدير, وبالتالي إعطاء نوع من الراحة النفسية التي من شأنها توفير المناخ المناسب للتفكير في أمور الإدارة الأخرى, واتخاذ القرارات الملائمة للمواقف المختلفة.
٥- يوفر التفويض نوع من الادارة يتصف بالقدرة على ضبط الأمور الأخرى, والسيطرة عليها, نتيجة لتخفيف العبء عنه, وبالتالي سيسمح له ذلك بحصر الأمور الأخرى, والسيطرة على مختلف جوانبها ومتابعتها بدقة اكثر مما مضى.

مزايا التفويض

يحقق التفويض بالنسبة للمؤسسة التي يجري فيها مزايا كثيرة منها:
١- تحقيق اكبر عائد ممكن بالنسبة للمرفق الذي تتم فيه عملية التفويض.
٢- أعداد قادة المستقبل: يحقق التفويض إعداد كادر القادة في المستقبل على كل مستوى.
٣- توفير مناخ مناسب للعمل: تخلق عملية التفويض جوا مناسباً للعمل داخل المنظمة.
٤- الإنصاف والعدالة الاجتماعية: يعتبر التفويض عاملاً من عوامل تحقيق العداله الاجتماعية, إذا تصبح الصلاحيات بفضله ديمقراطية وإنسانية.

مزايا التفويض للقائد:

ينبغي أن يكون المسؤول غيره بسبب ما يتحمله من عبء كبير بل أن التفويض الحقيقي يجب أن يتجه إلى تحقيق الأهداف التالية:
١- تمكين القائد الإداري الذي يفوض من أن يقوم بدوره الحقيقي كقائد إداري, فعليه أن يخصص وقته, سواء في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل في أن يسيطر على عمله لا العكس, وأن يقدر في مواجهة كل مهمة يعهد أليه القيام بها مدى قيمتها سواء من حيث تحديد درجة أهميتها, أو من حيث تقدير مدى السرعة المطلوبة لأدائها.
٢- ومن جهة أخرى فان عليه أن يحتفظ بوقت لديه لكي يجدد معلوماته ليحتفظ دائماً بالروح الواثقة والرؤية الواضحة لاتخاذ القرارات ولتدريب معاونية وأن يتعهد الأعمال الأساسية سواء بطبيعتها ليست قابلة للتفويض أم لأنه لا يجد أحداً من معاونية قادراً على أدائها وان يكون دائماً على احاطة بكل فكر جديد, ويعتبر التفويض عنصراً من عناصر القيادة الماهرة.
٣- تحديد إمكانية الحلول مكانه لدى غيابة: يحقق التفوض إمكانية استمرار العمل إذا ما تغيب المدير, وذلك بإمكانية الحلول مكانه بمن يفوض اليهم بالسلطة.

شارك في صفحة رابطة المصارف الخاصة العراقية

على موقع الـ facebook

ليصلكم كل ما هو جديد من اخبار الرابطة ونشاطاتها

واخبار المال والاعمال

أزمة السيولة
في دول النمور أنموذجاً

عبد الحسين المنذري

الاقتصادي المحترف صاحب التجربة الطويلة في العمل الاقتصادي اشبه بالطبيب الجراح الذي يشخص الحالة المرضية بكل دقة ومهنية ويباشر بوضع العلاج المناسب لها .وتشبه الساحة الاقتصادية بتحدياتها المعلنة والسرية بأنها ساحة حرب تتجلى فيها قدرة القادة المتميزين لإدارة هذه الحرب وكسب نتائجها ،وكلما اتى النجاح بسرعة كانت الخسائر اقل ،وهنا تكمن مهارة الادارة .الاقتصاد لا ينجح الا بجهود خبراء ناجحين ، فيصبح من الضروري الحاجة الى وجودهم ورعايتهم والالتزام برؤاهم والا ما فائدة المؤتمرات والندوات والبحوث التي يجهد فيها الاقتصاديون ليلا ونهارا لدراسة الواقع الاقتصادي ثم توضع توصياتهم في ادراج المناضد او في غرف الارشيف .اهكذا يدار الاقتصاد ؟ ام هكذا يكافأ المفكرون ؟ نريد ان يحصل احد اقتصادي بلدنا على جائزة نوبل للاقتصاد في بحث ودراسة يقدمها عن معالجة واقع البطالة والفقر والحماية الاجتماعية في العراق لكي تعمم هذه الدراسة المقترنة بالنجاح على بلدان العالم التي وصلت فيها معدلات الفقر الى اكثر من ٣٠% ومعدلات البطالة الى اكثر من ٢٠%في الدول الفقيرة والى ١٠% في الدول الغربية ،بعد ان تجد الامم المتحدة في هذه الدراسة منهجا كافيا لعلاج الازمات المذكورة قبل عام ٢٠٠٣ وهو العام المستهدف من الامم المتحدة للقضاء على الفقر بالعالم، فهل لدينا اقتصاديون كهؤلاء بمستوى جائزة نوبل ؟ اقول بالتأكيد لدينا ولكن هؤلاء الاقتصاديون ليست لديهم مسؤولية تنفيذية لتطبيق ابداعاتهم وآرائهم الاقتصادية لذلك نراهم يتجولون في المؤتمرات الاقتصادية وفي الجامعات والقنوات الفضائية والصحافة وبقية وسائل الاعلام ليقدموا جهدهم المبذول مجانا في مسعى لان تتجاوب معهم الهيئات السياسية والاقتصادية لإزاحة العقبات الادارية والقانونية التي تعيق تقدم البلد وتعرقل الحلول المرجوة .

لقد مرت دول كثيرة قبلنا بأزمات اقتصادية متعددة استطاعت تجاوزها بخطوات علمية مدروسة قدمها الاقتصاديون في تلك البلدان الى حكوماتهم وشعوبهم ،لاقت دراساتهم من يتفاعل معها ونجحت بوقت قصير في تجاوز الازمات .رأت هذه الدول أن هاتين المؤسستين ستساهمان في تفاقم الازمة وإطالة امدها وليس حلها ،وكذلك واجه الرئيس البرازيلي لولادي سيلفا عند استلامه للحكم طبقة سياسية واقتصادية فاسدة كانت تستهلك كل الناتج القومي في السرقات والهدر وسوء الادارة وأرهقت الاقتصاد بديون خارجية فقام بإجراء تغييرات سريعة وجريئة واستطاع في اعوام قليلة إنعاش الاقتصاد علينا ان نراهن على كفاءة اقتصادييينا ونستعين بقدراتهم لحل ازمة السيولة الخانقة التي تعصف باقتصاد البلد وغيرها من الازمات.

المصرف المتحد للاستثمار

المصرف المتحد للإستثمار
United Bank For Investment
U.B.I
1994

الميزانية العامة للمصرف

البيان	31 أذار،2015 المبالغ بآلاف الدنانير	31 كانون الاول 2014 المبالغ بآلا ف الدنانير	31 أذار ،2014 المبالغ بآلاف الدنانير
الموجودات المتداولة			
النقود	170,708,896	35,529,724	227,770,403
الاستثمارات	13,345,589	13,419,905	13,933,712
الائتمان النقدي	471,865,932	454,324,358	472,284,666
المدينون	65,306,501	65,201,603	62,111,500
مجموع الموجودات المتداولة	721,226,919	568,475,591	776,100,281
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة	60,225,374	53,935,895	40,786,086
مشروعات تحت التنفيذ	712,994	760,273	15,855,216
مجموع الموجودات الثابتة	60,938,368	54,696,167	56,641,302
مجموع الموجودات	782,165,287	623,171,758	832,741,583

البيان	31 اذار 2015 المبالغ بالاف الدنانير	31 كانون الاول 2014 المبالغ بالآف الدنانير	31 آذار 2014 المبالغ بالآف الدنانير
المطلوبات المتداولة			
حسابات جارية و ودائع	**319,680,634**	**186,156,225**	**371,880,667**
التخصيصات	104,122,558	91,327,980	61,521,174
الدائنون	34,564,827	8,218,105	47,559,828
مجموع المطلوبات المتداولة	458,368,010	285,702,309	480,961,669
مصادر التمويل			
راس المال المدفوع	300,000,000	300,000,000	30,000,000
الاحتياطيات	12,915,074	37,469,450	38,833,265
أرباح الربع الاول 2015	10,882,193	26,333,903	-
أرباح الربع الاول 2014	-	-	-
مجموع مصادر التمويل	323,797,267	363,803,353	351,779,914
مجموع المطلوبات	782,165,287	649,505,661	832,741,583

حساب الارباح والخسائر

البيان	لغاية 2015/3/31 المبالغ بالآف الدنانير	لغاية 2014/12/31 المبالغ بالآف الدنانير	لغاية 2014/3/31 المالغ بالآف الدنانير
الايرادات			
ايرادات العمليات المصرفية	15,575,008	46,962,235	20,209,705
ايرادات الاستثمار	6,512	338,381	287,868
الايرادات التحويلية الاخرى	10,283	404,361	441,982
مجموع الايرادات	15,591,803	47,704,976	20,939,555
المصروفات			
مصروفات العمليات المصرفية	518,452	5,864,119	636,919
الاندثار والاطفاءات		2,050,124	-
المصروفات الادارية	3,525,047	12,005,275	3,273,266
المصروفات التحويلية	606,254	413,044	42,832
هبوط قيمة الاستثمارات	-	1,000,000	-
المصروفات الاخرى	59,857	38,510	4,039,889
مجموع المصروفات	4,709,610	21,371,073	7,992,906
صافي نشاط الفترة	10,882,193	26,333,903	12,946,649

حسابات المصرف كما في ٢٠١٥/٣/٣١

المصرف الوطني الاسلامي

Thousand ID	ميزان المراجعة		الف دينار
Account	2014 / 3 / 31	2015/3/31	التاريخ اسم الحساب
Assets			الموجودات
CASH in hand l& accounts at banks	281,911,394	234,338,549	النقد في الصندوق و لدى المصارف
Investments	119,470	119,470	الاستثمارات
Monetary Credit	330,767,516	381,953,372	الائتمان النقدي
Debtors	53,629,677	45,968,754	المدينون
Fixed Assets	6,846,494	6,846,942	الموجودات الثابتة(الكلفة)
Total Assets	673,274,551	669,227,087	*مجموع الموجودات
Liabil Ties			المطلوبات
Current & Deposit Accounts	355,208,277	346,493,719	حسابات جارية و ودائع
Creditors	2,072,237	2,523,030	الدائنون
Provisions	12,838,956	23,179,478	التخصيصات
Paid – up Capita	253,200,474	255,394,450	رأس المال المدفوع والاحتياطيات
Retain Earniqs	39,634,828	37,171,590	أرباح العام الماضي
Net Profit the Period	10,319,779	4,464,820	صافي ربح الفترة
Total Liabilities	673,274,551	669,227,087	*مجموع المطلوبات

حسابات الارباح والخسائر للفترة من 2015/1/1 ولغاية 2015/3/31

Thosand ID	ميزان المراجعة		الف دينار
Accounts	2014/3/31	2015/3/31	اسم الحساب
Revenues			الايرادات
Banking Operations Revenues	12,005,737	5,599,347	ايراد العمليات
Investment Revenues	4,098	0	ايراد الاستثمار
Service Activity Income	26,010	12,774	ايراد النشاط الخدمي
Total revenues	12,035,845	5,612,121	مجموع الايرادات
Expenses			المصروفات
Banking Operations Expenses	76,053	43,350	مصروفات العمليات المصرفية
Administrative Expenses	1,266,757	1,056,871	المصروفات الادارية
Transferable Expenses	372,626	45,833	المصروفات التحويلية
Other Expenses	631	1,247	مصروفات اخرى
Total Expenses	1,716,067	1,147,301	مجموع المصروفات
Net Profits	10,319,778	4,464,820	الارباح المتحققة

لماذا تغيب إدارة المخاطر عن مؤسساتنا المصرفية ..!!

عضيد شياع عواد
المصرف الوطني الإسلامي

شهدت أسواق المال والصيرفة المزيد من الأزمات المالية العالمية والتي لازالت ماثلة في الأذهان وآخرها الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في مقتبل عام ٢٠٠٨ وأدت الى إنهيار شامل في كثير من المؤسسات الأقتصادية والمالية وعلى مساحة واسعة من العالم .. ومؤسساتنا المالية ليست بمنأى عن تلك الأزمات المصرفية والتي تحملت أعباء وزرها خزينة الدولة في العقود السابقة ، ويدفع ثمنها الآن المواطن المودع في بعض المصارف جراء عدم وجود خطط إحترازية تحوطية وأقسام متخصصة لإدارة المخاطر في عموم مصارفنا.

وقبل الخوض في أهمية إدارة المخاطر من شتى الجوانب الأقتصادية والمالية ، لابد من الوقوف أولاً على مفهوم إدارة المخاطر وبشكل سريع ومختصر ، فالمخاطر : هي مزيج مركب من إحتمال تحقق الحدث ونتائجه ، أما إدارة المخاطر : فهي جزء أساسي من الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة والتي تمثل مجموعة القواعد والإجراءات الأحترازية التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم للأستشعار ومواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف درء وتخفيف حدّة الآثار الناجمة عن تلك الأخطار وتحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ...

فهل توجد ثقافة إدارة المخاطر في مؤسساتنا المصرفية ..؟ وهل توجد لدينا رؤية واضحة في معرفة مخاطر الحاضر وإحتمالات المستقبل .. ؟

برغم أن مؤسساتنا المصرفية الخاصة حديثة التكوين والنشأة وولدت في ظل عوامل ذات درجة مخاطر عالية بحكم الظروف الطارئة وغير المستقرة التي مرّ ويمّر بها البلد وما ينجم عنها من معاملات محفوفة بالمخاطر المالية ، والتي يفترض بهذه المصارف أن تعي مجمل الظروف المحيطة بها وتقتفي أثر التطورات في الفكر المصرفي الحديث ، لكن مشكلتها إنها ولدت وهي محكومة بسطوة عاملين ، أولهما : ناجم عن هيكلية تلك المصارف ذات البناء المؤسسي القديم بحكم العقلية التنفيذية الموغلة في القدم والتي أعتادت عدم قراءة المستقبل والتنبه للمتغيرات وأن تعيش كل يوم بيومه ، والثاني : هو الأفق الضيق لأصحاب المال والنزوع نحو التركيز على تعظيم الأرباح من خلال تحقيق عائد أكبر على رأس المال .. وكلاهما قد شكلا عامل ضغط ومقاوم لأي تغيير وسببا في خلق مناخ يرفض التطور لبناء صناعة مصرفية وطنية تنسجم مع متطلبات الصيرفة الحديثة ، وبذلك خلت مناهج عملنا من الخطط والبرامج التي تشكل السياج الواقي وتحمي مصارفنا من مخاطر العمل المصرفي المصاحب لأنشطتها المالية ، ولازالت مصارفنا تفتقر الى وجود قسم متخصص بادارة المخاطر المصرفية يعتمد المؤشرات العلمية في تشخيص حجم ونوع المخاطر المصرفية وحصر تأثيرها ودرء مخاطرها ، وإذا وجد (هذا القسم) في بعض المصارف فأنه لا يتعدى كونه ديكوراً يزخرف الهيكل التنظيمي لهذا المصرف أو ذاك أمام ناظريه ...!!

مصارفنا الخاصة ما زالت فتية ولكنها واعدة تنتظرها أدوار مهمة وكبيرة في تطوير أقتصاد البلد ، وإدارة المخاطر عمل مفصلي في منظومة الحاضر والمستقبل المصرفي ، ونحن في أحوج ما يكون الى تلك الإدارت التي تعني بأكتشاف وتأشير ومعالجة المخاطر الناجمة عن النشاط المصرفي وتساعد الأدارة العليا على تلمس المسار الصحيح للعمل المصرفي .

والجميع الآن أمام مفترق فأما أن نتسلح بالمعرفة المصرفية ونستكمل بناء مصارفنا ومرتكزاتها الأساسية التي تضمن الحاضر والمستقبل ، وأما تبقى عيوننا شاهقة تنتظر قدوم (الوصي) لنسلمه مفاتيح تلك المصارف ، ونركن نندب هذا الزمان ونتباكى على الأطلال ...!!

لماذا نتحدث عن الاقتصاد؟؟

د. سلام سميسم

يعاني النظام الاقتصادى العراقي من أزمة هيكلية تتمثل فى كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بالأساس على أنشطة غير منتجة - تتأثر بعدم الاستقرار داخلياً أو خارجياً، بالإضافة إلى التقلبات الحادة فى أسعار المواد الخام الأولية والغذاء بسبب التطورات السياسية والاقتصادية عالمياً أو المضاربات فى الأسواق العالمية) فى هذا السياق ينبغى أيضاً الأخذ فى الاعتبار أن العراق مستورد صاف للغذاء، اذ يستورد كمعدل ٦٠% من احتياجاته الغذائية وهو ما يرتبط أيضاً بشكل أو بآخر مع أسعار الطاقة عالمياً..... !!!

ناهيكم عن البديهية المقرونة بالنفط و اعتماد العراق على تصديره فقط ، مع استمرار حرق الغاز المصاحب ، و انهيار الصناعات البتروكيمياوية ، ووجود السياسات المتخبطة في مجال رسم افاق السياسة النفطية اقتصاديا.

لقد وضع الاقتصاد رهينة للأوضاع المالية، وأننا اليوم " إجمالاً" في حالة تكيفية وليس في حالة قيادية، وهذا وضع غير طبيعي و ان الوقت لإعادته إلى الصواب قد حان للحاق بركب الحياة قبل فوات الأوان. هذه الحلول فنية بطبعها ولكن منطلقها في إعادة تأطير الفكر من سياسة التكيُّف ــ سدّد وقارب إلى سياسة يقودها مشروع تنموي واضح المعالم ومستعد لإعادة ترتيب الأولويات.

بدأنا وكأننا نتفادى المنافسة، ولكن المنافسة الشريفة هي ما يدفع الفرد والمجتمع إلى التقدم، فيذكر نايل فيرجسون أستاذ التاريخ في هارفارد وأحد أكبر المثقفين المعاصرين، أن ما يقتل التقدم في المجتمعات هو غياب المنافسة.

الواضح اليوم أننا نفتقد المنافسة في كل شيء. فالاحتكارات أبعدتنا عن المنافسة، ومزيد من الطبقية، وسياسة الدعم غير الرشيد تجعل البلاد مرتعاً للهجرة الاقتصادية، والبطالة بين المواطنين، وخسائر اقتصادية جمة في الوقود والمنافع وحتى الصحة العامة

نلخص مضامين الاشارات الاقتصادية للعراق:

-يستند النمط الاقتصادى العراقي لنفس المنطق الريعى معتمداً على مصادر خارجية للدخل وهو ما سينتهى به إلى عدم رفع مستوى المعيشة للفقراء وتحقيق التنمية بشكل مستدام.

- لا توجد ضمانات بالحصول على استثمارات حقيقية.

- ستلقى الاستدانة من الخارج بعبء إضافى - يتمثل فى خدمة الدين - على الاقتصاد العراقي المأزوم أساساً

وقررت الحكومة قبول قرض صندوق النقد الدولى دون إجراء أى حوار مجتمعى حوله أو دراسة البدائل المقترحة أو إعلان لمشروطياته، رغم المؤشرات على اشتراط الصندوق اتخاذ الحكومة إجراءات لخفض عجز الموازنة، وهو ما يتطلب رفع الدعم عن الطاقة والمحروقات، تخفيض الإنفاق الحكومى وقيمة الدينار العراقي، وزيادة الضرائب، الأمر الذى يعنى ببساطة زيادة معدلات التضخم، وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للعديد من المواطنين.

وعليه، يمكن النظر إلى التأثيرات الكارثية لتلك الإجراءات على الاقتصاد من زاويتين::

الأولى: يمر الاقتصاد العراقي بطور انكماش وكساد، وهو ما يتطلب تبنى الحكومة لخطط لإنعاش الاقتصاد تتطلب - على الأقل - إبقاء معدلات الإنفاق الحكومى على ما هى عليه.

الثانية: قد تؤدى مثل تلك القرارات لموجة من الاحتجاجات الاجتماعية العنيفة - مدفوعة بحالة الاحتقان السياسى الموجودة حاليا..

حلول مقترحة:

مبدئياً بات من شبه المؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات ذات تكلفة اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها، فى هذا السياق يمكن طرح عدد من الأفكار التى قد تصلح كمادة للحوار والتباحث بشأنها، لعل وعسى أن نصل إلى حلول للأزمة المستعصية الحالية:

- السعى لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد منتج بالإنفاق على مشروعات البنية التحتية، وتخصيص نسبة ١٠% من أى قروض تحصل عليها الدولة لتمويل مشروعات ذات طبيعة إنتاجية، وتذليل العقبات وإيجاد حوافز للاستثمار فى المشروعات الصناعية والزراعية على حساب المشروعات الخدمية.

- البدء فى حوار مجتمعى جاد لتبنى خيارات مكلفة اجتماعياً مثل إعادة هيكلة الدعم الخاص بالطاقة للخروج بتوصيات ملزمة بجدول زمنى واضح للنهج الاقتصادى للدولة، والوصول لتوافق بشأن إعادة هيكلة شاملة.

- حصر ودمج الاقتصاد غير الرسمى فى الموازنة العامة للدولة، وقيام الدولة بتشجيع تأسيس نقابات مستقلة للعاملين فى الاقتصاد غير الرسمى كمدخل للتعامل مع هذا الملف المعقد " المجتمع المدني و مؤسساته".

- تبنى إجراءات سريعة لتحقيق العدالة الاجتماعية من دون تحميل الموازنة العامة بأعباء إضافية، مثل تطبيق مبدأ وحدة الموازنة، إعادة هيكلة الأجور فى الحكومة والقطاع الخاص لتطبيق الحدين الأدنى والأقصى للأجور مع توزيع الفوائض على الفئات الأفقر، وتطبيق الضرائب التصاعدية، وتبنى سياسات اقتصادية تهدف لرفع معدلات التشغيل بدلاً من التركيز على تحقيق معدلات نمو عالية لا تنعكس على الجميع.

- إعطاء حوافز مالية للراغبين فى ترك العمل بالحكومة تمكنهم من إقامة مشروعات صغيرة منتجة تتولى الدولة الإشراف عليها وتسويق منتجاتها، والبدء فى برامج تأهيل مهنى لبعض الموظفين - بالاستعانة بالمانحين الدوليين - مع إلحاقهم بوظائف عمالية وصناعية بعد انتهائهم من تلك البرامج.

- الاستفادة من الأفكار غير التقليدية والاستثمار فى مجالات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات بما يسهم فى دعم الاقتصاد الوطنى، وحل مشكلة البطالة، ورفع مستوى القاعدة التكنولوجية

و يجب ان نتذكر ان بداية الحل تكمن في التوقف عن الحديث عن الأوضاع المالية وكأنها بديلٌ عن الأوضاع الاقتصادية، بينما الاحتكار والبطالة وضعف الإنتاجية والعدالة والتأهيل في الوظائف المهمة لا تأخذ مكانها الطبيعي في النقاش. سألت نفسي، كما ينصح كونفوشيوس، وبقي على الآخرين التساؤل حول ما طرحت وحول أدوارهم.....

القطاع المصرفي العراقي
التحديات واستراتيجية الاصلاحات

يتواصل الخبير المصرفي الاستاذ سمير عباس النصيري برفد الساحة المصرفية بمؤلفاتة التي كانت وما زالت مرجعاً للكثيرين من ذوي الشأن .

فقد رصد كتابه الاخير بعنوان (القطاع المصرفي العراقي - التحديات واستراتيجية الاصلاحات) ويتألف من (١٨٧) صفحة ,ومن عدة أقسام ..يتحدث فيه المؤلف :-

1 -القسم الاول /عن أصلاح القطاع المصرفي العراقي في البرنامج الحكومي.

2-القسم الثاني /السياسة التقدية في العراق .

3-القسم الثالث /رؤى وافكار لتطوير القطاع المصرفي .

4-القسم الرابع /الازمة المالية العالمية .

5-تداعيات التحديات الاقتصادية .

6-القسم السادس /تدريب الموارد البشرية المصرفية .

7-القسم السابع /الاعلام الاقتصادي .

Republic of Iraq
CENTRAL BANK OF IRAQ
Governor

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
المحافظ

الأستاذ سمير النصيري المحترم
الباحث والخبير الاقتصادي

يهديكم البنك المركزي العراقي أطيب تحياته..

نتوجه بالشكر والتقدير لشخصكم الكريم لإهدائكم لنا كتابكم الموسوم
(القطاع المصرفي في العراق)، متمنين لكم المزيد من التوفيق والازدهار.

علي حسن اسماعيل
محافظ البنك المركزي العراقي وكالة

CBI Head office: Al-Rasheed St. Baghdad - Iraq | Tel: +9641 8165171-4 line | Fax: +9641 8166802 | P.O.Box: 64 | E-mail: cbi@cbi.iq
مركز البنك: شارع الرشيد , بغداد, العراق. | ص.ب: 64 | البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

من جانبه فقد وجه السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي اسماعيل العلاق شكره وتقديره الى الاستاذ سمير النصيري ذلك لاهداء الاخير كتابه الموسوم ..

وبهذه المناسبة تتقدم رابطة المصارف الخاصة العراقية واسرة مجلة المصارف العراقية للأستاذ والخبير سمير عباس النصيري بالتهنئة الخاصة متمنين له دوام التقدم خدمة للقطاع المصرفي العراقي .

البيوع الدولية واهميتها في صناعة النقل البحري

محمد موسى حسين الخضوري
المستشار القانوني للرابطة

شـهد العالم في مطلع العصر الحـالي نمواً في الملاحـة البحـرية كان نتيجة للتطور الكبير الذي رافق النهضة الصناعية في اوربـا، وكان من نتيجة هذا التطور والزيادة في الانتاج ان دعت الحـاجة الى ايجاد اسواق خارجية لتصريف البضاعة والبحـث عن الخامات والمواد الاولية الرخيصة للصناعات الانتاجية.

وكان من الطبيعي ان يلحق هذا التطور الى صناعة النقل البحـري لكونها العنصر الاساسي لترويج تجارة الاستيراد والتصدير لنقـل البضائع الى الاسواق العالمية واستيراد المواد الاولية الى الاسـواق الانتاجية.

وبناءً على ما تقدم فأن هناك النقل البحري ورخص في وسـائط النقل واستيعاب اكثر للمواد المراد نقلها نتيجة كبر حجم السفن الناقـلة وزيادة سـرعتها، كلها امور تميز بـها هذا النقـل، ومن هذا التطور ظهرت الحاجة الى تطوير صناعة الملاحة البحـرية من حيث ايجاد تشريعات بحرية تنظم العلاقة بين الاطراف المعنية في البيع والنقل والتسليم للبضائع وتنوعت الالتزامات التي انبثقت عنها عقود البيع تجاه اطراف التعاقـد الذين يتواجدون في بـلدان متبـاعدة وبـذلك اعتبرت وثائق الشحن اداة ائتمانية قابلة للتداول في تلك البيوع.

وبناءً على تلك الاهمية اتجه العالم في اواخر القرن التاسع عشـر الى محاولات فاعلة لتوحيد القواعد التي تحكم الملاحة البحـرية وخاصة بعد ان تفاقمت مشكلة تنازع القوانين من جهة ولأن الملاحة البحـرية بحد ذاتها تتميز بالصفة الدولية من جهة أخرى.

وبذلك كان هناك اتجاه دولي لتوحيد القواعد الآمرة بأحكام واتفاقيات مع الدول تتفق مع التشـريع الداخلي بـل تجاوزته في محـاولات اكثر طموحاً في السعي لتضمين احـكام الاتفاقيات الدولية في التشـريفات الوطنية للدول ذات العلاقـة، وبـذلك تكون احـكام الاتفاقـيات الدولية قوة التشريع الداخلي ويكون لها صفة الالتزام بالعمل والتنفيذ.

وقـد عقـدت بـذلك عدة مؤتمرات دولية تحـت اشـراف (المؤتمر البحـــري الدولي، واللجنة البحـــرية الدولية ، والمعرفة التجارية الدولية) لتوحيد القواعد الخاصة بالقانون التجاري البحري.

ثم تطورت هذه اللجان الى مؤتمرات دولية تضم مندوبين عن الدول المعنية، وانبثقت عنها معاهدات عديدة لتوحيد هذه القواعد، واهمها (اتفاقية بروكسل) الخاصة بتوحيد بـعض احـكام سندات الشحـن بالنسبـة للدول الموقـعة عليها بـالغائها للشـروط التي يضعها الناقـل لاعضائه من المسؤولية اذا وافق الشاحـن على ذلك، اضافة الى ان الاتفاقية يسـرت تداول اكثر في وسـائل الائتمان فعالية في التجارة الدولية، (وهي مسـتندات الشحـن) التي وضعت في متناول الدول كمجموعة من القواعد الموحدة تجنبهم سوء التفاهم والاختلافات في التفسير وتكون واجبـة التطبيق بالنسبـة للعقـود التي احـد اطرافها اجنبياً.

وبـتطور التجارة والملاحـة البحـرية لم تعد (بـيع الوصول) تفي بالحـــاجة المتزايدة التي اســـتجدتها ظروف الانتاج الكثيف ونمو العلاقات التجارية بين الدول نتيجة للثورة الصناعية واستخدام الآلة في الانتاج فقد افضت الحالة الى ضرورة البحث عن اسواق جديـدة لتصريف الانتاج الكثير واستيراد المواد الاولية، وبـذلك فأن اهم ما يتميز التعامل به في هذه الفترة هو (الائتمان، والضمان، والسرعة) فظهرت بذلك البيوع التي تتم في ميناء الشحن وسميت بـــــ(بيوع القيام)وابرز نماذجها هو (بيع سيف) وبيع (فوب) حيث يتم البـيع بموجبها في ميناء الشحن وتنتقل فيه ملكية المبـيع الى المشـتري عند شحن البضاعة وبذلك يتحمل مخاطرها.

البيوع البحرية ـ في التشريع العراقي:-

١ ـ يرجع التقنين البحري المعمول بـه في العراق الى قـانون التجارة البحرية العثماني الصادر سنة ١٨٦٣ وتعديلاته وكان هذا القانون قد اخذ من قانون التجارة البحرية الفرنسي الصادر سنة ١٨٠٨ والذي كان لا ينسـجم مع التطورات الدولية التي لحقـت بـــالتجارة في ذلك العصر.

٢ ـ ثم جاء بـعده قـانون التجارة رقم ٦٠ لسـنة ١٩٤٣ التي اقتبسـت احـكامه من القـوانين التجارية التي كانت سـائدة آنذاك، وكذلك من اللائحة التي اعدتها (عصبة الامم) لتوحيد احكام السندات التجارية في تشـريعات الدول، حـيث حـل هذا القـانون مع قـانون التجارة العثماني الآنف الذكر.

٣ ـ ثم جاء بعده قـانون التجارة رقم ١٤٩ لسـنة ١٩٧٠ الذي عالجت احكامه البيع بشرط الوصول، وهو الذي يقابل بيع الشحن.

٤ ـ ثم جاء بـعده ـ قـانون التجارة رقم ٣٠ لسـنة ١٩٨٤ الذي لا يزال معمولاً بـه في الوقت الحـاضر. وبحثت احـكامه (البـيوع الدولية) بشروطها المبينة في مواد القانون وكما يلي:

اولاً ـ البيع بشرط التسليم في ميناء الشحـن على ظهر السفينة (فوب).

وهو البيع الذي يقوم على اسـاس تسليم البـضاعة على ظهر السفينة التي يعينها المشتري في الميناء المعين للشحن.

ثانياً ـ البيع بشرط نقل البضاعة والتأمين عليها من قبل البائع (سـيف) وهو البيع الذي يلتزم به البائع بأبـرام عقد نقل البـضاعة من ميناء الشحـن الى ميناء التفريغ والتأمين عليها ضد (مخاطر النقـل، ودفع النفقات والمصروفات عنها واضافتها الى الشحن).

ثالثاً ـ البيع بشرط نقل البـضاعة دون التأمين عليها (سـي. اند. اف) وهو البيع الذي يلتزم بـه البـائع بأبـرام عقد نقل البـضاعة من ميناء الشحن الى ميناء الوصول من دون ان يلتزم بأبرام عقد التأمين عليها ضد مخاطر النقل.

رابعاً ـ البيع بشـرط التسليم بـجانب السـفينة (فاس) وهو عقد يلتزم بموجبه البائع بأن يسلم البضاعة بجانب السفينة التي يعينها المشتري في ميناء الشحن.

خامساً ـ البيع بشرط التسليم في مكان العمل وهو البيع الذي يشـترط فيه ان يتم التسليم في مكان العمل ـ كالمصنع والمشروع.

سادسـاً ـ البـيع بشـرط التسـليم في المطار المعين للأنطلاق (فوب مطار) وهو البـيع الذي يتم فيه تسـليم البـضاعة في المطار المعين للأنطلاق في الموعد المحدد.

سابعاً ـ البيع بشرط التسليم على عربة قطار (فور) او مركبة (فوت) وهو البيع الذي يشترط فيه التسليم على عربة القطار او مركبة.

ثامناً ـ البيع بشـرط الوصول بسلامة وهو البيع الذي يتم فيه شحـن البضاعة على سفينة معينة او غير معينة معلقاً على شـرط الوصول للبضاعة ساعة الى المكان المقصود.

تلك هي القـــواعد والأحـــكام التي عملت بـــها الدول في التجارة والبيوعات البحرية والتطورات الحاصلة بشـأنها تبعاً لتطور وتقدم النهضة الصناعية ومن ورائها البيوعات والنقل البحـري، وهي لا تزال تسعى الى تقديم افضل الوسائل للنهوض بواقع النقل والتسليم نتيجة ازدياد وسائل الانتاج وتعميمها على كافة دول العالم للعمل بـها في انتاج السلع وزيادة كميتها.

مشروع حذف الاصفار من الدينار
هل يصلح كعلاج للتضخم

د.محسن علي حسن

١- حذف الاصفار والاصلاح النقدي: تجارب عالمية

حينما يبدأ التضخم، تزداد سرعة التداول بمديات اعلى يصبح فيها الاحتفاظ بالنقود يمثل خسارة للافراد تدفعهم الى استبدال ارصدتهم النقدية بموجودات حقيقية مما يؤدي الى ارتفاعات حادة في الاسعار اكثر من الزيادة في كمية النقود المرغوب بها وبالتالي يجب ان تتكيف الاجور يوميا وربما تستبدل بعملات اجنبية. ونتيجة الى هذا التضخم القاسي يتوقف الافراد عن قبول العملة وفي النهاية لابد من تقديم عملة جديدة وسحب العملة القديمة من التداول. في المانيا حل الرايكسمارك محل المارك ثم حل الدوج مارك محله. وفي عام ١٩-٢٤ كان الرينتين مارك الجديد يعادل تريليون×١٠-١٢ من الماركات القديمة. وفي هنغاريا حل الفورنت محل البينگو، وفي النمسا حل الشلن محل الكراون. وفي احوال كثيرة يترافق تقديم العملة الجديدة مع سياسة ناجحة للاستقرار الاقتصادي، واكثر الطرق شيوعا هو حذف الاصفار من العملة المندثرة.

وينطبق اسلوب حذف عدد من الاصفار على جميع الاسعار والاجور والموجودات المالية في عموم الاقتصاد. ورغم ان مثل هذا الاجراء يعتبر بالاساس تغييراً تجميليا ليس له ضرر اقتصادي الا ان بعض الدول في امريكا الجنوبية قد لجأت اليه في العقدين الاخيرين من القرن الماضي .فقد طبقت بوليفيا هذا الاسلوب عام ١٩٨٦ بعد عدة اشهر من بداية برنامج الاستقرار وذلك بتغيير عملتها الوطنية من البيزو الى البوليفيانو بتحويل مليون واحد من البيزو القديمة الى بوليفيانو واحد من العملة الجديدة. ويبدو ان المشكلة في هذا النوع من الاصلاح النقدي ليس فقط بحذف الاصفار وانما بتقديم عملة جديدة وفقا لمشروع خاص لاعادة دفع العقود الموجودة بالعملة القديمة. وفي هذا السياق قامت بعض الدول (مثل الارجنتين عام ١٩٨٥ والبرازيل عام ١٩٨٦) بتصميم نوع من الاصلاح النقدي اكثر تعقيدا يقضي باعادة دفع القروض طويلة الاجل بالعملة الجديدة ولكن بسعر فائدة يتم تكييفه بصيغة جديدة، وعلى العموم فان الدول التي جربت التضخم الجامح كانت تعاني من مستوى واطئ جدا من الاحتياطيات الدولية مما جعلها في موضع دفاع ضعيف عن سعر الصرف وعن اسعار مستقرة الامر الذي دفعها للاستعانة بمساعدات فنية ومالية من المنظمات الدولية والاقليمية مكنتها من دعم ميزان المدفوعات. والامثلة على ذلك كثيرة مثل بوليفيا في الثمانينات وقبلها النمسا وهنغاريا والمانيا في العشرينات من القرن الماضي وبولندا ويوغسلافيا في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ ونوعا ما في الاتحاد السوفيتي السابق وبلغاريا وهنغاريا خلال فترة الانتقال من النظام الاشتراكي الى التعددية الديمقراطية ونظام السوق .

٢- تاريخ التضخم في العراق

يبني بعض الاقتصاديين نظرياتهم حول التضخم على الدلائل التاريخية التي تشير الى ان التضخم كان يترافق مع الزيادة في الخزين النقدي. والمثال التقليدي للعلاقة بين التوسع النقدي والتضخم هو تدفق الذهب والفضة الى اوروبا كنتيجة للغزو الاسباني للامريكيتين وفي انكلترا تحت حكم اسرة تيودور قبل خمسة قرون تقريبا. اما في العراق، فبعد العصر الذهبي (٧٥٠ - ٨٠٩ م) الذي شهد ازدهارا اقتصاديا وتحسنا في مستويات المعيشة عرف العراق انحطاطا اقتصاديا شاملا تحت حكم الألخانيين في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. فالطلب المتدني نتيجة تقلص حجم السكان وتعويض العملة الذهبية والفضية لابد ان يكون قد تسبب عنه انخفاض مستمر بالأسعار وبالتالي تعرض النظام النقدي لتغيرات عديدة وازمات. وفي محاولة لمعالجة تلك الازمات تم اصدار عملة ورقية عام ١٢٩٤ لكنها لم تحقق النجاح المطلوب فتوقفت الطباعة وتوقفت معها الفعاليات الاقتصادية واستمرت الاسعار على اثرها بالانهيار. ورغم ان المعلومات عن النقود في سجلات المؤرخين قليلة جدا، وان الحدس والتخمين المبني على تلك المعلومات ينطوي على خطورة الا انها تبدو متوافقة جدا مع صورة الاوضاع الاقتصادية السائدة انذاك.وحتى وقت قريب جدا سواء في العراق او في البلدان الاخرى كان عرض النقد يتقيد بكمية الذهب الذي يحتفظ بها البنك المركزي قانونا كغطاء للعملة.

ومع ذلك فان تاريخ التضخم في العراق بالمفاهيم الحديثة ليس بعيدا. وربما يكون العام ١٩٣٩م اول سنة تتوفر عنها الاحصائيات عن الاسعار وتكاليف المعيشة رغم العيوب والنواقص التي تشوب تلك الاحصائيات. فقد ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للعمال غير الماهرين في بغداد الى اكثر من اربع مرات خلال فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات القليلة التي اعقبتها رغم ان العراق لم يكن مشاركا في الحرب بصورة مباشرة. وكان تأثير هذا الارتفاع شديدا على اصحاب الدخل المحدود مما دفع بالحكومة الى زيادة رواتب واجور العاملين لديها عام ١٩٤٨. وقد رافق الارتفاع في معدل التضخم زيادة في عرض النقد بلغت حوالي ثماني مرات خلال نفس الفترة. غير ان هذه المعدلات تختفي تقريبا عند زوال تلك الظروف الاستثنائية واستعادة الاقتصاد لاوضاعه العادية.

وحينما تتصرف الحكومة بطريقة مسؤولة من خلال احجامها عن وضع قيود غير مناسبة على طاقة الاقتصاد، واذا لم يكن الاقتصاد خاضعا لصدمات خارجية، فان مستوى الاسعار يبقى مستقرا نوعا ما. فمنذ عام ١٩٥٠ وخلال العشرين سنة اللاحقة لم ترتفع الاسعار باكثر من مرة واحدة. بيد انه ليس هناك ما يضمن بقاء الاسعار على

في فترة الثمانينيات والتسعينيات كانت معدلات التضخم تتسارع بوتائر خطيرة لتصبح ولاول مرة في تاريخ العراق الحديث من اكثر المشاكل الاقتصادية الضاغطة. فالحروب باهظة التكاليف ونتائجها الكارثية تميزت بكونها المصادر القوية للضغوط التضخمية. فقد ازداد الرقم القياسي لسعر المستهلك ثلاث مرات في عقد الثمانينيات، وارتفع حوالي (٣٠٠) مرة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٢). وقد وضعت الحكومة، في محاولتها لمعالجة عديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مجهودات اضافية على طاقة الاقتصاد من خلال شراء الاسلحة والمعدات ودفع رواتب العسكريين والمصروفات الاخرى المتعلقة بالحرب. وفي مثل هذا الاقتصاد المنهمك كليا في امور الحرب فان النفقات الحكومية الاضافية لابد ان يكون لها شأن في رفع اسعار الناتج، وبالتالي فان الزيادة المستمرة في النفقات العامة قادت الى ميل مستمر لزيادة الاسعار والتضخم. ونتيجة لاستنزاف الاحتياطيات الاجنبية وكذلك الاختلالات الهيكلية وصل سعر الصرف عام ١٩٩٥ الى اكثر من (٢٨٠٠) دينار لكل دولار، ثم تحسن قليلا بعد تنفيذ مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة عام ١٩٩٦ حتى وصل الى (١٨٩٦) دينار لكل دولار عام ٢٠٠٣.

نفس النمط، فقد كان الرقم القياسي لسعر المستهلك يتبع التغيرات في مناهج الاستثمار والخطط الاقتصادية من حيث التوسع والانكماش وبالتالي فان الاسعار كانت بشكل عام تميل الى التحرك بالاتساق مع المستوى العام للنشاط الاقتصادي. وهكذا فان الاسعار تميل الى الارتفاع في فترة الانتعاش وتنخفض في فترة الركود، وبالتالي فان معدل الاتجاه في نمو الاسعار يكون صفرا تقريبا ولا يشكل التضخم في هذه الحالة تهديدا جديا. غير ان هذا الاستقرار النسبي في المستوى العام للاسعار لم يمكث طويلا فقد تعرض الاقتصاد الى صدمات خارجية بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية مما ادى الى ارتفاع الرقم القياسي لسعر المستهلك مرتين خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠. وللتقليل من اثر هذا الارتفاع على اصحاب الدخل المحدود فقد قامت الحكومة بزيادة رواتب واجور العاملين في القطاع العام في الاعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠.

٣- اجراءات السياسة النقدية نحو تخفيض التضخم بعد عام ٢٠٠٣

وفي اعقاب الحرب وتمتع البنك المركزي العراقي باستقلاله الحقيقي بموجب قانونه الجديد اعطي هدف استقرار الاسعار وتحقيق معدلات واطئة للتضخم الوزن الاكبر في ستراتيجية السياسة النقدية. وربما يكون مزاد التحويل الخارجي هو الاداة المتوفرة والوسيلة العملية البسيطة في ظل الظروف الراهنة للسيطرة على معدلات التوسع النقدي. فالمبيعات الكبيرة للنفط والمساعدات الخارجية هي المصادر المهمة لايرادات التحويل الخارجي المتاحة للحكومة، ويوفر المزاد قناة مهمة لتغطية تكاليف الاستيرادات والمساهمة في تقليص عرض النقد وبالتالي فان التنسيق الفعال بين السياسة المالية والنقدية امر مرغوب للتخلص من الزيادات الفائضة في عرض النقد. ومع ذلك فان هدف تحقيق الاستقرار النقدي يجب ان يكون منسجما مع هدف مستوى الاحتياطيات الاجنبية وذلك لتجنب تعويق التجارة والتحسب للصدمات الخارجية وبالتالي فان استخدام اداة المزاد يجب ان يكون منسجما مع الحد الادنى المستهدف للاحتياطيات الاجنبية. وقدحققت هذه السياسة، اضافة الى تفعيل عمليات السوق المفتوحة، نجاحاً ملحوظا في السيطرة على النمو النقدي وتحسين القدرة الشرائية للدينار العراقي. فبعد ان كان الدولار يعادل ١٨٩٦ عام ٢٠٠٣ اصبح يعادل ١٢٠٠في السوق و ١١٩٣ في مزاد البنك المركزي ومنذ عام ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٤ بدأ السعر بالتذبذب دون ان يشهد تغيرات كبيرة سواء في السوق او في مزاد البنك المركزي .وتشير تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء ان معدلات التضخم (معبراً عنها بالتغير السنوي في الرقم القياسي لسعر المستهلك)قد سجلت انخفاضات مهمة خلال السنوات الاربعة الماضية ٥٢% عام ٢٠٠٦ ، ٣١% عام ٢٠٠٧ ، ٣% عام ٢٠٠٨. وربما كانت هذه المعدلات تتراوح مابين ٦% و٣% في السنوات اللاحقة. وسواء احتسبت معدلات التضخم من قبل البنك المركزي او وزارة التخطيط فلا يبدو إن هناك ميل لارتفاعات مستمرة بالاسعار بحيث تتطور الى تضخم جامح.

الخلاصة

ان ما يقارب (١٥) دولة جربت في القرن الماضي اما معدلات عالية من التضخم بلغت (١٠٠ %) او اكثر واما معدلات التضخم الجامح التي بلغت (٥٠ %) شهريا او اكثر من (١٣٠٠٠ %) سنويا. وقد حدثت تلك الانواع من معدلات التضخم في البلدان التي كانت تصدر عملاتها بدون غطاء ، او كانت تتعرض للصدمات الخارجية كالحروب والضغوط على الموازنة اضافة الى المديونية الخارجية. والمظاهر الشائعة لتلك الانواع من التضخم هي الزيادات الهائلة في عرض النقد الناتج بصورة عامة من الحاجة الى تمويل عجز الموازنة بطرق نقدية والذي يؤلف ١٠ % - ١٢ % من الناتج القومي وربما اكثر من ذلك. ولغرض ايقاف التضخم جربت تلك الدول وفقاً لمشورة صندوق النقد الدولي خليطا من السياسات المتعلقة بسعر الصرف وعرض النقد والموازنة العامة اضافة الى اجراءات مباشرة تخص الاجور والاسعار. فسياسة الاستقرار المستندة على سعر الصرف هي المفتاح في تخفيف الضغوط التضخمية ، ولكن هذه السياسة لوحدها لاتحقق الاستقرار المنشود ما لم يوضع عجز الموازنة واصدار العملة تحت السيطرة. اما لجوء بعض تلك البلدان الى اسلوب حذف الاصفار من عملاتها الوطنية سواء بشكله المبسط او المعقد فقد ثبت ان هذا الاسلوب مبالغ في فوائده كما هو الحال في تجربة البرازيل وان تكييفه بصيغة جديدة على الاسعار والاجور والفوائد والموجودات المالية من شأنه اضفاء الصفة الموسسية على التضخم لكنه لا يعالج اسبابه. ولهذا السبب واسباب اخرى اتخذت تلك البلدان خطوات ضمن برنامج للاستقرار للحصول على قروض لدعم ميزان المدفوعات او لتخفيف الديون مما يساعد البنوك المركزية فيها على الدفاع عن سعر الصرف وتعزيز الثقة في البرنامج.

الصعوبات التي تواجه تطبيق اتفاقية بازل الدولية في المصارف العراقية

المحاسب القانوني ومراقب الحسابات
هشام عبد الجبار عبدالله

اتفاقية بازل الاولى "بازل ١"
ان انتشار الوحدات المصرفية الحرة وبداية تفاقم أزمة مديونية العالم الثالث وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية الكبرى ولاسيما الأمريكية منها. وتعثر بعض المصارف وانتشار فروعها خارج البلد الأم. فضلا عن منافسة المصارف اليابانية الشديدة إزاء المصارف الغربية. حيث انتهت لجنة بازل من مناقشة هذه الموضوعات وانعكاساتها على أنشطة المصارف التجارية إلى وضع معيار موحد لكفاية رأس المال حيث تم تحديد حد أدنى للعلاقة بين رأس المال من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بالأوزان من ناحية أخرى .

اتفاقية بازل الثانية "بازل ٢"
ونظرا للانتقادات للعديدة التي تعرض لها بازل ١ قامت لجنة بازل بتطوير اطار بازل ١ والخروج باطار جديد سمي "ببازل ٢"
لقد نص الاتفاق الجديد لرأس المال على مجموعة من التوصيات المعقدة التي سوف تخلق تحديات جمة للمؤسسات المالية والمصرفية، ومنافساتها غير المصرفية، والزبائن، ووكالات التصنيف، والمنظمين، و أسواق رأس المال العالمية، وذلك على صعد التنظيم والتشغيل و إدارة المخاطر.
ومن هنا فقد قام الاتفاق الجديد على ثلاثة ركائز أساسية:
الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Requirements Minimum Capital الركيزة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية Supervisory Review Process
الركيزة الثالثة: انضباط السوق Market Discipline أو مستلزمات الإفصاح Disclosure

إتفاقية بازل الثالثة "بازل ٣"
بعد انحسار الأزمة المالية العالمية، وما أدت اليه من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية طالت فيما طالت عددا من اكبر المؤسسات المالية الدولية وامتد اثرها ليشمل عددا من الاقتصادات المتقدمة في اوربا وامريكا واسيا ، وبالتوازي مع جهود إدارة الأزمة ومعالجة اثارها بدأت مراكز صنع القرار والسياسات في الهيئات الدولية والمنظمات المرتبطة في البحث عن مواطن الضعف في انظمة التحكم والرقابة والإشراف والتي بسببها لم يتم السيطرة على الأزمة في بدايتها وبالتالي لم يكن من الممكن تفادي حدوث الأزمة. وقد كان من الطبيعي ان تتجه الانظار إلى المؤسسة المسؤولة عن صياغة معايير الضبط والرقابة والإشراف على المصارف المعروفة بأسم "لجنة بازل".
حيث اجتمعت هذه اللجنة المنبثقة عن بنك التسويات الدولي لبحث الاجراءات الجديدة التي يجب ان تعمل المصارف والمؤسسات المالية على ضوئها لتحسين الاداء وتلافي الثغرات الكبيرة التي أدت إلى الأزمة المالية. والخطوة الأهم المتوقعة هنا هي الاتفاق على إلزام المصارف بزيادة رؤوس أموالها بمعدلات كبيرة تتناسب مع حجم مخاطر العمليات التي تقوم بها لمواجهة ازمات يمكن ان تحدث نتيجة المبالغة في المضاربات والتلاعب الخفي في اسعار الأسهم والسندات، حيث يكون رأسمال المصرف في تلك الحالات هو الضمان الذي يمكن به مواجهة الأزمة بدلا من الاعتماد على أموال الحكومات ودافعي مما يهدد الاقتصادات الوطنية.

الصعوبات التي تواجه المصارف العراقية في تطبيق الاتفاقية
تبقى امام المصارف العراقية العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجهها وستواجهها عند تطبيق مضامين اتفاقية بازل الدولية الاولى والثانية اضافة الى الاتفاقية الثالثة الجديدة اهمها :
١- صعوبة تقدير حجم راس المال المطلوب قياسا بحجم راس المال الفعلي
٢- عدم الاهتمام بشكل واضح بموضوع ادارة المخاطر
٣- عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية
٤- عدم توفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يمكن الاستناد اليها
٥- الحاجة الى نوع من التنسيق مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية ، لاهمية هذا التصنيف في تطبيق المقاربة المعيارية لمخاطر الائتمان.
٦- لم يتم الإفصاح عن المخاطر والسياسات المحاسبية لتقييم أصول والتزامات المصرف وتكوين المخصصات إضافة إلى الاستراتيجية الخاصة بالمصرف للتعامل مع المخاطر
٧- لازال إجمالي موجودات ورؤوس اموال المصارف العراقية صغيرة قياسا بالمصارف العالمية
٨- عدم مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية الدولية

إدارة التغيير في المصارف وتأثرها بمنافسة المصارف الاجنبية

ان اهمية موضوع ادارة التغيير في ظل منافسة مصارف اجنبية ومحاولة سيطرتها على السوق العراقية. حيث تلعب المصارف دورا مهما رائدا في الاقتصاد المحلي ولذا يقتضي الامر زيادة فاعلية هذا الدور باتباع اساليب حديثة في مجال توجهاتها المستقبلية .

استاذ ادارة المصارف المساعد
الدكتور حيدر حمزة جودي
قسم ادارة الاعمال
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
مدير المكتب الاستشاري

يحدث التغيير في يومنا هذا باستمرار بحيث ان معدله يتضاعف قبل ان تكون لدى العاملين فرصه للاستجابة ، خاصة وان التغيير يعتبر مطلب اساسي للبقاء التنظيمي لكي يستطيع المستثمرين تلبية متطلبات السوق . اذا التغيير هو حالة من حالات عدم الاستقرار وعدم الثبات وعدم التجمد ومن باب التخطيط والتنظيم يدخل التغيير بزي ابداعي وخلاق وكونه يرتكز على خطط وخطوات متسلسلة حسب اسبقيات الاحداث والانشطة وتوقيتاتها الزمنية مدعوما بامكانيات وقدرات مهارات محسوبة عن سبق تفكير واصرار ، مما يترتب على تنفيذ العمليات المصرفية في ظل منافسة المصارف الاجنبية و دخولها للقطاع المصرفي في العراق وما دامت المصارف العراقية في كلا القطاعين العام والخاص تعاني من مشاكل كثيرة منها ضعف الفاعلية و الاداء لذلك فان دخول مصارف اجنبية الى العراق سوف يسبب اخفاق في عمل المصارف اذا لم يكن هناك تجاوب مع المتغيرات التي تحدث مع ملاحظة ضرورة اجراء تغيير في طرائق العمل واساليبها واعتماد الاسس العلمية لتحقيق التغيير المطلوب وفق اسس علمية مخططة تفترض تغييرات ضمن سلوك المصارف ومن تلك الاسس:-

-التغيير في طرق التشغيل للعمليات المصرفية .- اعادة تصميم العمليات والهياكل التنظيمية .
-الاهتمام بتدريب كوادر ادارية من اجل مواكبة طريق التطورات الحديثة .

ان التغيير الاداري هو احد انواع التحدي الكامنة التي ينبغي ان يكرس له المدير جزءا كبيرا من وقته و للفكر الخلاق جزءا ويجب ان يستخدم المدراء مدخل جديد لتحسين مستوى الافكار والاداء والمسمى غزو العقول ((brain storming وذلك لزيادة مشاركة الملاحظين في الكشف عن الافكار الجديدة وان الهدف من مهمة ادارة التغيير في المنظمات ادخال الاساليب الجديدة في العمل وذلك بشكل اكثر فعالية. ولذا تعتبر ادارة التغيير عبارة عن منهج مركب يهدف الى انتقال الافراد والمصارف من وضعها الحالي الى وضع مستقبلي افضل .

تحتاج المصارف دائما لهزة قوية ومؤلمة لتعيد التفكير بالطريقة التي تسير بها اعمالها وتواجه المصارف اليوم تحديات لا سبق لها بها في خضم التغيرات المستمرة وعالم المنافسة لذلك لابد من معرفة الاستراتيجيات المطلوبة ومعرفة اسباب هذه التغييرات ، اذ ان هناك عدة تغيرات يتم فرضها على المصارف بعضها يتم تفعيلها داخليا او تكون بدوافع خارجية ونظرا الى ان التغيير يحدث بشكل سريع جدا فان هناك حاجة الى طرق جديدة في الاداء لكي تستمر المصارف في البقاء ضمن هذه البيئة المعقدة،ان التغيير هي عملية حتمية وذلك يعني ما يلي:

-وجود تكتيك جديد يتماشى مع المتطلبات الجديدة .-استراتيجية عمل تساعد على اجراء التغيير . -رفع مستوى الاداء الى حيز التغيير الجديد .

ويجب ان يكون التغيير مخطط له بدقة و ذو خطة زمنية محددة وحتى يمكن تمييزه عن التغيير الذي يكون نتيجة عوامل طبيعية (تغير تلقائي) لذلك يمكن ايجاز اهم الوسائل التي تعتبر مفاتيح للتغيير في المصارف محل البحث وكما يأتي :

-افراد قائمين بالتغيير . - هيكل مطلوب تغييره . - ناحية تكتيكية وعملية للتغيير .

من الاستعراض السابق يتضح هناك صعوبات جمة تواجه قادة التغيير وممكن هذه الصعوبات ان تزيد في المقاومة المحتملة للتغيير لعدم المام المتأثرين به بخطوته وما ينطوي عليه مستقبلهم بعد ان يصبح التغيير واقعا ملموسا وتتخلص الصعوبات بالاتي:

-الموارد البشرية المطلوبة للتغيير. - شبكة تنظيم الموظفين .
- متطلبات عملية التغيير.
-الزمن اللازم للتعديل .- مدة الخطة اللازمة للتغيير .

ان الاعتماد على دخول المصارف الاجنبية قد اصبح خيارا ستراتيجيا امام القطاع المصرفي العراقي لرفع القدرات التنافسية والوفاء بمتطلبات العمل المصرفي والمالي الشامل والحديث .كما ان عمليات دخول راس المال الاجنبي ضمن القطاع المصرفي والمالي يؤدي الى الاستفاده من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير ونطاق الاعمال الاوسع , والاستفادة بشكل افضل من الفرص التي تتيحها التكنلوجيا الحديثة وتسريع خطى النمو والتوسع .

كما يجب الاستفادة من منافسة المصارف الاجنبية في تقليل عدد العاملين في الفروع داخل العراق من خلال رفع ادائهم بزجهم بدورات تطويرية مع موظفي المصارف الاجنبية مما رفع من مستوى الموارد البشرية في المصرف واستثمار طاقاتهم بافضل شكل ممكن .

وضرورة الاستفادة من حالة دخول المصارف الاجنبية في تنويع وتعميق الادارة والموارد البشرية في المصارف , وتحسين عمليات البحث والتطوير , وتدعيم القواعد الراسمالية ومواكبة الفرص الاستثمارية بشكل افضل . وايضا السعي لإنشاء ثقافة خاصة لدى الموظفين والادارة العليا والمواطنين من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة -مثل اجهزة الصرافة الالكترونية - وعلى اسلوب استخدام الاتمتة في العمل المصرفي بشكل كامل . اضافة الى السعي لإصدار تشريعات قانونية ومالية تنظم عملية الدخول ونسبها بما لايؤثر على اتخاذ القرار وللحفاظ على وطنيته. و القيام باجراء تغييرات اكثر وذات بعد اكبر في الاستفادة من تطبيقات وخبرات المصارف الاجنبية في مجال الاعمال المصرفية والادارة المتخصصة.

مصرف المنصور

حسابات المصرف كما في 2015/3/31 (الف دينار)

اسم الحساب/التاريخ	2015/3/31	2014/12/31	نسبة التغيير	2014/3/31
1-الموجودات				
النقود(في الصندوق ولدى المصارف)	286,144,191	277,872,898	%3	373,926,056
الاستثمارات	498,831,553	486,806,858	%2,5	216,822,091
الائتمان التقدي	109,394,256	102,37,870	%7,2	85,289,28
المدينون	7,939,248	4,717,310	%68,3	104,702,379
الموجودات الثابتة	13,114,806	11,598,466	%13	10,383,053
مجموع الموجودات	915,424,054	883,033,402	%3,7	791,122,607
ثانياً-المطلوبات				
حسابات جارية و ودائع	582,314,600	568,324,669	%2,5	508,455,595
الدائنون	40,131,557	25,306,409	%58,6	12,513,076
التخصيصات	5,139,149	3,923,487	%31,0	1,486,246
حقوق المساهمين				
راس المال المدفوع	250,000,000	250,000,000		250,000,000
الاحتياطي القانوني	4,571,495	3,726,054	%22,7	3,726,053
الاحتياطات الاخرى	3,489,295	2,643,854	%32	2,639,239
الارباح غير الموزعة	23,730,513	8,513,320	%178,7	8,513,319
مجموع حقوق المساهمين	281,791,303	264,883,228	%6,4	264,878,611
الارباح المتحققة	6,047,445	20,595,609		3,789,079
مجموع المطلوبات	915,424,054	883,033,402	%3,7	791,122,607

حساب الارباح والخسائر للفترة من 2015/1/1 ولغاية 2015/3/31

اسم الحساب /التاريخ	لغاية 2015/3/31	لغاية 2014/3/31	نسبة التغير
أولاً:الايرادات			
ايرادات العمليات المصرفية	4,899,904	3,955,767	%23,9
ايرادات الاستثمار	6,093.015	3,451,504	%76,5
ايرادات تحويلية واخرى	117,986	106,922	%10,3
مجموع الايرادات	11,110,905	7,514,193	%47,9
ثانياً:المصروفات			
مصروفات العمليات المصرفية	3,655,765	2,385,368	%53,3
الاندثار	0		
المصروفات الادارية	1,386,069	1,319,248	%5,1
المصروفات التحويلية والاخرى	21,625	20,498	%5,5
مجموع المصروفات	5,063,459	3,725,114	%35,9
الارباح المتحققة	6,047,446	3,789,079	%60
المجموع	11,110,905	7,514,193	%47,9

سلام: نجاح القطاع الخاص اللبناني حال دون انهيار اقتصاديٍّ كبير

أكّد في افتتاح منتدى «الاقتصاد العربي»
أن الحكومة ليست ولن تكون بديلا من رئيسٍ في (قصر بعبدا)

مشهد الحروب الموزعة في أرجاء الوطن العربي، وتداعياتها الثقيلة على اقتصادات الدول العربية، كما على الوضع الاجتماعي لا سيما ارتفاع معدلات البطالة بشكل قياسي وغير مسبوق، كان هو الحاضر الأكبر في الكلمات التي ألقيت في افتتاح أعمال منتدى "الاقتصاد العربي" الذي انعقد في دورته الـ٢٣ في فندق فينيسيا أمس بحضور نحو ٤٥٠ مشاركاً، تحت اسم "دورة سعيد خوري".

وإذا كانت قضية التكامل الاقتصادي العربي والإجراءات المطلوبة في هذا الاطار، تأخذ الحيز الأكبر من هذا المنتدى، إلا أن النهوض باقتصادات الدول العربية وامتصاص البطالة وخلق فرص عمل باتت كلها هدفاً أساسياً في المرحلة المقبلة.

راعي المنتدى رئيس الحكومة تمام سلام، اغتنم افتتاح المنتدى للغمز من قناة الفراغ الرئاسي بالقول: "إذا كان الاستقرار الأمني هو الشرط الأول لتأمين مناخ اقتصادي مؤاتٍ، فإن الشرط الأساسي الثاني هو الاستقرار السياسي الذي ما زال للأسف غير مُحقق". ووجّه التحية الى دول الخليج العربي، وفي مقدمها السعودية لـ"وقوفها إلى جانبنا وما زالت واحتضنت أبناءنا وما زالت ودعمت سلمَنا واستقرارَنا ومؤسساتنا وما زالت". كما وجه التحية إلى القطاع الخاص اللبناني، الذي يثبت كل يوم، كفاءة ومثابرة وإصراراً، ويسجّل كلّ يوم إنجازات تدعو للاحترام، رغم المُعوّقات التي تعترض عمله، والتأخر في إقرار الإصلاحات المطلوبة لتحسين مناخ الأعمال في لبنان. وقال: "نجح القطاع الخاص في الحفاظ على مستوى عال من الأداء، ما ساعد على تماسك الوضع الاقتصادي وحال دون حصول انهيار كبير".

تقدم المشاركين الرئيسان فؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى ووزراء المالية علي حسن خليل، والاقتصاد والتجارة آلان حكيم، الدولة لشؤون التنمية الادارية نبيل دي فريج البيئة محمد المشنوق، الطاقة والمياه أرتور نظريان، إضافة إلى حشد من الوزراء السابقين والسفراء ورؤساء الهيئات الاقتصادية.

تخللت جلسة الافتتاح وقفة وفاء خاصة بالمغفور له سعيد خوري مؤسس ورئيس شركة اتحاد المقاولين ورئيس مجموعة الاقتصاد والأعمال على مدى ٢٥ عاماً. وتضمنت هذه الوقفة عرض فيلم وثائقي.

في كلمته الافتتاحية، قال ابو زكي: "انه في العالم العربي ما يكفي من الحكمة والقدرة للتغلب على ما يحصل ولاستعادة مسار التنمية والتطور الضروري لمستقبل المنطقة". واشار الى انه "في لبنان والأردن، هناك نمو اقتصادي، وإن ضعيف، رغم حالة الاضطراب والعنف في الجوار ورغم التكلفة الكبيرة للنزوح إليهما. أما دول الخليج فقد استوعبت، وإلى حد كبير، الانخفاض الحاد في سعر النفط وتستمر على مسار التنمية بخطى دقيقة وموزونة".

أما باسيل فشدّد من جهته على "ضرورة أن يأخذ العربُ مصيرَهم بأيديهم، وأن يحسموا أمرَهم في خيارات استراتيجية، ليس أقلّها دحر التطرف من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحوّل الديموقراطي السلمي، وتحسين الأوضاع المعيشية الراهنة والآفاق المستقبلية المرتقبة للإنسان العربي".

رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام

وعن وضع القطاع المصرفي اللبناني، اكد باسيل "استمرار الجهدِ الهائل - والمُثبت بالمعطياتِ والأرقام - الذي بذلته المصارفُ ولا تزال، بالتنسيق والتعاون الوثيق مع السلطاتِ النقديةِ والمالية، من أجل إرساءِ وترسيخ المنحى التراجعي لكلٍّ من نسبةِ العجزِ العام ونسبةِ المديونيةِ الى الناتجِ المحلي الإجمالي للبلاد، مع تشديده على عزم المصارف على المُضي قُدُماً في هذا النهج.

شقير من جهته، الذي قال ان انعقاد المنتدى يأتي في وقت تزداد الاوضاع في المنطقة تعقيداً، رأى أن هناك "ضرورة لمواكبة الجهود التي تبذل لإعادة الاستقرار إلى منطقتنا، بعمل مشترك ومستمر من القطاعين العام والخاص". وإذ أكد أن لبنان لا يزال يتمتع بميزات تفاضلية كبيرة على مستوى الاستثمار والأعمال، قال: "ليس سراً أننا نتحضر لمرحلة واعدة على المستوى الاقتصادي، في ظل ترقب ثلاثة

رئيس جمعية المصارف اللبنانية
فرانسوا باسيل

الرئيس التنفيذي لمجموعة
(الاقتصاد والاعمال) اللبنانية
رؤوف ابو زكي

مشاريع كبرى هي: تطوير البنى التحتية في لبنان بعد إقرار قانون الشراكة، وتكلفة هذه العملية بمليارات الدولارات، والبدء بعمليات استخراج النفط والغاز، وهذا الأمر أيضاً يتطلب إنشاء بنية تحتية تكلفتها ايضاً بمليارات الدولارات، إعادة اعمار سوريا، التي ستمر حتماً بلبنان، لموقعه الاستراتيجي لهذا البلد الشقيق".

وتحدّث وزير التموين والتجارة الداخلية خالد حنفي فقال: "إنّ ما يحدث على الساحة السياسية جزء كبير يكمن حلّه في أمور اقتصاديّة لأنّ الاقتصاد غير منفصل عن السياسية". اضاف: "لا تختلف هموم مصر الاقتصادية كثيراً عن نظيراتها في الدول العربية، وهناك في مصر طموح إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات النمو وتحقيق تنمية حقيقية والسيطرة على الأسعار وخلق فرص عمل، وهي كلها لم يتحقق منها إلا القليل. ولكن لو جزّأنا هذه المشكلات، سنجد فيها أسباباً تدعو إلى التفاؤل، وعلى سبيل المثال هناك قوة بشرية كبيرة جداً في مصر، لكن نسبة البطالة فيها مرتفعة جداً ولا سيما عند الشباب المتعلّمين الأمر الذي يجعل من هذه البطالة فرصة أمام المستثمرين لاستخدام عمالة ماهرة ومنخفضة الكلفة.

وزير المال الكويتي السابق بدر الحميضي اثنى على صفات الراحل الذي "ساهم بشكل مباشر في تطوير صناعة الإنشاءات العربية وإيصالها إلى مصاف العالمية".

وبعد كلمة لعائلة الراحل سعيد خوري أعلن فيها عن إطلاق جائزة "سعيد خوري" السنوية بقيمة ١٥٠ ألف دولار لتشجيع مبادرات رواد الأعمال الشباب، جدد سلام الشكر والعرفان لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمها المملكة العربية السعودية، "التي وقفت إلى جانبنا وما زالت واحتضنت أبناءنا وما زالت ودعمت سلمَنا واستقرارَنا ومؤسساتِنا وما زالت". أضاف: "نعم باسم شعبنا الذي ما أصابه منكم إلا الخير، باسم مئات آلاف اللبنانيين المقيمين في دول الخليج العربي يجنون الرزق الحلال، باسم جميع قواتنا المسلحّة، ضباطاً ورتباً وأفراداً، التي بدأت تتسلّم أسلحتها وتجهيزاتها الجديدة بفضل الهبة السعودية، نقول شكراً لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ولإخوانه قادة دول مجلس التعاون على كل ما قدّمْتُموه لنا على مرّ السنين".

أضاف سلام: "منذ عشر سنوات يعيش الاقتصاد اللبناني وضعاً صعباً غير مسبوق، نتيجة حوادث كبرى أضعفته، والذي تلقى في الآونة الأخيرة ضربة إضافية نتيجة انقطاع سبل التصدير البرّي للمنتجات اللبنانية. لكن في مقابل هذه الصورة، نجح قطاع الأعمال الخاص في الحفاظ على مستوى عال من الأداء، ما ساعد على تماسك الوضع الاقتصادي وحال دون حصول انهيار كبير".

ووجّه تحية إلى "جميع الهيئات الاقتصادية وإلى القطاع الخاص اللبناني، الذي يثبت كل يوم، كفاءة ومثابرة وإصراراً، ويسجّل كلّ يوم إنجازات تدعو للاحترام، رغم كل المُعوّقات التي تعترض عمله، والتأخر في اقرار الاصلاحات المطلوبة لتحسين مناخ الأعمال في لبنان. إنّ الخلافات السياسيّة، التي تطال الصغيرة والكبيرة في بلدنا، حالت للأسف حتى الآن، دون اتخاذ قرارات ورسم سياسات شديدة الأهميّة تتعلق بقطاعات اقتصادية حيوية، من شأنها إحداثُ تأثير إيجابي على نسب النمو". ورأى ان انجاز هذا الامر يحتاج إلى تنقيةِ الهواء السياسي الذي نتنفسه، وإيجاد الارادة لدى الجميع بجعل المصلحة الوطنية العليا هدفاً أولَ ووحيداً". وشدد على القول انه "إذا كان الاستقرار الأمني هو الشرط الأول لتأمين مناخ اقتصادي مؤاتٍ، فإن الشرط الأساسي الثاني هو الاستقرار السياسي الذي ما زال للأسف غير مُحقق".

وفي نهاية الافتتاح، كرّم المنتدى رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة المصرية أحمد الوكيل، ومحمد رشيد البلاع من السعودية، وراشد فهد النعيمي من قطر

مصرف سومر التجاري

البيانات المالية الفصلية لمصرف سومر التجاري كما في ٢٠١٥/٣/٣١..

(لاقرب مليون دينار)

اسم الحساب/التاريخ	الفصل الاول كما في 2015/3/31	الفصل الرابع كما في 2014/12/31	الفصل الاول كما في 2014/3/31
النقود في الصندوق وفي المصارف	191223	246913	347506
الاستثمارات	1510	1510	1510
الائتمان النقدي	124602	144469	134150
المدينون	22689	6164	4735
الموجودات الثابتة	16736	16689	12045
مشاريع تحت التنفيذ	7333	7063	7481
أجمالي الموجودات	364093	422808	507427
الحسابات الجارية والودائع	89400	149546	208667
الدائنون	4905	4821	30263
التخصيصات	8410	8740	7620
راس المال المدفوع	250000	250000	250000
الاحتياطيات من ضمنها الارباح	11378	9701	10877
اجمالي المطلوبات	364093	422808	507427
مجموع الايرادات	3529	15022	8348
مجموع المصروفات	1853	13204	5353
الارباح المتحققة	1676	1818	2995

مصرف اربيل

مصرف اربيل للاستثمار والتمويل / اربيل / بغداد

البيانات الفصلية للمصرف / الفصل الاول كما في ٢٠١٥/٣/٣١..

(لاقرب مليون)

Account	الفصل الثالث كما في 2014 / 3 / 31	الحسابات الختامية كما في 2014/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2015/3/31	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	288.733	372.998	381.331	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments				الاستثمارات
Monetary Credit	108.922	92.810	92.810	الائتمان النقدي
Debtors	954	2.134	1.702	المدينون
Fixed Assets	1.719	1.824	1.830	الموجودات الثابتة
Total Assets	438.709	485.878	477.674	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	107.526	153.940	145.845	حسابات جارية و ودائع
Creditors	36.663	43.674	38.448	الدائنون
Provisions	8.266	9.145	9.145	التخصيصات
Paid – up Capita	265.000	265.000	265.000	رأس المال المدفوع
Reserves	21.254	14.119	19.236	الاحتياطيات من ضمنها الارباح
Net Profits	5.594	12.740	5.116	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	438.709	485.878	477.674	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	23.262	20.362	6.545	*مجموع الايرادات
Total Expenses	5.594	12.740	1.429	*مجموع المصروفات